

# مبادئ تأسيسية في اللسانيات

د. عبد السلام المصري



# مباحث تأسيسية في اللسانيات

تأليف  
الدكتور عبد السلام المسدي

دار الكتاب الجديد المتحدة

# مباحث تأسيسية في اللسانيات

## تأليف: الدكتور عبد السلام المسدي

© دار الكتاب الجديد المتحدة 2010

جميع الحقوق محفوظة. يُنشر بالتعاقد مع المؤلف

الطبعة الأولى:

أذار / مارس / الربيع 2010: قريحي

موضوع الكتاب: لسانيات

تصميم الغلاف: دار الكتاب الجديد المتحدة

الحجم: 17 × 24 سم

التجليد: برش مع رزم

ردمك: ISBN 978-9959-29-485-2

(دار النشر: الوطنية، نابال، بيروت)

رقم الإبداع المحلي: 2009/342

دار الكتاب الجديد المتحدة

لصناعة، شارع هومشيار، سنتر ريسكو، الطابق الخامس -

هاتف: 961 1 75 03 04 ، خليوي: 961 3 83 39 89 +

961 1 75 03 05 + فاكس: 961 1 75 03 07 -

ص.ب. 46703 بيروت - لبنان

بريد إلكتروني: [szokany@inco.com.lb](mailto:szokany@inco.com.lb)

الموقع الإلكتروني: [www.ocabooks.com](http://www.ocabooks.com)

جميع الحقوق محفوظة للدار. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو وسيلة من وسائل نقل المعلومات. سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو النسخين والاسترجاع، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

توزيع: دار أوبيا لتعليمية والنشر والتوزيع والتنمية الشافية

ز.ب.ب. 1286 ماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس - الجمهورية العظمى

هاتف وفاكس: 218 2 34 07 013 + ، فاكس: 218 91 21 45 483 +

بريد إلكتروني: [ocabooks@yahoo.com](mailto:ocabooks@yahoo.com)

## المحتويات

5	مقدمة الطبعة الثانية
7	توطئة
9	مُقدِّمات
9	أ - اللغة والمعرفة العلمية
13	ب - اللسانيات وفلسفة المعرفة
17	ج - المعرفة اللغوية واثرائ الإنسان
24	د - اللسانيات واثرائ العربي
33	الفصل الأول: في خطاب العلم: المعرفة الموضوعية واللغة المحمودة
43	الفصل الثاني: في العلوم ومصطلحاتها: اللغة وآلية المعرفة
53	الفصل الثالث: في انتوليد اللغوي: خصائص اللسان العربي
77	الفصل الرابع: في علم المصطلح: قانون التجريد الاصطلاحي
105	الفصل الخامس: في موضوع العلم: حد اللغة بين المعيار والاستعمال
121	الفصل السادس: في بنية العلم: الأساق الدلالية
133	الفصل السابع: في حد العلم: مقومات الحدث اللغوي
147	الفصل الثامن: في مادة العلم: مراتب انضاهرة المعوية
167	الفصل التاسع: في منهج العلم: من الزمانية إلى الأنية
187	الفصل العاشر: في توظيف العلم: اللسانيات وتعليم اللغات
203	الخاتمة
211	المراجع
211	المراجع باللغة العربية
212	المراجع باللغة الأجنبية
214	فهرس الأعلام

## مقدمة الطبعة الثانية

كُتبت فصول هذا الكتاب في أزمنة متباعدة، فبين أقدمها وأحدثها عقد ونصف من السنين، ولكن أحدثها مضي عليه الآن عقد ونصف من الأعوام، وإذا خرجها اليوم محدداً فلتؤكد أنها كانت نتائج طبيعية لسياقات استثنائية، وهذا ما قد يعين على تمثل فوارقها النوعية، ويساعد على المقارنة النقدية بين حال العلم اللغوي في وعينا العربي كما كانت في الربع الأخير من القرن العشرين والحال التي آل إليها هذه الأيام مع نهاية العقد الأول من القرن الجديد.

لقد كان المناخ الفكري يمر بأفواج متفاوتة في القوة والارتفاع بين أقطار الوطن العربي، وكان الحماس على أشده يحفز الجميع دافعا بهم نحو آفاق جديدة من الانشطار، وكانت خطى الجامعات وتبنة في احتضان المعارف الجديدة ولا سيما في حقل اللغة والآداب العربية؛ فكان أن نادينا عالياً بالانخراط في ميثاق التجديد المنهجي، وكان أن حرصنا على الإسهام في هذا الالتزام بأذنين ما وسعنا الجهد على واجهات ثلاث: على مدارج التدريس في الجامعة، وعلى منابر المؤتمرات العلمية والندوات الفكرية، ثم في خضم الحوار الثقافي الواسع ولا سيما عند المحطات التي تصاهرت فيها هموم اللغويات مع أشجان النقد الأدبي. وفي مفترق هذه المسالك الثلاثة تخلقت الحاجة إلى صياغة أبحاث تؤكد قدرة العربية على تمثل المعرفة المستحدثة، وعلى تجاوزها وذلك بتقدي الأسس النظرية التي استوت عليها.

لقد كان كل شيء مثيراً لتكثيف الصدمة الحضارية:

صدمة المعرفة الوافدة، فكيف يقنع أبناء النضاد - عاقبتهم وخاصتهم - أن ركب التقدم قد قعد بهم حتى في العلم الذي به يعاد اكتشاف اللغة؟

وصدمة المنهج العلمي الذي به تدرس اللغات بما فيها العربية هذه التي بها

نمحر، وبها نعتز، وعلى محدثها نصر دائماً أن ثقافتنا هي من أرقى الثقافات الإنسانية، فكيف يجرو هذا العلم الوافد على القول بأن الألسنة البشرية - من حيث النشأة والوظيفة والمقاصد - متساوية في الاعتبار التقدير المطلق؟ وكيف ينفي في فلسفته الأولى مبدأ تفاضل اللغات؟ وهل هناك تعارض قطعي بين التفسير العلني للظواهر والتفسير الخبي؟

ثم صدمة المراجعة الجذرية لكثير من المسلمات التي جاء الموروث الثقافي بحملها كالتبديلات، وفي مقدمتها علو قدر المعيار على قدر الاستعمال، وهو ما يزعج بالبحر في زاوية المثالب المنكرات فيسلبه كل فائض معرفي، وأصبحت محاولة تفسيره نفسها جريمة نجتريها في حق اللغة.

ولا ننس صدمة تصافر المعارف وتكاملها، فهل السؤال الفلسفي حول اللغة مندرج في حانة الأسئلة الماورانية أم مندرج في حانة انمساءلات العلمية الصارمة؟ وما عسى أن يكون عائدته المعرفي وفائضه الإجمالي؟ وما شأننا وهذه الحيرة الجديدة التي يقال لها فلسفة العلم اللغوي وما تقتضيه من تنقيب في الضفات العميقة بحثاً عن المعدن الإيسيمي المغمور؟

هي ذي بعض خصائص المرحلة التي أنجبت فصول هذا الكتاب، لذلك جاء متوانجاً في نمط خطابه، تتقاطع فيه الوظيفة التعليمية الجامعية والوظيفة البحثية الأكاديمية والوظيفة التيسيرية الثقافية.

فعسى أن تنزله - أيها القارئ الكريم - في سياقه التاريخي حتى تتلقى منه ما يقدم لك من شهادة على حيثيات زمانه.

## توطئة

أيها القارئ الكريم:

هذا كتاب على غير ما عهدته منا، كتبنا بعض فصوله التأسيسية لتكون سياقاً مستجداً أدرجنا فيه فصلاً استلذناها معاً سبق لك أن قرأته أثناء فعدلنا بعض أجزائها، وحققنا من صيغها المتخصصة، واقتصدنا في إحالاتها المرجعية.

فإندي كتبنا حديثاً هو الثلاث الأولى من المقدمات الأربع، وكذلك الفصل الرابع باستثناء افتتاحيته. أما المقدمة الرابعة فمستتة من المدخل الذي افتتحنا به كتابنا التفكير اللساني في الحضارة العربية ثم متضمنة لما ختمنا به كتاب (اللسانيات وأسسها المعرفية). والفصلان الثاني والثالث مع مقدمة الفصل الرابع هي بعض ما ورد في مقدمة الدراسة التي صدرنا بها قاموس اللسانيات. وسائر فصول الكتاب استتاف منفتح فصول كتابنا اللسانيات وأسسها المعرفية.

وإذا ما تجاوزنا الدوافع النظرية التي تدعو إلى إعادة النشر من إمداد القارئ بما يكون قد غدت نسخة وتمكين طائب العلم من أدوات توفّر عليه اقتصاديات الجهد وتتيح له استثمار الزمن الدراسي، فإن ملاحظتين تتأكدان هنا لأنهما تتصلان بسياقنا العربي على الصعيد المعرفي: الأولى: تتمثل في الانحسار الذي تشهده الدراسات اللسانية العربية بعد أن عرفت ازدهاراً نسبياً خلال العقدين الماضيين، والملاحظة الثانية: تتمثل في أن المعرفة اللسانية كأنما أصبحت في أذهان الكثيرين محتاجة إلى سند يسوغها وإلى قناة تحملها.

لقد اضطلع بهذه المهمة أول ما اضطلع بمجال النقد الأدبي، ثم ازداد الوعي



بأهمية اللسانيات حينما قدمت ثمراتها إلى العلوم التربوية ولا سيما في مجال تعليم اللغات وتطوير آليات التلقين بالاعتماد على اكتشاف مقومات الاكتساب اللغوي . واتسع وعي الناس باللسانيات وعمَّ جُلُّ شرائحهم عندما أمسى بديهياً لديهم أن استغلال الثورة المعلوماتية بأنتم أوجه النجاحة لن يتاح لنا ما لم نطور المعالجة الآلية للغتنا القومية . وليس من سبيل إلى ذلك إلا التقنيات اللسانية الحديثة التي توفر إجراءات الوصف والبرمجة والتخزين والاسترجاع .

وهكذا تشاهد في مجايل العربي وضعاً استثنائياً: فالحاجة إلى الخبرة اللسانية لتكثف لكن الوعي بضرورة التأسيس النظري وفعاليتها التثقيف المعرفي ينحصر فيحتجب بانحساره الإدراك العلمي الشامل وتتقلص دوائر الإشعاع حتى تغلق في حلقات الاختصاص الأكاديمي .

من منطلق هذه التحيرة الفكرية بدا لنا أن العلم التأسيسي في المجال اللغوي لهما يساعد على ترسيخ أهمية البحث النظري المنماسك مع القضايا المتصلة باللسان القومي .



## مُقَدِّمَات

### أ - اللغة والمعرفة العلمية

ربما كان الناس يعرفون منذ زمن بعيد أن كل شيء يفكرون فيه فتفكيرهم فيه يميز من اللغة، وربما كانوا يعرفون أن ما يحسون به وما يستشعرون هو أيضاً يتجلى لهم من خلال اللغة، ولعلمهم كانوا كذلك على يقين بأن ما يطوف بخلداهم ونساورهم أنفسهم بإبلاغ غيرهم إياه لن يصل إلى أحد من الآخرين في أتم صورة وأقربها إلى روحهم إلا إذا تكفلت اللغة به وتعهدت بحمل أمانته.

لكن الذي لم يكن السابقون يدركونه والذي لم يستقر في أذهان غير السابقين من الحاضرين ومن المعاصرين وربما من القادمين هو أن معرفة الأشياء أصبحت الآن تمر عبر معرفة اللغة. نعم! إننا قد نعرف الأشياء، وقد نعرف أننا نعتبر عن معرفتنا تلك بأداة التعبير المثلى وآلة الإفصاح الكبرى التي هي اللغة، لكننا لا نعرف أن اكتشاف أسرار اللغة هو الذي يعيننا على اكتشاف أسرار الأشياء في الوجود؛ كل الأشياء وكل الوجود.

ليس ما نقوله جرافاً، وليس هو من البدع، ولا هو من طغرات الذات الحاملة، وغير مُجدد لنا أن نظن بأنه من تيه العقل إذا عقل، وإنما هو تبصرة بالذي تدركه النفس ويعز عليها أن تضرب به لأنه من خائص جوهر العلم: فأنت لن تعرف شيئاً عنى أتم صورة إلا من خلال معرفتك لنفسك، وليكن هو من أي زاوية في الكون ابتداءً بأعضاء جسمك وانتهاءً بأبعد خصائص حركة انكراكب ونظام القللك، لكن ثق بأنك لن تبلغ في معرفتك لنفسك مبلغاً بعيداً أو مبلغاً ذا شأن إلا إذا

خرجت بمعرفتك نلغة من طور الحقيقة الذاتية إلى طور الحقيقة العلمية بوصفها ظاهرة لها كل مميزات الوجود الموضوعي الذي لا ينغلق منه شيء على سؤال العقل، لكنه لا ينحلي عن أسرارهِ إلا بقسطاس التدريج، شأنه في ذلك شأن الحساب يستحيل عليك أن تفكر على حلقة من حلقات سلسلته دون أن تضطرب بك المسيرة.

لنتق إذن بأن المعرفة العلمية للكلام البشري هي المفتاح الذهبي لكل أصناف المعارف بلا استثناء. فلعلم الإنسان اليوم خطر جليل في العلوم الكونية قاطبة: ما صبح منها عند أصحابه وما قُذرت حقائقه تقديراً. ومن فضول القول لدى ذوي العلم والرجحان أن يتحدث المرء اليوم عن منزلة اللسانيات ووجاهة شأنها، فلر فعل لكان كمن ينوّه بالرياضيات الحديثة، أو كمن يشرح فوائد أجهزة الاتصال وأهمية الأرقام الصناعية في البث الفضائي، أو كمن يفسر للناس أهمية تطور آلات الكشف عن أعراض الجسم حين تعتوره.

إن ما حظيت به الدراسات اللسانية المعاصرة من ازدهار وإشعاع نبأت بهما منزلة مركز الجاذبية في كل البحوث الإنسانية إطلاقاً ليس نزوة من نزوات الفكر البشري ولا هو بدعة من يدع المساجلات النظرية، فالذي حدث في مسار المعرفة اللغوية ليس طفرة كائني تعرفها بعض مدارس الفكر، أو بعض تيارات الأدب، أو بعض المدارس الفلسفية النازعة صوب المغالاة.

ومن المعلوم أن اللسانيات قد أصبحت في حقل البحوث الإنسانية مركز الاستقطاب بلا منازع، فكل تلك العلوم أصبحت تلتجئ في مناهج بحثها وفي تقدير حصيلتها العلمية إلى اللسانيات وإلى ما تنتجه من تقديرات علمية وطرائق في الاستخلاص. ومردّ كل هذه الظواهر أن علوم الإنسان تسمى اليوم جاهدة إلى إدراك المنزلة الموضوعية بموجب ضغط المنزع العلمي على الإنسان الحديث. ولما كان للسانيات فضل السبق في هذا المخاض الثقافي والفكري والمعرفي التوسع فقد غدت جسراً أمام بقية العلوم الإنسانية يعتليه الجميع بقصد اكتساب النقد الأقصى من الموضوعية والصرامة.

ومهما ننس من فضائل السبق والريادات فلن ننسى الاستشعار الوقّاد الذي أبان عنه الفيلسوف الإنساني كلود ليفي سترووس حين نشر سنة 1958 مصنفه الإناسة

البنيوية\* فخصّ قسمه الأول بالبحث في «اللغة والقراءة» وجمع فيه دراسته حول التحليل البنيوي في اللسانيات وفي علم الإناسة وهي تعود إلى سنة 1945، ودرسته عن اللغة والمجتمع وكانت قد نشرت منذ 1951، ودراسته حول اللسانيات وعلم الإناسة التي تعود إلى 1952.

في مُقَدِّمة دراسته الأولى قال: «نحتلّ اللسانيات بين كل العلوم الاجتماعية التي هي منتمة إليها دون أي مجادلة منزلة استثنائية، فاللسانيات ليست علماً اجتماعياً مثل سائر العلوم ولكنها العلم الاجتماعي الذي أنجز أعظم ضروب التقدم بما لا نظير له، وهي وحدها قادرة اليوم أن تدعي بجدارة صفة العلم لأنها الوحيدة التي توصلت إلى صياغة منهج إيجابي به تكشف طبيعة ما تناوله بالدرس».

ويضيف ليفي ستروس قاتلاً: «ولكن هذه الخطوة مستحجرة على اللسانيات بعض التبعات فمن يفتأ اللساني يرى الباحثين من الحقول المجاورة - والتي هي متميزة من حقله - يستلهمون منهجه وينسجون على مثاله». ثم يستطرد كلود ليفي ستروس في وصف علماء النفس وعلماء الاجتماع وعلماء الأجناس وهم يتهاقون على اللسانيات يقتبسون منها ما يلهمهم النهج الموصول إلى المعرفة الإيجابية الشخصية.

ثم يذكر بما كان مارسال موس - هذا الرائد الاجتماعي المرموق - قد قاله قبل ذلك التاريخ بعشرين سنة: «مما لا شك فيه أن علم الاجتماع كان يمكن أن يتطور تطوراً كبيراً لو أنه تقيّد في كل ما أنجزه باقتناء أثر اللسانيين».

إن اللسانيات قد أوكل إليها اليوم عقود الحركة التأسيسية في المعرفة الإنسانية لا من حيث تأصيل المناهج وتنظير طرق إخصائها فحسب لكن أيضاً من حيث إنها تعكف على دراسة اللسان فتتخذ اللغة مادة لها وموضوعاً. ولا يتميز الإنسان بشيء تميزه بالكلام، وقد حذو الحكماء منذ القديم بأنه الحيوان الناطق، وهذه الخصوصية المطلقة هي التي أضفت على اللسانيات - من جهة أخرى - صبغة انجاذبية والإشعاع في نفس الوقت.

(\*) انظر في آخر الكتاب تفصيل المراجع العربية والأجنبية مرثية بحسب ورودها في فصول الكتاب.

فباللغة عنصر قار في العلم والمعرفة سواء في ذلك ما كان منها علماً دقيقاً أو معرفة نسبية أو تأملاً مجرداً. فباللغة نتحدث عن الأشياء، وباللغة نتحدث عن اللغة، وتلك هي وظيفة ما وراء اللغة، لكننا باللغة أيضاً نتحدث عن حديثنا عن اللغة، بل إننا باللغة بعد هذا وذلك نتحدث عن علاقة الفكر باللغة إذ هو يفكر عن حيث هي تقول ما هو يقول.

فطبيعي إذن أن تستحيل اللسانيات مولداً لثنى المعارف: فهي كلما التفتت إلى حقل من المعارف اقتحمته فغزت أسسه حتى يصبح ذلك العلم نفسه ساعياً إليها: اقتحمت الأدب والتاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع، ثم انجهمت صوب العلوم الدقيقة، فامتدعت علوم الإحصاء وقواعد الإخبار وتقنيات الاختزان الآلي حتى أرست بمركبتها على مبناء المعلوماتية واتخذت مشروعيتها المطلقة في مجال الذكاء الاصطناعي.

وهكذا تسى اللسانيات أن تلتحق بالمعارف الكونية إذ لم تعد مقترنة بإطار مكاني دون آخر، ولا بمجموعة لغوية دون أخرى، ولا حتى بلسان ما دون الألسنة الأدمية الأخرى. فهي اليوم علم شمولي لا يلتبس اثنته باللغة التي يقدم بها. وفي هذه الخاصة على الأقل تدرك المعرفة اللسانية منزلة العلم الدقيق.

لقد أسست اللسانيات جملة من المقولات النظرية والتطبيقية هي من العمق ومن الصفاء بحيث لا مست مرتبة القواعد المعرفية المجردة، وبذلك تحولت إلى فرضيات في البحث ومسلّمات في الاستدلال كما لو أنها مصادرات تؤخذ دون حاجة إلى البرهان المتكرر. ومن أبرز هذه المنطقتين التوصل في شأن الظاهرة اللغوية بمنهج البحث الوضعي بعد تخطي حواجز النسبية ومغالبة مثبطات النزعة المعيارية.

ومن تلك المنطقتين قاعدة تمازج الاختصاصات التي تشكلت بها سنن التضافر المعرفي، فتآزر العلوم وتكامل جهود أصحابها هما اليوم جسر مثنى في النهضة الفكرية على صعيد الإنسانية قاطبة. وقد سبّت اللسانيات أعرافاً مستحدثة في توائح حقول المعرفة واحتضنت ولادة علوم تضافرية راسخة ما فتئت تتعدد وتنوع. بدأت قائمتها باللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية ثم بالسحوت الأسلوبية لكنها امتدت إلى العلوم الطبيعية عند معالجة أصناف من الحيسة في ما

يعرف بتقويم النطق، والآن دخلت المعرفة اللغوية بقوة حقل البحوث العصبية لتعبر أخوانها عن المعارف البيولوجية والتشريحية على استكناه حقيقة الذاكرة ومكوناتها في تركيبة خلايا الدماغ.

ومما عملت اللسانيات على إرسائه من الناحية المنهجية ثنائية التفرّد والشمول، وصورة ذلك أن المنهج اللساني ينصهر فيه التحليل والتأليف فيغدو تفاعلاً قازماً بين تفكيك الظاهرة إلى مركباتها والبحث عما يجمع الأجزاء من روابط مؤلفة. فهو نهج يعتمد الاستقراء والاستنتاج معاً بحيث يتعاصد التجريد والتصنيف فيكون مسار البحث من الكل إلى الأجزاء ومن الأجزاء إلى الكل بحسب ما تطلبه الضرورة النوعية.

وعن هذه المنطلقات المتفردة تروّج المنزع الشمولي في الدراسات اللسانية، فكلما تركز التخصص في أحد أفنان شجرة العانة برزت راعة نحاول تجاوزها غوداً على بدء من موقع الاستيعاب والاستقصاء. وبذلك دكّت اللسانيات حواجز المحظورات أمام صيرتها: هي تعكف على كل الظواهر الإنسانية في غير احتراز أو تحفظ باعتبار أنها تستكشف ظاهرة الإنسان فيها جميعاً، ثم هي تسننهم الظاهرة اللسانية وتوافيسها من مصادر لغوية وغير لغوية فتعمد إلى إجراء مقطع عمودي على كل منتجات الفكر بمنظور عنمي مخصوص.

بهذا كله أصبحت اللسانيات قُطب الرّاحى في التفكير الإنساني الحديث من حيث بنورة المناهج والممارسات، وأصبحت بذلك مفتاح كل حلالة.

### ب - اللسانيات وفلسفة المعرفة

في الوقت الذي كانت فيه المدرسة الأميركية مع البحوث اللغوية تمعن في استكناه خفايا تشكّل القدرة الكلامية عند الإنسان، وذلك على أيدي الثوريدين، كانت المدرسة الأوروبية ولا سيما في الأسرة الفرنسية تناهي بالعلم اللساني نحو آفاق توغل في التأمل النظري، وتؤسس لتفكير مجرد حتى تعالتت اللسانيات والفلسفة بعد أن اتقنا على منصة إستمجية المعرفة.

وعندها نشر جون كمود ميلنار سنة 1989 كتابه مقدمة إلى علم في اللغة كان التنظير قد أدرك شوطاً بعيداً في تأسيس حقل إستمجي مدارة اللسانيات وخاصيته



الحميزة أنه بصادق على مطابقة نقد العلم مع فلسفة العلم بحيث تخرج الثمرة الخاصة بتشككة في بحث الأغوار المعرفية للظاهرة اللغوية.

لقد انطلق ميلنار من التسليم بأن «اللسانيات ترغب في أن تكون علماً»، وبأن هذا الطسوح هو الذي يعطيها عنة وجودها إذ لولاه لكان أخرى بها أن تخرج بكل الإنجازات الثمينة التي يوفرها لنا التراث النحوي على الصعيد الإنساني قاضة. إن هذا الوعي المعرفي الحاد قد جاء ثمرة طبيعية لمخاض فكري رصين مرر بمحطات بارزة يمكن لنا أن نقف عند ثلاث منها:

الأولى: إصدار موسوعة لا بلياد لمجندوها الخاص بـ (المنطق والمعرفة العلمية) الذي أشرف عليه جان بياجيه وذلك سنة 1967، وقد أسهم فيه لاير أوستال بفصل حول «الإستيمية اللسانية» تحسب فيه الأصول المبنية التي حددت تاريخ التفكير اللساني الحديث. ورغم دقة الموضوع وشمولي أطرافه فقد حاول الباحث إقامة تناظر معرفي بين مراحل التفكير اللساني ومفومات النظرية التوليدية مما يجعل فلسفة العلم دائرة على تناسخ داخلي ضمن النظرية اللغوية العامة، ومما يدفع إلى انخراط نقد المعرفة في ميثاق نقد منهج المعرفة.

المحطة الثانية: تمثلت في المؤتمر الذي نظمته «الأكاديمية الدولية لفلسفة العلوم» بالتعاون مع «المركز الدولي للإستيمية التكوينية»، وذلك في جنيف خلال شهر سبتمبر 1970 حول موضوع «التفسير في العلوم» وقد نشرته «دار فلاهاريون» سنة 1973، وكان فيه لهارمين زوارت إسهام مداره: «التفسير في اللسانيات»؛ كان ألهم الفكري الغالب عليه هو إثبات خلقية معرفية عند كل نظرية تنشد وصف اللغة، وقد انصرف البحث إلى إزاحة الفواصل بين المنهج النحوي المعياري والمنهج الاختباري الوضعي بحكم التسوية التي يشتغل في ضونها نقد العلم.

وأما المحطة الثالثة: فجاء بها اللقاء الفريد من نوعه الذي نظمته «مركز رويامون»، الذي أنشئ بهدف إرماء علم بالإنسان، والتقى فيه مؤسس الإستيمية التكوينية جان بياجيه ومؤسس اللسانيات التوليدية نوام تشومسكي ونودي إليه نخبة من كبار علماء العالم في شتى الاختصاصات وجعل موضوعه: «نظريات اللغة - نظريات التكوين»، وذلك خلال شهر أكتوبر 1975، وقد صدرت وقائع هذا الحوار الفريد عن دار سوي سنة 1979 في مجلد ضخم حوى كل أطراف النقاش بكامل تفصيلاتها.

لقد تبين عندئذ أن أي نظرية معرفية حول أي علم من العلوم إنما مردها أن تنطلق من صياغة نظرية حول الإنسان: كيف يتدرج تشوّه التكويني، وكيف تتجلى مقوماته الإدراكية، وبأي سلك يرتبط تفكير الإنسان عندما ينمو من مرحلة إلى أخرى. وتبين تصادم تصورين متواجهين: تصور يقول أصحابه بأن كل محضلات العقل الإنساني هي معمار تنبني مفاصله على التدرّج؛ وتصور يذهب القائلون به إلى أن معظم حصيلة الفكر الإنساني هي محدّدة بالفطرة التي يوهب إياها وقصاري أمرنا أن نسبر أغوار هذه الكنوز المودعة في فطرة الكائن لأنها تكاد لا تعرف حدّاً تقف عنده.

فكيف جاءت اللسانيّات إلى هذا الأفق الإيسيمي حتى كادت تنفرد بغزارة الإخصاب المعرفي بين سائر العلوم: النسبية منها والدقيقة؟

إن الظاهرة اللغوية ما انفكت تبسط أمام الفكر البشري منذ القديم صنفين من القضايا، أحدهما نوعي والآخر مبدئي عام. فأما الصنف الأول، فينتشر في عناصر اللغة باعتبارها نظاماً مخصوصاً له مكوناته الصولية والصرفية والنحوية والمعجمية، ولكل هذه الأوجه فرع مختص من فروع الدراسة اللغوية، وهذا الجانب من القضايا نوعي باعتبار أنه متعلّق بكل لغة على حدة. وأما الصنف الثاني من القضايا، فيتصل بالمشاكل المبدئية التي يواجهها الناظر في اللغة من حيث هي ظاهرة بشرية مطلقة. ويتدرج البحث في هذه المسائل من تحديد الكلام وضبط خصائصه إلى تحسّس نوااميسه المحركة له حتى يقارب قضايا أكثر تجريداً وأبعد نسبية كفضية أصل اللغة، وعلاقة الكلام بالفكر، وتفاعل اللغة بالحضارة الإنسانية، فضلاً عن مشكل اندلالة اللغوية ذاتها وكيف يحدث إدراك العقل لمعاني الألفاظ.

لقد أوكل العرف البشري دراسة تلك القضايا إلى الفلاسفة منذ ازدهار الحضارة الإغريقية على ما وصلنا من موارث إنسانية حتى عدّ خوض اللغويين فيها تطرفاً منهم إلى الماورائيات. وقامت اللسانيّات المعاصرة فتأسست على ركنين لا نخلو علاقتهما من تصادم: تتمثل الأولى، في النظر في اللغة من حيث هي ظاهرة بشرية عامة، فإذا باللسانيّين يعكفون بموجب ذلك على تحسّس نوااميس الكلام يقطع النظر عن تجسّده النوعي في أي لسان من الألسنة الآدمية؛ وتتمثل الثانية، في السعي إلى إدراك الموضوعية العلمية في تشريح الظاهرة اللغوية، فانتهوا إلى نبد الخطارحات الماورائية وعزلوا بذلك فلسفة اللغة عن مباحثهم العامة والخاصة.



غير أن التصادم بين المنطقيين سرعان ما تكشف، ولا شك أن الناظر في تطور المدارس اللسانية المعاصرة يدرك بيسر وجلاء كيف تصارع سلطان الموضوعية الشكلية مع نزعة الاستيعاب لخصائص الظاهرة كئيًا حتى تغلب اقتضاء الشعور، ففكت اللسانيات حصار التخصص الشكلي، واستعادت إلى حوزتها ما تواصا الفكر اللغوي والنظر التأملي على سلبها إياه والحاقه بالفلسفة العامة.

وعند هذا الموطىء نقف على متعرج حاسم في علاقة الفكر اللغوي بالفكر الفلسفي إذا ما جلدناه أدركنا ما نذهب إليه من عمق معرفي، وجزا لنا أن نحدد سمته باللمحة الإستيمية. فلا يتعمق الناظر خيوط الربط بين أنسجة الحقول الدراسية منذ منتصف القرن العشرين حتى يتبين له كيف راجع اللسانيون وجهة نظرهم حيال الفلسفة وكيف راجع الفلاسفة وجهات نظرهم حيال العلوم المتصلة باللغة.

نحن إذن أمام وضع معرفي جديد: اللسانيات فيه نواجه قضايا كانت تسند إسناداً كئيًا إلى حقل الفلسفة، والفلاسفة فيه يتجهون انتباهاً فجيئاً للثورة المعرفية التي تنجزها العلوم اللسانية فإذا بهم ينتقلون من منصة إلى أخرى: كانوا يهتمون باللغة فتحولوا إلى الاهتمام بمنهج اللغويين في دراسة اللغة.

فعلى النخبة الآن يمكن أن نذكر العمل الجماعي الذي أنجزه بالتعاون مع "منظمة اليونسكو" مركز الفلسفة والعلوم الإنسانية الدولي "والذي نشرته دار غاليمار" في سلسلة ديوجين سنة 1966 وكان موضوعه "قضايا اللغة". وقد شارك فيه ثلة من كبار المختصين في علوم متباينة كان بينهم رواد اللسانيات المعاصرة:

فالعالم إيسيل بنفيسست قد عالج موضوع "اللغة والتجربة الإنسانية" ونوام تشومسكي تناول "بعض الثوابت في النظرية اللسانية" ورومان ياكسون قدم عملاً عنوانه "في البحث عن ماهية اللغة" وأندريه مارتينييه عالج قضية "الكلمة".

كل أولئك قد تحدثوا من موقع اللغويين المحاورين لرواد المعرفة الأخرى ولا سيما منها المعرفة الفلسفية، ولكنهم قد أبان عن وعي حاد بالمشكل الإستيمية الذي تواجهه اللسانيات في تلاحقها مع العلوم الإنسانية الأخرى.

ولعل هذا الحوار المعرفي الشائك هو الذي دفع بنوام تشومسكي إلى أن

يعاود النظر في ثلاث محاضرات كان قد قدمها سنة 1967 في «جامعة بيركلي»، فأعاد صوغها، ونشرها سنة 1968 في كتاب بعنوان **اللغة والفكر**، وترجمها إلى الفرنسية نوي جان كالفاي سنة 1970. وفي سنة 1993 قام كل من إبراهيم مسروح ومصطفى خلال بإصدار ترجمة عربية اختاروا لها عنوان **اللغة والعقل** تحريراً فيها مقابلة النصين الإنكليزي والفرنسي، ونشرها دار نانسيفت في مراكش.

إن هذا الكتاب يمثل وفقة حازمة من لدن راند من رواد علم اللسانيات المعاصرة يلخص فيها إنجازاته في علم التركيب وفي علم الأصوات الوظيفي وي طرح فيها الأسئلة الشائكة حول الأغوار الفلسفية المتصلة بالمعرفة اللسانية عامة.

لكن هذه الحيرة المنهجية ستتشكل بصورة أوفى لتبلغ درجة راقية من النضج، وتنتزل بحسم في سياق التأيسر الإيسيمي، وذلك عندما يجمع نوام تشومسكي محاضرات ألقاها سنة 1987 في «جامعة أميركا الوسطى» - في ماناجوا - فيشرها مدعومة بمعارحات النقاش الذي رافقها، وقد تيسر للقارئ العربي الاطلاع عليها بفضل الترجمة الراقية التي أنجزها لها الدكتور حمزة المزيني ونشرتها «دار نوبقان» سنة 1990 بعنوان **اللغة ومشكلات المعرفة**.

أما على التوجه المقابل، فنرى - كما أسلفنا - فلبق الفلاسفة وهم يجددون لأنفسهم منذ مطلع الستينيات وعياً طارئاً، ويتأفسون في الإسلام بأولييات المعرفة اللسانية كي يبرزوا على منطقتهم نسج تراثهم الفلسفي العريق الذي كان له مع قضايا اللغة شأن وأق شأن: منذ أفلاطون في محاوره كراتيل، وأرسطر في منظومته المنطقية ولا سيما في السياسة وفي الخطابة.

ويكفي أن نقف عند مصنف ميشال فوكو الذي إذا تفقدنا بحرفية الترجمة قدنا هو **الكلمات والأشياء**، وإن نحن تصرفنا بحسب المقاصد العميقة قلنا هو **الأسماء والمسميات**، وقد وضع له عنواناً فرعياً هو: **حفريات في العلوم الإنسانية وأصده** سنة 1966. ولأول مرة نقف الفلسفة طارقة باب المعرفة اللسانية، مستوحاة إياها عن كينونة اللغة. وعن تمثيل العلامة، وعن النحو الكلي، وعن منزلة اللغة في المعرفة الإنسانية.

وتتضح الصورة بأكثر جلاء عندما نقف عند أنموذج آخر من الفلاسفة وهم يطرقون باب اللغة في هذا المنعطف الجديد إنه أنموذج أندريه جاكوب هذا

الفيلسوف الذي اضطلع منذ 1966 بتدريس فلسفة اللغة وتدريس فلسفة الأخلاق في جامعة باريس العاشرة، والذي نشر سنة 1967 مصنفه *إنهام الزمن واللغة* مهدياً إياه إلى كلود ليفي ستروس وجان بياجيه. ومستهدلاً إياه بفقرة مقتطفة من دروس *فردنان دو موسير*.

إن هذا الكتاب في مجمله يشبه أن يكون قراءة فلسفية لأهم المقولات التي تركز عليها اللسانيات انطلاقاً من مفهوم الزمن. ولا شك أن هذا العمق المعرفي هو الذي ظل يقلق صاحبنا فكرس له جهوداً أثرت سنة 1976 كتابه الذي لا يقل عن الأول أهمية: *«مدخل إلى فلسفة اللغة»*. وفيه يتضح التعاظم التام الذي آلت إليه الرابطة الفكرية والنقدية بين المعرفة اللغوية والمعرفة الفلسفية.

وليس الأمر مفصلاً على المدرسة الفرنسية ضمن الإطار الأوروبي، فهذا آدم شاف - الفيلسوف البولوني الذي يعد أن درس الحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية ناقش رسالة في الفلسفة سنة 1945 بموسكو - هو الآخر ينخرط في الميثاق المعرفي الجديد، فبين التدريس في «جامعة فرسوفيا» وإدارة مركز العلوم الاجتماعية الأوروبي في فيينا يصدر كتابه المتميز *مدخل إلى علم الدلالة* وذلك سنة 1960 باللغة البولونية، ثم تصدر ترجمته الفرنسية سنة 1969، فإذا بنا في موقع متقدم من التوانج حيث يشتى الفيلسوف أدوات التحليل المفهومي كما صاغت اللسانيات لممارس بها بناء خطابه الفلسفي.

وسيلبغ التلاحق منتهاه عندما يصدر آدم شاف سنة 1964 باللغة البولونية كتابه *اللغة والمعرفة* ويترجم إلى الفرنسية سنة 1969.

هكذا تدخل المعرفة الإنسانية فجرها الجديد، وهكذا تجد اللسانيات نفسها وجهاً لوجه أمام قضايا شمولية ندرس فيها اللغة في حد ذاتها، وتدرس فيها اللغة باعتبارها وليد الفكر، ثم تطرح فيها قضية الفكر نفسه من حيث هو مولد للظاهرة اللغوية. فأنصهرت على هذا النسق قضايا فلسفة اللغة ونظرية المعرفة في بوتقة التفكير اللساني الحديث، واندكت مقولة اللغة كمنظومة قائمة بنفسها، وحلت محلها مقولة الإنسان مولداً للغة ومتقبلاً لها وعاكفاً على فحصها، فأصبح الإنسان - هذا الحيوان الناطق - برقته محور البحوث اللسانية مثلهما أصبح نطق الإنسان وتكلمه وإفصاحه جميعاً محوراً مركزياً للفلسفة المعاصرة.

### ج - المعرفة اللغوية والتراث الإنساني

لقد كان لتلاحم اللسانيات بالفلسفة أثره البين في مراجعة أصراف العلاقات داخل منظومة المعرفة اللغوية نفسها، كما كان له تأثيره الجلي في إعادة الاعتبار إلى طبيعة الترابط بين مراحل تفكير الإنسان في الظاهرة اللغوية: بين ماضٍ وحاضر، ثم بين حاضر ومستقبل بتدرج استشراف ملامحه ضمن الرصد المعرفي القياض.

إن علم اللسان الحديث ما انفك يحقق المكتسبات تلو المكتسبات في مختلف ميادينه: النوعية منها والشمولية، ولا يزال رواده يقدمون إلى أحضانهم المختصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية غزير الثمار في حقول البحث الميداني والاختبار التطبيقي.

غير أن بعض علماء اللسانيات قد سارعوا إلى التسليم بأن البحوث النظرية والاستكشافات التجريدية لا يمكنها أن تُخصب الإخصاب كله إلا إذا استندت إلى ما تركه الفكر الإنساني عبر حضاراته الزاهرة، فانبثقوا يقرؤون موارث التفكير البشري منوسنين في قراءتهم بالمنهج المستحدث، ومسألطين المفاهيم الفعالة الجديدة، وهم بما يجرونه من استنطاقات نقدية واعية ينصرون بأسرار جديدة ومكونات عربية، فلا يزدادون إلا علماً وتمكناً بتواميس الظاهرة اللغوية، لكنهم يزدادون وعياً بربادات سائفة يضرب بعضها في ماضيات العصور فيزيدهم ذلك تواضعاً بقدر ما يزيدهم بصيرة ومعرفة.

إننا لسراهن على أن امتزاج الوعي اللغوي بالوعي الفلسفي قد كان له تأثير مباشر في هذا المعطى الثقافي والفكري الجديد، بل إن الفلسفة - كما نقدر - فضلاً في تلطيف حدة الإحساس بنفوق المعرفة الحاضرة على المعرفة الماضية، ذلك أن السؤال الفلسفي هو الذي يحظى بين سائر الأسئلة الإنسانية بأطول الأعمار، بل نعل أقدم الاستفسارات التأملية هو الذي يقاومت بين الفينة والأخرى بانثاق جديد حتى نكأنه أكثر المضامين جدّة وحدانية.

إن قراءة الميراث الإنساني منهج لا يعوزه التناسيس المعرفي في حد ذاته، فكل قراءة - كما هو معلوم في المنظور التواصلّي العام - تفكيك لرسالة قائمة



بنفسها، وما انتراث إلا موجود لغوي قائم الذات باعتبارها نصاً، وإعادة قراءته تجديد لتفكيك رسالته عبر الزمن، وهي بذلك إثبات لديمومة وجوده. فكما أن الرسالة اللغوية عند بثها قد تصادف أكثر من متقبل واحد فيفككها كل حسب أنماط جداوله اللغوية، فتتعدد القراءة آتياً للرسالة الواحدة حسب تعدد المتقبلين، فكذلك تعدد القراءة زمانياً بتعاقب المتقبلين والمفكرين لرسالتها على محور الزمن والتاريخ. وهكذا تنأسي مشروعية القراءة والمعودة طالما جاز تعدد المتقبلين للرسالة الواحدة وجاز تنوع إدراكهم لأنساقها.

إن التأمل في هذه الجدلية المعرفية التواصلية يوقفنا على حقيقة خفية، وهي تضافر قراءتين ثودان بامتزاج على لسان الوعي الفلسفي وعنى لسان الوعي اللغوي بحيث تتشكل أمام ناظرنا صفيحة متشابكة:

فالم لوحة الأولى تقوم على ازدواج منهجي: الوجه الأول: مذهب القراءة المنحردة التي تهدف إلى تبسيط مقولات الفكر اللساني المعاصر على التراث اللغوي القديم بغية تقويمه بمفهوم المفاهيم المستحدثة، وينطلق أصحاب هذا المنهج من الإقرار بأن التفكير اللساني قد بدأ فعلاً مع فريدنان دي سوسير دون نقص لذلك ودون تشكيك في المصادر عليه. وأما الوجه الثاني: فيتمثل في محاولة عديد من المنظرين قراءة التراث اللغوي العربي بحثاً عن منطلق الحدث اللساني المعاصر ورجوعاً بالنظرية إلى روادها الحقيقيين قبل سوسير.

لقد قاد هذا المنهج بعضهم إلى نقص ما تواضع المعاصرون عليه من ربط التي بين نشأة اللسانيات ودروس فريدنان دي سوسير منكبين بذلك مبدأ النظرة المعرفية في تاريخ الفكر اللغوي، ومؤكدين على قاعدة التحولات التناسلية. وقد نحا بعضهم في ذلك منحى تاريخياً فعمد إلى استعراض نظريات فقهاء اللغة من أعلام القرن التاسع عشر، وإلى توجيه نقد باطني دقيق إلى مقولات سوسير وإلى ثنائياته على وجه التخصيص؛ وفي هذا الخط نجد كلاً من جورج مونان وإميل بنفيسست ورومان ياكبسون الذين كادوا يسلبون نظرية سوسير نسغها لينسبوا ثباتها إلى رباعات سابقة له.

وتتمثل اللوحة الثانية في تقابل مرآوي بين الطرح الفلسفي والطرح اللغوي،

وفي تناظر انعكاسي بين النظرية اللغوية العامة والنظرية النحوية التي اشتمل عليها كل تراث حضاري لكل أمة من الأمم.

في خضم هذا التشابك المعرفي وفي مفترق هذه المسالك المنهجية يمكن أن نرصد بعض النماذج التمثيلية:

فعندما كتب بريس باران سنة 1942 كتابه أبحاث في طبيعة اللغة ووظائفها كان همه أن يستقرى تاريخ الفكر البشري عبر حضاراته المختلفة في هذا الموضوع الدقيق ولا سيما في قضية العلامة وآليات دلالتها في ذهن الإنسان، لكنه تجاوز مباحثه الفلسفية والموراثية وكان شتياً من التفكير اللساني الحديث لم ير النور بعد: كأن الثقافة الإنسانية لم تشهد مولد فردينان دو سوسير، ولا إدوار سابير، ولا حتى لايبونار بلومفيلد.

وليس أمر بول شوشار بأهون من سالفه، فكتابه اللغة والفكر، الذي نعود طبعته الأولى إلى سنة 1956 قد تناول «مشأ الكلام»، و«آليات الذهن في الكلام»، و«الإنسان محروماً من اللغة». ورغم ما في هذا التصنيف من تحاليل دقيقة فإنه يبقى شهادة على هذه القطيعة المعرفية بين الثقافة الأوروبية السائدة وعلم اللسانيات بوصفه الممالك الحقيقية لأسرار كثير من القضايا المثارة ولا سيما ما اتصل منها بموضوع اكتساب اللغة وبموضوع النحبة.

غير أن الوعي المعرفي الجديد سيحقق إنجازاً حين يربح الحواجز بين مسارب الفكر في شتى واجهاتها: ومن النماذج الحاملة لدلالة استثنائية ما أقدم عليه آلان راي من استنطاق لموارث التفكير الإنساني بجمع النصوص التي تطرق فيها أصحابها إلى موضوع «نظريات العلامة والمعنى» واتخذ ذلك عنواناً لهذا المصنف من «المتخيلات والتموهد وأقامه على قسمين: الأول: يتناول «الاعتبار الفلسفي»، والثاني: «علم الدلالة ودراسة اللغات». فطاق بمختلف المعارج التي تراكم لنا بفضلها إرث زاخر في هذه القضايا الدقيقة دون حظر بين فكر فلسفي وفكر لغوي.

وعلى الواجهة الأخرى نرى ميشال أريغيه وجان كلود شوفالبيه يتعاونان على إنجاز مختارات في مجال التفكير النحوي بإصدار كتابهما: النحو: قراءات، وذلك سنة 1970 خففاً فيه من حدة الفصل بين نظريات فقهاء اللغة الكلاسيكيين ونظريات اللسانيين المحدثين.

ومما لا شك فيه أن المنعرج في كل هذا هو انبثاء نوام نشومسكي إلى أهمية ربط الفكر الحديث بالميراث الإنساني عامة، وقد تحلى ذلك على وجه الخصوص في مصنفه: اللسانيات الديكارتية المشغوع ببحثه في: «الضيعة الشككية للغة» والذي دقق مضمونه بقوله: «فصل من تاريخ التفكير العقلاني». وهو بمثابة ثمرة لحفلات بحث أنجزها سنة 1965، ونشرها بالإنكليزية سنة 1966، وفيها أمان بشكل قاطع عمق التحام الفكر اللغوي بالهاجس الفلسفي من التساؤل عن ظاهرة اللغة إلى التساؤل عن مكونات الإنسان من خلال اللغة.

ولعلنا نقيس المسافة المعرفية بين امتزاج الوعي اللغوي بالوعي الفلسفي امتزاجاً فعلاً وبين ورود المنحى الفلسفي في مجال البحث اللغوي وروداً سطحياً كما لو أنه صيغة للمغازلة وذلك إذا استذكرنا ما كان وضعه أوتوجسبارس سنة 1924 وظل يعاوده بالنشر والمراجعة دون انزياح عن تصوره المحدود للعلاقة المعرفية العميقة بين النشاطين، وذلك في مصنفه فلسفة النحو.

ومن أهم التحفظات التي جسدت تعاقب الفلسفة والنحو إعادة نشر كتاب آرنو ولانسلو المسمى النحو العام والمغفلن وذلك سنة 1969 مسبوقاً بدراسة قيمة وضعها ميشال فوكو. ومعنوم أن الكتاب يعود إلى سنة 1660 أي إلى أواسط القرن السابع عشر، وقد كان الكتاب يومئذ كالماتحة لعهد من النحو الفلسفي. ذلك أن الدراسة النحوية قد كانت مقصورة على حركات الإعراب التي نظراً على الكلمات، وكان اللفظ المفرد هو محور اهتمام النحاة، ولأول مرة يتسبب الفكر النحوي في العالم اللاتيني إلى أن جوهر الكلام يكمن في العبارة أكثر مما يكمن في الكلمة بمفردها.

من هنا انتقلت مفاصل النحاة من البحث في الكلام الأدبي إلى البحث في الكلام عامة، ونحوئت مقولة «فن الكلام البديع» إلى مبدأ: «فن التعبير» إذ حينما كان كلام إنساني فإن هناك فناً في الأداء.

ولقد اجتهد ميشال فوكو في دراسته التأسيسية اجتهداً راقياً يجلو خفايا متصور النحو، وكيف يتعين التمييز المعرفي الدقيق بين مفهوم النحو من حيث هو قوانين باطنية تحكم بنية اللغة وتضمن سلامة التفاهم ومفهوم النحو من حيث هو صياغة علمية واضحة لموضوعها وهو اللغة.



إن تلك الإطلاقة الفسيحة من أعلى شرفات المرصد المعرفي تطلعتنا على هذه «البانوراما» من أمواج المحيط العلمي بكل مراتبه، ولعلها تنبئنا أيضاً كيف جاءت الثمرة الإبتستيمية على غير ميعاد، فبين قراءة نظرية للفكر اللغوي القديم وقراءة تطبيقية فنية للموروث النحوي، ثم بين رؤية لغوية خائصة ورؤية فلسفية متنوعة من تأملية وماورائية، وفي الأثناء بين تصور فيلولوجي للمادة اللغوية وتصور لساني متحرر من قيود التاريخ ومن عسف المعيار: بين كل هذا وكل ذلك تتلاحم الفلسفة واللسانيات اليوم أمام ناظرنا فتتصالح بسعول هذا التلاحم اللسانيات والنحو.

غير أن المصالحة - التي هي محور للحوار الناقدة أمام اسراحة النظر التأملية الخالص - تمتد إلى أفق نابل هو إعادة التوأم بين اللسانيات والثرات من خلال مصاهرة النحو لمقولات الفلسفة ولمقولات الفكر اللساني الناقدة، ومن هنا كل تلك المنعطقات ينشئ تصالح المعرفة مع تاريخ المعرفة مما تتأسس عليه إبتستيميتنا المنشودة.

ومما لا نشك فيه قليلاً أو كثيراً هو أن الامثال إلى دستور اللسانيات النظرية اندي قوامه انبحث في الكليات اللغوية قد قاد إلى توجيه البحث اللساني نحو التساؤل عن الكليات النحوية بمجرد احتضان المعرفة الحديثة للمعرفة الوافدة من التاريخ، كما أن اهتمام التوليديين بالبحث في الأنحاء عموماً ضمن بحثهم في الأنسنة الضبيعية هو الذي أيقظهم بأن بعض الموارث الإنسانية لا بد من أنها تحوي ذخائر نظرية على غاية من الغزارة والغناء.

وليس صدفة أن أصبح نواح تشومسكي حريصاً هذه السنوات إلى حد التهافت على أن يقدم له طلبته ومريدوه من أبناء الأمة العربية كشوفاً مباشرة عن الثرات النحوي العربي، فلقد استشعر أن أمة أدركت مراتب التجريد الفلسفي من جهة والرياضي من جهة أخرى لا بد من أن منظومتها النحوية قد شارفت حد المنطق الصوري، وما هو بمخطيء فيما استشعره.

إن اعتماد مبدأ «الأصل المقدر» كما في قولنا عند تحليل الظواهر الصرفية بأن (قال) أصلها (قول) وبأن (ميزان) أصلها (موزان)،

وإن الإضمار - على وجه الوجوب أو على وجه الجواز - كما في تحديدنا فاعل الفعل بحسب السياق التركيبي أحياناً،

وإن تأويل عبارة التحية «أهلاً وسهلاً» بأن كنا لفظيها مفعول مطلق لفعل حذف هو وفاعله، ثم الإمعان في القول بأنه مفعول مطلق من غير لفظ الفعل لأن تقديره «قدمت أهلاً وحملت سهلاً»،

وإن المصدرة على أن (حيث) لا تضاف إلا إلى الجملة لتبرير رفع الاسم بعدها بأنه مبتدأ خبره محذوف وتقديره «كانن أو مستقر»،

وإن القول بأن الجملة المصدرة تنسبك في مصدر اعتباراً بما يرزده النحاة عند قولهم: «والمصدر المنسبك من أن وما بعدها والذي تقديره كذا هو الفاعل أو هو المفعول به»،

إن كل ذلك - وغيره من أضراره لكثير - يكتسب اليوم في ضوء إلغاء المسافات المعرفية بين علم النحو وعلم اللسانيات وجاهة جديدة لأنه صورة حية للبيئة العميقة في كلام الإنسان التي هي القدرة على تفسير البيئة الظاهرة منه والمسماة بيئة سطحية. بل إن العنل اللواتي التي ثار عليها ابن مضاء القرطبي في رده على النحاة لأنهم اتخذوها مناهجاً لنحوهم التعليمي لتجد اليوم - على ما نقدر - مشروعية معرفية جديدة من حيث هي تشكيل لمعمار المنطق الصوري الذي أدركه انعلم اللغوي في تراثنا العربي الراشح الثمين.

#### د - اللسانيات والتراث العربي

إن الفكر العربي قد سبق طريقه من المعاصرة إلى الحداثة دون فتر مؤنذ لنقطيعة، وقد تسنى له ذلك بفضل تصهر المادة والموضوع في تفكير رواده العقلانيين فكان الصراع المنهجي خصيباً إلى حد انطفرة أحياناً، لكن المنظور العربي ما زال يتصارع والحداثة من حيث هي موقف مبدئي، وإذا كانت مقولتها قد أربكت الفكر الفلسفي المعاصر في تنقيبه عن وحدوية العقل البشري منذ كان لنا عنه نوثيق، وزحزحت قواعد الخلق الفكري وأركان النقد والتقييم حتى غدا النجس صواباً والكسر جبراً والنظام بناءً فإن القضية أشد تعقداً عند العرب اليوم لأنها أشد ملايسة لهم في نجسهم سبل الحداثة، وأبعد تعلقاً بمشاعل اتصالهم بغيرهم.

أو انفصالهم عنه، بل إن مقولة الحداثة عند العرب اليوم أغزر طرافة وأكثر إخصاباً إذ تستزل لديهم متفاعلة مع اقتضاء آخر يقوم مقام البديل في التفكير المعاصر. وهذا الاقتضاء مداره قضية التراث من حيث هو يدعوهم اليوم إلى «قراءته» - على حدّ عبارة المنهجية الزاهنة - ومعنى ذلك أنّ العرب يواجهون تراثهم لا على أنه منك حضوريّ لديهم، لكن على أنه منك افتراضي يظلّ بالقوة ما لم يستردوه، واسترداده هو استعادة له، واستعادته حملة على المنظور المنهجي المتجدد وخيل التّوازي النقدية المعاصرة عليه، حتى لكانّ الاستعادة عند العرب اليوم مقولة قائمة بنفسها تكاد لا تعرف وجوداً عند سواهم على النحو الذي هي عليه عندهم، ومن رام الوقوف على القواعد التأسيسية في هذه المقولة كفأه النظر في غائيتها وهي فكّ إشكالية الصراع بين القديم والجديد، فمقولة الاستعادة تنفي الديمومة إذ هي تكسر الزّمن.

فمقولة التراث تستند عند عامة المفكرين العرب إلى مبدأ ثقافي منه نستقي شرعيته وصلابته في التأثير والتجاوز. وهي بهذا الاعتبار لحظة البدء في خلق الفكر العربي المعاصر والتميز، فلا غرابة أن تُعدّ قراءة التراث تأسيساً للمستقبل على أصول الماضي بما يسمح ببعث الجديد عبر إحياء المكتسب.

ولنا في الحضارة العربية الإسلامية مثال صارخ يصدق بهذه الظاهرة وهو قضية «التفسير». فالنص القرآني رسالة لسانية في حدّ ذاته لكنه أيضاً شهادة عن رسالة عقائدية. فلعله كان من المفروض أن يتحدّد نمط قراءته منذ «نزوله» أي منذ حلوله محلّ الموجود الإنساني على لسان بآء الأذن. ولا سيما أنّه نصّ خلق من الطلاسم أو الملعزات، فلم يكن مبهماً ولا مستعصياً، كيف وقد نزل تحدياً وإعجازاً لحضارة البيان بمنطوق البيان، وإذا بالتفسير علم شرعي يتجدد لا بالاحتمال والإمكان، بل بالافتضاء والوجوب، حتى خشي بعض علماء الدين على مرّ الزّمان عقاب الآخرة إن هم لم يتوجّوا حياتهم بتفسير للقرآن ففعل من نواحيس الحضارة العربية أنّها تقوم على مبدأ انشوء وانتولد. يتماثل الموروث عبر الزّمن فتتولد من الموجود الواحد كائنات متعددة على قدر ما تتولد من النصّ نصوص تلو النصوص.

إنّ مما اطرّد عند الدارسين اللغويين أن الحضارة العربية لم تُفرز في مجال

اللغويات سوى علم تقني منطلقة وغايته نظام اللغة العربية في حد ذاتها لا غير، والواقع أنه ليس من أمة فكرت في قضايا الظاهرة اللغوية عامة وما قد يحركها من نوااميس مختلفة إلا وقد انطلقت في بلورة ذلك من النظر في لغتها النوعية. وهذه الحقيقة تصدق كذلك على أحدث التيارات اللسانية العامة في عصرنا الراهن كما هو الشأن في تصانيف رائد النحو التوليدي تشومسكي.

فإن قضية إذن مرادها قدرة أمة من الأمم على تجاوز ضبط لغتها وتقنينها لإدراك مرتبة التفكير المجرد في شأن الكلام باعتبارها ظاهرة قد أدركت تلك المرتبة: فكر اعلامها في اللغة العربية فاستنبطوا منظومتها الكلية وحددوا فروع دراستها بتصنيف لعنوم اللغة وتبويب لمجاور كل منها، فكان من ذلك جميعاً تراثهم اللغوي في النحو والصرف والأصوات والبلاغة والعروض، لكنهم تطرقوا إلى التفكير في الكلام من حيث هو كلام، أي في الظاهرة اللغوية كونيّاً، ولئن ورد ذلك جزئياً في منطلقات علوم اللغة العربية وخاصة عندما فلسفوا منشأ نظامها وقواعدها فوضعوا علم أصول النحو فإنهم دونوا ذلك خصوصاً في جداول تراثهم الآخر غير اللغوي أساساً، وما خلفوه لنا في هذا المضمار يكشف لنا بجلاء أنهم ترقوا في تحويلهم اللغوية من مستوى العبارة، وهو مستوى اللغة مجسدة في أنماط من الكلام قد قيلت فعلاً، إلى مستوى اللغة، وهي في مقامهم اللغة العربية، واللغة مفهوم يعكس الأنظمة المجردة التي تصاغ على منوالها العبارة، إلى مستوى الكلام، أي الحدث اللساني المعطّل من حيث هو ظاهرة بشرية عامة.

فمن هذه المنطلقات وعلى تلك المستندات يمكننا أن نقرر - مصادرة وإجمالاً - أن التفكير العربي قد أفرز نظرية شمولية في الظاهرة اللغوية، ونعل ذلك ما كان إلا محصولاً طبيعياً لعوامل تاريخية تنصب جميعاً في ميزة الحضارة العربية التي اتسمت قبل كل شيء بالتمقّوم اللفظي حتى كاد تاريخ العربي يتطابق وتاريخ سنطاد اللفظ في أمته. ولم تكن معجزة الرسوم إليهم إلا من جنس حضارتهم في خصوصيتها النوعية. وهذا ما استقر لدى المفكرين منهم منذ مطلع نهضتهم.

ولا يمكن أن نغفل في هذا المقام عما رتده علم الكلام من انكباب على فحص الظاهرة اللغوية، ورغم انسياق العقائدي الذي اصطبح به النظر في الكلام، بل رغم المنظور الجدلي الذي أحدثه كنز العنبر وخصام المذاهب فإن منافذ



البحث فيه قد أفضت إلى تصورات إنسانية على غاية من الدقة، فضلاً عن التوليدات الفكرية الخصيبية.

فالعرب بحكم مميزات حضارتهم وبحكم تدراج نصهم الديني في صلب هذه المميزات قد دعوا إلى تفكير اللغة في نظامها وقديستها ومراتب إعجازها فأفضى بهم النظر لا إلى درس شمولي كوني للغة فحسب، بل قادهم النظر أيضاً إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية مما لم تهتد إليه البشرية إلا مؤخراً بفضل ازدهار علوم اللسان منذ مطلع القرن العشرين، وهذا ما يسكن استغراؤه بالكشف النصي والاستدلال الضمني.

وليس هذا الذي نقرره مبدئياً بدعة أو متاراً للغة. فالكلام ظاهرة طبيعية ومؤسسة جماعية تحركها نواويس قارة في كلياتها تقارب القوانين الكونية، فمتى تفرغ لها الإنسان بمجهر العقل المجرد استقفاً، فإن يهتدي العرب إلى أخصر خصائص الكلام بعدما تجمعت لديهم مصادر المنهج العقلاني وطُرُق البحث النظري فذلك أمر طبيعي. بل لعنه يكون عجيباً أن تعكف حضارة من الحضارات تدركت بسلفان العلم على ظاهرة اللسان في ذاتها فلا تهتدي إلى نفس المحصول من الخصائص والأسرار.

ولعل الذي عاق الدراسات عن استيعاب النظرية اللغوية في التراث العربي فضلاً عن جذوة مقولة الشمول في اللسانيات وحدثتها، إنما هو حاجز الاختصاص. فالذين تناولوا دراسة الفلسفة الإسلامية أو حضوا بعض الفلاسفة بالدرس المستقل لا يكادون يخصصون آراءهم في اللغة بالجمع والتحليل، حتى إن التصانيف المركزة على التاريخ الفكر العربي مثلاً لم تشتغل ولو على الإشارة إلى الفكر اللغوي باعتباره دعامة من دعائم التفكير الحضاري جملة، كما أن المختصين في اللغة قلما يستنطقون عبر التراث اللغوي ذاته في تحوده وصرفه وبلاغته وعلم معاجمه. فلا يكادون ينظرون إلى التراث الفلسفي أو غيره إلا نادراً.

إننا في كل ما صنعنا ونصنع إنما نصدر عن موقف فكري ذي رؤية حضارية لا تهادن مدارجها بقبولنا أن التراث العربي ذو عمق إنساني على مستوى التاريخ الأشمل، وذلك متأت له عن سمتين غائبين: الأول: أنه انتهى على استيعاب الروافد السابقة إياه، إذ قد استفاد من كل ما توفر لديه عندئذ من مناهل التراث

الإنساني: تمثل ثمار الموارث الهندية والفارسية واليونانية، وبإستيعابه لثقافة السانقيين أكتسب بُعداً إنسانياً كان به حلقة تواصل وامتداد على مساق الحضارة البشرية. وحيث انتفت عن التراث العربي صفة العزلة الحضارية على مستوى التاريخ نعين انتفاء القطيعة عنه على الصعيد الفكري.

والسمة الثانية: هي أنه مع مبدأ الاستيعاب والتمثل قد استند إلى مبدأ انخصوصية من حيث إنه تفرد بشمائل نوعية، فلم يكن مجرد جسر أو قناة تعبرها ثمرة الحضارة السابقة، وهذه السمة مرجعها إلى الطابع الإسلامي الذي نقل العرب في ضوئه موارث السانقيين، ويموجب ما أسبقنا جاء التراث العربي مؤكداً بُعداً ثانياً هو بُعد التجاوز. وهكذا كان الفكر العربي في نفس الوقت حلقة وصل، ومنطلق خلق، وصانع تاريخ.

ثالث بعض منطلقاتنا من التوجه المبدئية منذ اعترفنا بتأسيس مقولة التراث في صلب البحث الإنساني.

أما من التوجه العملية فإننا نصدر عن موقع منهجي هو انقراة المعاصرة التي تقتضي ضمناً استيعاباً مزدوجاً طرفه الأول في التراث وطرفه الآخر في العلم الحديث. ومتى توفرت المعادلة بطرفيها تستى إجراء القراءة الجدلية التي هي بالضرورة قراءة نقدية واعية تستند أساساً إلى التفاعل العضوي.

كذا نتوصل إلى إدخال مفاهيم اللسانيات مع مفاهيم التراث في جدل خصيب يخرج لنا ثماراً مفهومية جديدة وحصيلمة معرفية متفردة ليست صورة مشوهة للتراث ولا هي صورة منسلخة من اللسانيات، وإنما هي عطاء نوعي بلا قاذح.

فإذا جمعنا المنطلق المبدئي إلى المنطلق المنهجي تحددت لنا الغاية التي نشتدّها على الصعيد الفكري والحضاري، ذلك أن منهجنا - في هذا التقاطع - انعرفي المحدد - هو الذي يكفل لنا ضبط موقفنا من اللسانيات كعلم، ومن رواد اللسانيات كعلماء ظلوا إلى حدّ الآن من طينة أخرى غير طينتنا فكراً وانماءً، وهو الذي سيكفل لنا - بعد هذا وذاك - تحديد موقفنا من ذاتنا كوجود حضاري متجذر في رواسي التاريخ.

فبديهي إذن - ومنطلقاتنا على ما أوضحنا - أننا لا نتناول التراث بنظرة سلبية ضيقة نجعلنا نرغم أن العرب قد سبقوا غيرهم إلى اللسانيات جملة وتفصيلاً.

إننا حينما ندعو إلى إفاضة حوار معرفي مع التراث فإنما نريده من الموقع الذي يقينا خطر الانبهار مما قد يتوهم البعض به أن الفكر الخلاق إنما هو «الفكر الآخر» غير العربي، ومن مستلزمات الموقف العلمي الواثق بضابط الموضوعية أن نتناول مادة التراث العربي خارج حدود المركبات: سواء أكانت مركبات الغرور والاستعلاء أم مركبات النقص والاحتواء، وبين طرفي معادلة القراءة النقدية الواعية نستبط بسجهر القراءة أشياء ليست هي التراث في حقيقته، ولا هي اللسانيات في منظورها المتداول، وإنما هي كشف مستحدث يمكننا من تقديم إسهام ينضاف في حلبة العلم الإنساني الجديد.

على أننا بهذا المنطلق الحضاري نؤكد أن التراث العربي جزء من التراث الإنساني، فهو إذن منك مشاع بين رواد المعرفة البشرية، وحرام أن يظل مغلق الأبواب أمام بصائرهم، فبقراءتنا للتراث العربي لا نقدم فحسب خدمة لميراثنا، ولا نقدم جملاً نذواننا فقط؛ وإنما نغدق على الفكر الإنساني بوابل الإسهام، فتتحول علاقتنا بعلم اللسان الحديث تحولاً طبيعياً من مركز الخصيم إلى موقع النصير.

لقد أثبتت حركة «التدوير» اللساني المعاصر في محاولة أصحابها إبراز خصائص اللسانيات الحديثة ومقوماتها النوعية على منهج المقارنة بينها وبين فقه اللغة أو الفيلولوجيا الكلاسيكية. لذلك اضطر مؤرخو اللسانيات اضطراراً إلى بسط خصائص التفكير اللغوي في تاريخ البشرية عامة، فاتجهوا وجهة تاريخية استعراضية في كشف مقومات العلم اللغوي في القديم لينتهوا إلى إبراز الفوارق النوعية والمقالات المبدئية مما تتجلى به طرافة اللسانيات فتتيز من المفهوم الفيلولوجي للمعرفة اللغوية. فأنس بذلك مبدأ المدخل التاريخي عند كل عرض للسانيات المعاصرة. ومما زاد هذا المدخل اقتضاء إنحاح المؤرخين على إبراز تحول سوسير من اللغويات المقارنة التي سيطرت طيلة القرن التاسع عشر على تفكير اللغويين في العالم الغربي إلى اللسانيات المعاصرة وهو تحول يلخصه عنى صعيد المناهج انتقال البحث من المسحور الزماني إلى المنظور الآني.

وفي هذا المنهج العودوي استقر عرف المؤرخين على الرجوع اللغوي إلى المراحل الكبرى التالية:



- العصور القديمة: وتُستعرض فيها احتمالات التفكير اللغوي في فترة ما قبل التاريخ ثم نظرية المصريين القدماء بما يعود إلى أكثر من 3000 سنة قبل الميلاد. ثم نظرية الصينيين فاليونانيين بالوقوف خاصة على بابيني في بحر القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد، ثم نظرية الفينيقيين والعبريين فالحضارة اليونانية ثم الرومانية.
- العصر الوسيط: ويمتد بين القرن الرابع والقرن العشر من التاريخ المسيحي ويقتصر زواد اللسانيات في هذه المرحلة على ملاحظات هامشية تركز خاصة على بعض خصومات لغوية دارت بين أنصار الديانتين اليهودية والمسيحية.
- العصور الحديثة: منذ النهضة في العالم الغربي ابتداء من القرن الخامس عشر، ويفتد المؤرخون عادة على ظهور النحو الفلسفي أو العقلاني ثم على ازدهار النحو المقارن في القرن التاسع عشر بعد اكتشاف اللغة السنسكريتية، وهكذا ينعدم ذكر العرب عند التأريخ للتفكير اللساني البشري بما يحدث القطيعة في تسلسل التاريخ الإنساني، وهذه الفقرة «الاعتباطية» أو ما يمكن أن نسميه بالثغرة العربية في تاريخ اللسانيات لا يفسرها جهل المؤرخين للغة العربية بما ألهم يستعرضون ثمرة حضارات لا يعرفون لغتها، بل تراهم يقفون بالحدس والتخمين على عصور افترضت لغة الأمم التي شاعت فيها، وإنما يفترض فحسب أنهم وضعوا نظرية في اللغة، ونيس نراث التفكير اللغوي العربي هو وحده «المنسي» في هذا المقام بل إن العربية ذاتها باعتبارها نمطاً لغوياً لا نجد حظها عادة عند استعراض اللسانيين لنماذج اللغات في العصر الحديث.
- إن هذه الثغرة في تواصل التفكير اللغوي عبر الحضارات الإنسانية لا يمكن أن تكون عفوياً ولا يجوز أن تخلو من مؤشرات تاريخية تفسرها وإن لم نستطع تبريرها، وقد يسعنا أن نستشف حوافر هذه الظاهرة بالعودة إلى مميزات عبور الحضارة الإنسانية من العرب إلى الغرب. فالنهضة اللاتينية قامت أساساً على مستخلصات الحضارة العربية بعد أن أقيمت على ترجمة أمهات التراث فيها. وقد عمد الغرب إبان نهضته إلى نقل علوم العرب ومعارفهم وذلك في ميدان العلوم الصحيحة أولاً، من رياضيات وفلك وفيزياء وكيمياء. وفي ميدان الطب ثانياً، ثم في ميدان الفلسفة حتى كان ابن رشد مفتاح النهضة الأوروبية إلى تراث اليونان

وخاصة المعلم أرسطو. فبرزت هكذا أعلام الحضارة العربية ركائز للغرب في علومه ومعارفه غير أن الغرب قد أهمل التراث اللغوي عند العرب فلم يفد منه شيئاً وبذلك استلحت الأمم اللاتينية مشعل الحضارة الإنسانية عن العرب في كل ميادين المعرفة تقريباً إلا في التفكير اللغوي.

وإذا ما حاول المدارس تلمس أسباب هذه الظاهرة استطاع أن يقف أولاً على حقيقة عامة تواترت عند المفكرين اللغويين في القديم وبعض اللسانيين في الحديث، وهي أن علوم اللغة سابقاً ما كانت إلا ممارسة لتقنيات نوعية حاول اللغويون بعدها تأسيس قواعدها النظرية. وإذا تسنى لهذا التقرير أن يصدق على التراث الإنساني جملة - كما يجزم به هلمسليف - فلعله يخطيء الصواب في شأن التراث العربي كما لا ننكث تشبهه في ما نحن بصدد، على أنه قد يكون لنعصر الديني أثره في الغفلة عن التراث اللغوي العربي، ذلك أن قضايا اللغة قد كانت ملازمة لقضايا المعتزلة في كل الحضارات التي عرفت بكتاب سماوي، وقد نتج عن ذلك حاجز من المحظورات بين الأمم في قضايا اللغة قديمة أو تدبسية، ولا سيما وأن التراث اللغوي كثيراً ما كان مستوعباً كذاً أو جزئياً في منظومات الدين والتشريع.

ولا شك أن من الأسباب التي دعت إلى الغفلة عن حفظ العرب من إراء التفكير اللغوي الإنساني وزود نظريتهم اللغوية مشرقة في خبايا تراثهم الحضاري بمختلف أصنافه وأصرب مشاربه، وبديهي أننا لا نعني بنظريتهم في اللغة علومهم اللغوية من نحو وصرف وبلاغة وغروص.

أما النتيجة المبدئية التي آل إليها استبيان تراث العرب في اللغويات العامة فهي حصول قطع في تسلسل التفكير الإنساني عبر الحضارات الإنسانية، فنهضت الحضارة الغربية على حصيلة التراث اليوناني أساساً لكن في معزل عن مستخلصات ثمانية قرون من مخاض التفكير اللغوي عند العرب. وإذا جاز لنا أن بسط مصادرة في البحث أمكننا أن نقرر افتراضاً أن أهل الغرب لو انتبهوا لنظرية العرب في اللغويات العامة عند نقلهم علومهم في فجر النهضة تكاثرت اللسانيات المعاصرة على غير ما هي عليه اليوم، بل لعلها كانت تكون قد أدركت ما قد لا تدركه إلا بعد أمد.

إن اللسانيات - وقد عدت علماً كونيّاً ذا مضمون معرفي يتجاوز حدود

الأقوام وضيقات الربوع - تقف اليوم متعثرة أمام عتبة بعض الموارد الإنسانية التي استغلقت على روادها فلم ينجوها لجهل بها، أو لعجز عن الإلمام بمضامينها، ومركز الصدارة في هذه الموارد التراث العربي بلا منازع: تضافرت عوامل موضوعية على إقناع رواد اللسانيات بهذه الحقيقة الناصعة، وأبرز تلك العوامل جهود بعض أبناء الأمة العربية: تسلحوا بسلاح العلم الحديث بعد أن استفوه من مناهله الغربية والشرقية: وتدرعوا بوعي حضاري جعلهم يصدرون من مواقع الثقة والاتزان يلتزمون موضوعية المعرفة، وينتصرون لطاقت الفكر العربي فيجعلون للعلم مضموناً حضارياً فيه التزام مصيري لا يضير في شيء معايير المعرفة الصارمة لكنه يحول القدرة الكامنة إلى خلق جديد.

## الفصل الأول

### في خطاب العلم:

### المعرفة الموضوعية واللغة المحمولة

إن الوضع والحمل من مفاهيم المناطق لكتهما من المتصورات المبدئية في كل منهج علمي ينشد بحث الظواهر بوصف بنيتها أو بتفسير عوارضها أو بتعليل وجودها تعليلاً ينحو الأسباب مرةً والغايات مرةً أخرى.

فالوضع والحمل ثنائي مفهومي بسيط تلقائياً معضلة تحويل مادة العلم إلى موضوع للمعرفة، وبين طرفي الوضع والحمل تقوم كل عملية تفسيرية يشرح فيها الموضوع بالمحمول على حد ما يشرح المسند في علم التركيب اللغوي المسند إليه إذ يخبر عنه وينمّ له الدلالة.

وإذا كان الموضوع يختلف باختلاف المادة العلمية من طبيعية أو عضوية أو صورية، إذ قد يكون حجارة أو كوكباً أو خلية عصبية أو فكرة ماورائية، فإن المحمول هو دوماً وبالضرورة خطاب لغوي، فإذا كان الموضوع ذاته خطاباً لغوياً فإن صياغة المحمول عليه تنشيء خطاباً حول الخطاب فتشتق لغة من لغة فتكون لغة محمولة على لغة موضوعية.

ولما كتبت انكثابة خطاباً مقولاً تتوسل إليه بنبذة علامية هي البنية الخطية، وكانت القراءة ترجماناً قاتلاً يحول بنية الخط إلى أداء صوتي سلّمنا جرماً بأن الكتابة نصّمين للمقول ينشد به صوغه القاتل له، وبأن القراءة صوغ تمقون دؤن من حيث ينشد به ابتعائه باللفظ الحاكي عبر الخط الرموز.

- فالكتابة بنية مقولة قائلة، والقراءة بنية قائلة عن بنية مقولة.
- الكتابة خطاب مستد إليه، والقراءة هي الخطاب المستد.
- الكتابة نصّ بالوضع الأول، والقراءة نصّ بالوضع الطارئ.
- القراءة بنية حاكية والكتابة بنية حاكية ومحكي عنها.
- فكل كتابة هي لغة موضوعية، وكل قراءة هي لغة محمولة.

واللغة الموضوعية هي النص في المحادثة الكلامية وفي الأدب والدين والتاريخ. واللغة المحمولة هي خطاب علم اللسان وعلم الأدب وعلم الدين وعلم التاريخ.

والمدونة في كل بحث لغوي هي اللغة الموضوعية والخطاب اللساني المستنبط من المدونة هو اللغة المحمولة، فتلك بنية قائمة، وهذه بنية مشتقة. فخطاب المتكلم باللغة وضع بذاته، وخطاب عالم اللسان حمل بغيره، وبين الوضع والحمل تكمن إشكالات معرفية متراكبة.

كيف تتحول اللغة من أداة وظيفية إلى أداة تنظيمية؟

وما الذي يتفقد به العقل في اشتقاقه نظاماً معرفياً من نظام وقائعي هو في هذا المقام نظام علامي تواصلية؟ ثم كيف تتحدد معالم المنهج العلمي الذي يسمح بإدراك البنى التركيبية في سكونها الملحوظ بدهشة وفي صيرورتها المستنبطة بالاستقراء التاريخي؟

بل قل كيف تتحول الكتابة باللغة إلى قراءة في اللغة؟

إن هذه القضايا المعرفية التي تجوزنا بسطها فلا نزعم القدرة على قضائها من موقع عالم اللسان بوجهته المخصصة، نكتنا ستحاول عرض لمطين تفسيريين ننوسل بهما إلى تقديم إجابات أولية ربما تساهم في تحديد نواحي الظاهرة اللغوية وفي بلورة أصول المعرفة اللسانية.

أما النمط الأول فنستند فيه إلى نظرية إسحاق رافزين انطلاقاً من كتابه المناويل اللسانية الذي صدر باللغة الروسية سنة 1962، وصدرت ترجمته الفرنسية سنة 1968. وفيه يعتبر أن إشكالات المنهج في البحث اللغوي قد عدا في الفترة الراهنة موطن حيرة تقلق اللسانيين، ولئن عادت قضية المنهج إلى البسط بموجب



انحسار التطبيقية التي ولجتها اللسانيات كما في الترجمة الآلية وقضايا استرجاع المعلومات المخزنة في العقل الآلي فإن ما أدركه علم اللسان من تبلور قد حتم هو الآخر بسط الإشكال المنهجي.

وبداهي أن العلم إذا تضحى نظجه وأطرد استيعابه للمضامين المتنوعة وصهر ما تناقض من مكتسباته وقف مراجعاً نفسه في ضرب من الاستبطان الذاتي فاحصاً أسسه المبدئية ومعاوداً متصوراته المتعاقلة، ولنا في الرياضيات وما حققت من منجزات أسوة حسنة. وهي في هذا المضمار العلم الذي تقنني اللسانيات خطاه على أصعدة النظر ومستويات التطبيق. فلقد استشعر أهل الذكر بأن الرياضيات لا يتسنى لها التقدم الذاتي ما لم تتأسس على منطق متناسق، وفعلاً فإن المكاسب الباهرة التي أدركتها الرياضيات الحديثة ولا سيما في الحسابات الإلكترونية ما كان أن تتحقق لو لم تراجع المعارف الرياضية أسسها المنطقية في القرن الماضي.

إن علم اللسان يميز اليوم بمرحلة معادلة ذلك أن المنجزات الباهرة التي أثمرتها الدراسة التاريخية المقارنة قد عاقت اللغويين في القرن الحادي عن الانتباه لأهمية بعض المفاهيم الدقيقة مثل الصوتم والصيغ واللفظ والتركيب.

إن العلم - أيًا كان صنفه - يستند إلى مبدأ التجريد، والنسب إلى ذلك عديدة منها الانطلاق من المحسوسات الطبيعية ثم تعميم الاستقرارات، فيكون المسار من الخاص إلى العام، وهذا ما يحصل في الجيولوجيا وعلم النبات، وفي الكيمياء والفيزياء، ومن العنوم ما ينطلق من تصور تجريدي عام يتشعب حقيقة ما قبلية ينشأ بها الوصول إلى الوقائع المتخصصة، ومن ذلك النمط علم المنطق والرياضيات، وليس من علم إلا وهو سائر بين استنباط واستقراء، فلا يكون كله من الاستنتاج المحض ولا من الاستقراء المطلق، وكما تستند كل من الكيمياء والفيزياء إلى جانب وفير من الاستنباط تحتكم الرياضيات إلى جانب من الاستقراء يحدد وجهتها، إلا أنه من المتعين أن نميز ما بين العنوم الاستنباطية والعنوم الاستقرائية ومعياري انفصال كثافة الوجه الغائب على منهج العلم. فإلى أي النمطين تنتمي اللسانيات؟

تستوجب الظاهرة اللغوية بطبيعتها التوسل بالمنهج الاستقرائي أولاً وبالذات، فيأتي علم اللسان وصفاً للمحدث الكلامي المحسوس الذي هو ظاهرة طبيعية، وفي

هذا الصنيع تكمن أهمية المعرفة اللسانية. لكن هل إن هذه الأحداث الكلامية التي يدرسها اللساني تسمح في طابعها الانتهائي بصوغ متصورات مبنية عن الظاهرة اللغوية يجوز معها التعميم الاستقرائي؟ إن اللساني إذ يشد إدراك المفاهيم العامة التي نبيح تأويل الأحداث المستقاة من تحليل اللغات الطبيعية يجد نفسه محمولا على تجاوز المنهج الاستقرائي بعد استخدامه ليشكل على منهج الاستنباط. أضف أن التطبيقات التقنية التي دخلت اللسانيات مجالاتها قد حثمت ضبط أنساق استنباطية على غاية من الإحكام ما تمثل به إلى مقتضيات المعرفة الحديثة.

إن اللسانيات في مظهرها الاستنباطي لقادرة على أن تتأسس على نمط ما يتأسس عليه علم المنطق أو ما تقوم عليه الرياضيات وذلك بصوغ جملة محددة من المتصورات المبدئية التي تقضي إلى استخلاص المفاهيم المتولدة الأخرى، ولذلك يتعين إعداد المقولات الأولية التي تحكم في ترابط هذه المفاهيم بعضها ببعض حتى يتسنى الاستدلال على صحة الأحكام يراهن تروضا إلى مصادر سابقة.

هذا إذن مجمل ما أقام عليه رافرين موقفه في ما يتصل بقضيتنا المطروحة. وهو مدار النمط الأول كما أسلفنا. أما النمط الثاني فنستند فيه إلى نظرية جان بياجيه وتتصل بمحورين أساسيين: أولهما: يخصص تراوح اللغة بين النظام الأنّي ونعاقب البنى. وثانيهما: يتصل بتحوّل خصائص الظاهرة اللغوية من البنية الوصفية إلى البنية التحويلية<sup>(\*)</sup>.

يرى جان بياجيه أن اللغة مؤسسة اجتماعية تحكمها نواويس مفروضة على الأفراد تتأقلمها الأجيال بضرب من الحتمية التاريخية، إذ كل ما في اللغة - راهنا - إنما هو منقول عن أشكال سابقة هي الأخرى متحدرة من أنماط أكثر بدائية وهكذا إلى الأصل الأوحد أو الأصول الأولية المتعددة.

لقد نشأت البنيوية اللسانية عندما أكد سوسير أن طبيعة اللغة ليست وفقاً على سياقها الزماني مثلما أن تاريخ الكلمة لا يحدّد في شيء معناها الراهن، والسبب في ذلك انبناء الظاهرة اللغوية على «نظام» بالإضافة إلى استنادها إلى «تاريخ»، وذلك النظام يعتمد على قنوّن التوازن كما أن هذا التوازن يؤثر في عناصر النظام

(\*) انظر قائمة المراجع الأجنبية.



لكنه في نفس الوقت يرتكز به عند كل مرحلة من تاريخ النظام اللغوي الآتي، فالرباط الأساسي الذي يحدد طبيعة اللغة هو تطابق العلامة ومدلولها، وبديهي أن ينشأ من المعاني اللغوية نظام محوره التمييز والتقابل لأنها تترابط فتؤلف انتظاماً آتياً.

ولئن التسمت البنيوية الآتية بصيغة الآتية فإن لذلك أسباباً ثلاثة تفتضي الفحص العميق بما أن العديد من المفكرين غير اللسانيين قد تبناوا بتأثير نظرية سوسير فكرة استقلال البنى عن التاريخ. فالسبب الأول: وهو ذو طابع عام يتمثل فعلاً في الاستقلال النسبي الذي لقوانين التوازن بالنسبة إلى قوانين التطور، ولقد تأثر سوسير فيما تأثر به في هذا المضمار بعلم الاقتصاد الذي كان في عصره يعتبر أن الأزمات قد تفضي إلى تعديل كامل للقيم المستقلة عن تاريخها.

والسبب الثاني: هو الرغبة في التخليص من العناصر المدخيلة على علم اللسان بغية الافتصار على المميزات الذاتية الملازمة لطبيعة اللغة. أما ثالث أسباب الصبغة الآتية في البنيوية اللسانية فيعزى إلى خصوصية أكد عليها سوسير بالغ التأكيد، وهي أن العلامة اللغوية لما كانت اصطلاحية فإنها لا تتضمن رابطاً جوهرياً مع قيمتها الدلالية، وهي لذلك أنسب علامة غير ثابتة طائداً خلا الدال اللفظي مما يشير إلى مدلوله.

هكذا بدا واضحاً أن العلاقات بين النظام الآتي والنظام الزماني تختلف في اللسانيات عندنا هي عليه في حقول أخرى حيث لا تشكل البنية اللغوية في طرق التعبير أي بنية وقتية حاملة بذاتها لقيمتها وحققتها المعيارية، أما المعيار فمن خصائصه أنه ملازم إذ يستبقي قيمته بفعل هذا المزوم نفسه، بينما لو كشفنا عن تاريخ أي كلمة من كلمات اللغة لأفينا سلسلة من التعبيرات الدلالية لا رابط بينها سوى ضرورة الاستجابة إلى اقتضاءات تعبيرية للانظمة الآتية المتعاقبة حيث تسحيل الكلمة في كل مرة جزءاً من النظام الكلي.

أما فيما يتصل بصيرورة البنية الوصفية إلى بنية تحويلية فإن جان بياجيه يرى أن الروابط الوثيقة القائمة بين البنيوية اللسانية والمنظور الآتي لم تمنع النظرية البنيوية من اتخاذها منحى توليدياً على مستوى بنية عدم التركيب، وقد ازدوج البحث في التوليد اللغوي بالبحث عن التواميس المضايقة للمعاملات التحويلية التي

تتضمن معايير انتقائية تعزل بها البنى المستندة إلى تركيب خاطئة. وهكذا ارتقت البنيوية اللسانية إلى مستوى البنى الأكثر تعميقاً ووصلت بواسطة قوانين التركيب التي تجاوزت الوصف إلى تواميس التحولات محتفظة بمبدأ الضبط الذاتي الذي مرده علم التركيب نفسه.

إن هذا التحول في وجهة النظر البنيوية بعيد الخطر إذا ما رمنا دراسة البنيويات دراسة مقارنة، ذلك أن كل تصور بنيوي إنما يتخذ بالضرورة موقع تضافر الاختصاصات. أما اندفاع التي قادت إلى هذا التحول فأتتها على ضروب متنوعة لكن أبرزها الاهتمام إلى الجانب الخلاق في الظاهرة اللغوية وهو متصل بمرتبة الكلام من الظاهرة، وهي مرتبة الأداء اللغوي، فهو إذن مقترن بالحقول اللغوي النفسي. وهكذا بعد أمد طويل لم تنق فيه اللسانيات بعلماء النفس جاء علم النفس اللغوي ليربط الوثائق بين المجانين، وهذا مما يقترن بشومسكي اقتراناً مباشراً إذ نراه يعتبر أن من محاور البحث اللساني الراهن يبرز ما نصلح عليه بالطابع الخلاق في اللغة، فكل شيء في الحديث اللساني يجري كما لو أن المتكلم يخترع لغته كلما عبر، وكما لو أنه يكتشفها حاثماً يعبر بها حوله، فكأنما انصهر مع مادته الفكرية نظام متماسك من القواعد، بل كأنما هو حامل لقانون وراثي يمكنه من تحديد الجانب النفسي الدلالي لمجموعة لانهاية من النجمل الحقيقية التي تصاغ فعلاً، وعنى هذا التقدير تجري الأمور كما لو أن الإنسان يتحرك طبق قواعد توليدية للغة.

فمما سلف يخلص أن البحث عبر المنهج الاستقرائي في مميزات الألسنة المتخصصة بغية الوصول إلى خصائص الظاهرة العامة يتعين إبداله بالبحث عن المصادرات الضرورية، التي تقضي إلى صوغ نظرية في قواعد معرفة اللغة مما يبيح تحديد البنية المشتركة في الظاهرة اللغوية عموماً مع تحديد البنى النوعية الخاصة بكل لسان من الألسنة البشرية. وهكذا توصل تشومسكي إلى صوغ تصور لبنيوية اللسانية عبر تضافر رياضي منطقي هو على حظ وافر عن التراكب.

إن ما عرضه علينا رافزين وبياجيه من نماذج تفسيرية لبعض أصول المعرفة اللغوية قد بدا لنا خليقاً بأن يمثل منطقاً معرفياً إذا اعتمد اللساني وزكاه بأبعاد نظرية تسنى له أن يجيب ولو بصفة أولية عن التواميس المتحركة في الظاهرة اللغوية مما يجعلها النموذج المعرفي الأوفى بين الظواهر الوجودية.

ونعمل توظيف عالم اللسان لهذه المنطقات يقتضي التذكير بإشكاليين منهجيين لهما دور المحدد الخاصصي فيما نحن بصده ويتمثل أولهما في أن مفسر الظواهر اللغوية يصطدم بعقبة معرفية مدارها أنه يسعى إلى أن يعقلها وإلى أن يعلمها في نفس الوقت، ولا تتواءم العمليتان بيسر، فالأولى وهي عقل الظواهر تستند إلى الحتمية الذاتية لأن إدراك أي واقع خارجي يؤول إلى الجزم بضرورة انصياعه لقبضة العقل عبر نموذج استنتاجي. أما الثانية وهي تعليل الظواهر فتستند إلى افتراض حتمية خارجية لأن التعليل في ذاته يفرض بنية الظواهر وبصيرورتها في نفس الوقت، فلو لم ينطلق المعلن من افتراض بنية جاهزة لما كان في وسعه أن يرجو إدراك الظاهرة، ولو لم يصادر على تغير البنى لما كان في وسعه أن يرجو اكتشافاً ولا تنقضى البحث المعرفي جذرياً.

ويتمثل الإشكال الثاني في أن اكتشاف أي نظام لغوي يقدم للباحث أنماطاً فيها من النجدة ما نعدّه به جديدة في ذاتها لكنها كانت قائمة في جهاز اللغة بضرب من الضرورة، فهي حتمية الوجود في الظاهرة اللغوية، طارئة حادثة في الوجود المعرفي؛ ذلك أن العقل لا يفرض لأي واقع خارجي بالشذوذ عن قبضة الإدراك المعقلن لوجوده؛ إن لم تكن عقلة مسببة فلا أقل من أن تكون عقلة تنظيمية وهو ما يؤول إلى حتمية الكشف عن البنية اللسانية.

إن من مفومات الظاهرة اللغوية تصاقها بالشمول ذلك أن الحدث اللساني له طاقة تسمح له باستيعاب إفرازات الوجود كلاً حتى إن مقولة الكلام، لو جاز لنا التعبير، لتعطي صورة الكون من وجودها الدّري إلى تكتلها المتعظم، فكان الكلام مجهر الإنسان في تفحصه عالم الأشياء وعالم الصور وعالم الخيال، بل كانه مجهر ذو عدسة مزدوجة: تكبر الصغائر فتند إلى دقائق الحفيفة في أرق شقوقها وتضغر الكبار فتجعل المتشامخ العملاق في قبضة الرؤية اللغوية المحيطة به عن طريق الكنة والحرف.

فإنسمة النوعية للحدث اللغوي تتمثل في أنه ظاهرة حيوانية بالضرورة، وتجلي هذه النسمة على مستويين: فأولهما فئدة اللغة على أن تبني ما يصاغ في أشكالها من أنماط قد تتراوح في انتظامها عن انسن المصوّدة لديها، وهذا المبدأ الأساسي هو الذي مثل ركيزة التواتر في ما يُعرف بظاهرة القياس في اللغة.

أما المستوى الثاني الذي تتجلى في سياجه سمة الاحتواء كطبيعة ذاتية في الحدث الكلامي: فيتمثل في أن اللغة توفر للعقل القدرة على إدراك الأشياء المتقابلين والمتنافرين سلباً وإيجاباً في نفس اللحظة الزمنية بينما يتعذر وجودهما بغير التعاقب مثلما كان يتعذر تصور الفكر لهما بغير أدوات اللغة.

والى بوتقة هذا الإشكال المبدئي، من حيث هو شهادة اللغة على طاقاتها الشمولية وقدراتها الاستيعابية يتحتم على اللساني أن يرجع قضية الرصيد اللغوي على أساس التصور الثاني: المستعمل منه والمهمّل، وهو على غاية من التركيز النظري. فمن المتعين اعتبار اللغة رصيذاً فعلياً مشتقاً من رصيد محتمل غير محدود، فتكون في اللغة طاقتان: طاقة من التصريف الفعلي هي بمثابة الحجم الكمي المكزّس للاستهلاك والتداول، وطاقة من الرصيد المحفوظ هي عبارة عن اختزان مدّخر يمثل القدرة الاحتياطية التي هي قدرة مرصودة.

أما وقد تفرّرت الطاقة الاستيعابية في اللغة على صعيد العلاقات الاستبدالية، فإن قدرات الشمول والاحتواء تتولد بصفة آلية عن العلاقات الركنية ليصبح الخطاب اللغوي مركز الجاذبية لكل ما من شأنه أن يعقله العقل أو يتصوره الخيال، فيستجيب الحدث الكلامي للإفضاء به، وما إن تحول مطارحة القضية من صعيد الاختيار إلى ظاهرة التوزيع حتى تصبح متنزئة في صلب جهاز التواصل، فتكون السمة الجوهرية في ناموس السحاوره هي تبادلية الطاقة اللغوية بين الطرفين تعبيراً وإدراكاً سواء بالتعاقب أو بالتواقت وسواء أكان ذلك بالتجاور أم بالتراكب.

والأصل الذي ترجع إليه ظاهرة الشمول الركني هو قدرة اللغة على توليد ما لا يتناهى من القوالب النحوية.

على أن تفسير القدرة الاستيعابية في اللغة من وجهة النظر المبدئي - أي من موقع التعليل الكوني في خصائص الإنسان ومستملات طبيعة العقل فيه - يتمثل في أن ما في انكون من الموصوفات والأوصاف وجهات انساب بعضها إلى بعض أو تعلق الأغراض بها لا يحصى كثرة، وهو ما يستوجب أن تكون المعاني التي هي مركبة من تلك الأوصاف على حسب الأغراض أجدر بأن لا يستطاع إحصاؤها.

غير أن طواعية الكلام وقابليته للاستيعاب الشامل لمّا يستدعي الملازمة بينه



وبين طاقة التعبير بالإيجاز، ذلك أن القدرة التضمينية تشارك بصفة عضوية في تمكين اللغة من بسط سلطانها الإخباري على كل المدركات بالحس والتصور.

وبتعيين علينا - ونحن على مسار تحديد الطاقة الاستيعابية في اللغة - استنباط قانون من التناسب العكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية، إذ بموجبه تكون "طاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطعاً على مضمونها الخبري. وبمنفس الاستنباط المنطقي بتعذر التعويل على الطاقة الإيجازية في اللغة إن لم يتعين الحد الأدنى من القرائن المنقضية إلى إدراك ما تم اختزاله.

ومن مظاهر تحليل طاقة التسمول في الظاهرة اللغوية عموماً ما نلاحظه في علاقة الإنسان باللغة من قدرته على استعمالها رغم عجزه عن امتيعابها، وهذا ما قد يبدو غريباً طريفاً في الوقت نفسه، وفعلاً فلا اللغة من حيث هي قاموس، ولا الكلام من حيث هو أشكال نحوية متنوعة، ولا الخطاب من حيث هو نمط مخصوص من التسج اللغوي بداخله تحت طاقة الحصر لدى الإنسان؛ لذلك فإن مظاهر القصور في الفرد المتكلم تنقلب أبعاداً من التجاوز الاستيعابي في صلب اللغة.

فلئن تمثلت القيمة الأولية لنظرية الاصطلاح اللغوي في أنها كشفت القيمة النسبية للعلامة اعتماداً على صفتها العرفية فإن الاستثمار الإيسيمي الأقصى يكون في مغاربه النظام اللغوي بأي نظام سيميائي آخر يصحح أن يكون أداة تواصل إخباري؛ ذلك أن هذه القضية يحكمها قانون صارم دقيق هو قانون التناسب الطردي بين اعتبارية أي نظام علامي وسعة إبلاغه؛ وهو ما يقضي إلى القول بأن منطقية العلاقة بين الدال والمدلول تناسب تناسباً عكسياً مع طاقة النظام العلامي المعني في الإبلاغ، فيكون معيار الاعتباط هو النموذج الأوفى المسجند للجهاز الإبلاغي، فكأنما تقلت كثافة التعسف الاقتراضي في أي نظام إبلاغي نزع جهازه التعبيري إلى طاقته القصوى، فالتشحة الاعتبارية في كل حدث نواصي هي المولد اندائم تسعة النظام الإبلاغي الذي فيه يتدرج ذلك الحدث.



## الفصل الثاني

### في العلوم ومصطلحاتها: اللغة وآلية المعرفة

مفاتيح العلوم ومصطلحاتها. ومصطلحات العلوم لها ذات التصوري. فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه. وليس من مستلزم يتوصل به الإنسان إلى منطق العلم غير الفاظه الاصطلاحية حتى نكأنها تقوم من كل علم مقام جهاز من الأدوات ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته ومضامين قدره من تغير المعارف وتحقيق الأقوال، فإذا استبان خطر المصطلح في كل من نوضح أن السجل الاصطلاحي هو "الكشف المفهومي" الذي يقيم للعلم شوره انجاس وحصنه "المانع"، فهو له كالسراج "العقلي" الذي يرسي حرمانه رادعاً إليه أن يلبس غيره، وحافظاً غيره أن يلبس به. ومتى نحلى ذلك بحصلي الجمع والسبع كان على صعيد المقولات بمثابة الحذ عند أهل النظر المقولي الذين هم المناطقة فيكون للمصطلح الفني في أي شعبة من شعاب شجرة المعرفة الإنسانية سلطة ذهنية هي سلطة المقولات المجردة في علم المطلق؛ فلا شذوذ إذا اعتبرنا الجهاز المصطلحي نكل علم صورة مطابقة لثبته قياساته متى فسد فسدت صورته واختلت بنيته فينداعى مضمونه يارنكاس مقولاته.

فبهذا الذي سلف تتعين بالتحصيل العلاقة المعقودة بين العلم وجملته مصطلحاته. وأول ما ينتهي في حق هذه العلاقة أن تنسب بالتفاعل لأن التفاعل صيرورة نحو ما يتغير فيه كل من طرفي الفعل والانفعال. كما أن علاقة التفاعل نفترض ضمناً انفصال الهوية بين العوامل. وليس هذا شأن المصطلح والعلم. ثم إن تلك العلاقة تتعذر بالتبعية أن تكون من صروب العلاقات التعاضدية إذ ليس في وسع المعرفة العلمية أن تقوم بديلاً من مصطلحها الفني ولا في وسع الجهاز المصطلحي

أن يلغي وجود المضمون المعرفي، فالنسبة المعقودة بين العلم ومصطلحاته ليس قوامها التبادل، لا التلقائي ولا الإرادي.

وحيث انتهى التفاعل وانتفى التعاوض صار من الانتفاض أن يحل محلها التكامل على معناه المحدد لدى أهل العنوم الدقيقة، لأن كل علاقة تكاملية بين عنصرين يتحتم معها غياب الثاني متى حضر الأول، واختفاء الأول كلما حل الآخر. فكأنه من الضرورة المطلقة أن يكون أحد الاثنين حاضراً وأن يكون الآخر غائباً بالاستتباع الضروري كالعلامة الجبرية تُردف بالرقم العددي حتماً إن لم تكن إيجاباً فسلباً، فلا عدد بلا علامة، ولا عدد بالعلامتين.

في هذا النسق يتسنى الاستدلال على هوية اللحام الرابط بين المصطلح والعلم: ويدخل الأول بعض ما يتراكم من الثاني حتى نتكاد المعرفة الاصطلاحية أن تغدو هي المعرفة العلمية إلى المرتبة التي بتعذر معها تصور هويتين متميزتين؛ تتدافعان أو تتجاذبان وإنما هو توحيد على نمط اتحاد الدال والمدلول في عملية الأداء اللغوي بإطلاق. فكما أنك لا تدرك للمدلول دلالة إلا من خلال علامته الدالة، ولا تتصور وجود دال ما لم تحمل مقلته معقوله المدلول عليه فكذلك شأن منظومة العلم مع جهازه المصطلحي، ويديهي أن الدال والمدلول في الإبلاغ اللساني لسفا تستفي في حقيهما علاقات التفاعل والتعاوض والتكامل.

ومن كل ما سلف يتجلى أن الوزن المعرفي في كل علم رهين مصطلحاته، لذلك نسميها أدوات التفقاة لأنها تولد عضوياً وتنشئ صرحه ثم تصبح خلاياه الجينية التي تكفل التكاثر والنماء.

ذلك ما يفسر إذن كيف أن كل علم يصطبغ لنفسه من اللغة معجماً خاصاً، فلو تبعت كشفه المصطلحي وقارنته بالرصيد القاموسي المشترك في اللغة التي يتجاوز بها العلم ذاته لوجدت حظاً رفيراً من أنفاط العلم غير وارد قطعاً في الرصيد المتداول لدى أهل ذلك اللسان، وما منه وارد فينما ينفصل في الدلالة عما هو شائع انفصلاً لا يبقى معه إلا التواتر في الشكل الأدائي. وهذه الحقيقة تصدق على علم اللسان صدقها على كل معرفة بشرية تبلورت فثبتت لنفسها حصنها المستقل.

على أنه لئن سنف وجه من الشبه بين معضلة المصطلح وخصائص الظاهرة اللغوية فإن طرق التقريب بين الإشكال المصطلحي على صعيد المعارف

والإشكال اللساني على صعيد المصادر متعددة، لو رمنا التحري بالاستقراء النوعي لتخديراً النظرية لألفينها شبكة متضادة. فالتعصر اللغوي في أصل نشأته - من الوجهة الاعتبارية لا من جهة الزمن الفيزيائي - رمز يقوم بضرب من المواضعة لينوب بحضوره عن إحضار الأشياء المتحدث عنها سواء أكانت مما ينسئ حضوره أم مما يتعذر، فكأنما الذي ساق الإنسان إلى التوصل باللغة إنما هو نزوعه إلى المجهود الأدنى بحكم تركيبه وندافع غريزته التي قوامها الاقتصاد الأدنى: أن يستأثر بأكبر النفع بالذي ينسئ من أضعف المجهود وعلى هذا الأسس المبدي عرف العلامة بأنها «حضور لغوية». على حد التعبير الحرفي، أو قل بتعبير متأصل هي «شاهد على غائب».

فما شأن المصطلح العلمي إذن؟

إذا كان اللفظ الأدنى في اللغة صورة للمواضعة انجماعية فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة إذ يتحول إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح. فهو إذن نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التواصل الأول، هو بصورة تعبيرية أخرى علامات مشتقة من جهاز علامي أوسع منه كمّاً وأصغر دقة.

كذا ينسئ أن نعرف المصطلح علامياً بأنه شاهد على شاهد على غائب. ونعل هذه الحقيقة هي التي تعلل بصفة جوهرية صعوبة الخطاب اللساني من حيث هو تعبير علمي ينسلط فيه العامل اللغوي على ذاته ليؤدي ثمرة «عقل العاقل للمادة اللغوية». ويزداد الأمر عُسرًا عند الانتقال من المعالجة النظرية لظاهرة اللغوية العامة إلى دراسة لسان من الألسنة في ضرب من الكشف التوعلي أو التحليل التطبيقي، ويتلايس عندئذ الخطاب الفئلي بالخطاب المقول بما أن اللغة التي تمثل مادة الفحص تتطابق حينئذ مع اللغة التي تمثل وسيلة التعبير عن ثمرة هذا الفحص. ومن المفارقات المأجمة عن هذا الدور أن البحث اللساني يزداد يسراً وارتياضاً كلما تباينت اللغة المدروسة واللغة الدارسة، أو لنقل - بافتراض المناظ يتناولها المناظفة في غير هذه المقاصد - إن الخطاب العلمي اللساني يتناسب جلاؤه تناسباً طردياً مع اختلاف اللغة الموضوعية عن اللغة المحمولة كما قد يكون انضح في لفصل السابق عن خطاب العلم.

إن التسليم بقيمة الجهاز المصطلحي بالنسبة إلى كل معرفة علمية تستند القبح على الظواهر سواء أكان ذلك بالوصف التشخيصي أم بالإحكام الاستنباطي ليفضي إلى الاقتناع بأن مصطلحات العلوم هي الصورة الكاشفة لأبنيتها المجردة مثلما ألمحنا منذ البدء، ومن خيل له أنه يتفق أثر العلم بغض الطرف عن متصوراته الفعالة ومفاهيمه الإنشائية فإنما شأنه شأن من يرى من الأجزاء أشیاعها ومتعذر في حقه أن يرى صورة الجزء من الكل فضلاً عن صورة الكل من وراء الأجزاء، وإذا كان «المنطق» بمقولاته الأوتية وأنساقه التركيبية وأقيسته الاستدلالية هو بمثابة «رياضيات» العقل التجريدي وكانت «الرياضيات» بعلائقها التناظرية وسلسلاتها التحويلية وتتصاقبها البرهاني بمثابة «منطق» العقل التحليلي فإن الجهاز المصطلحي في كل علم هو بمثابة لغة الصورة: بل قل هو رياضياته النوعية. وكل ذلك يفضي جذلاً إلى اعتبار كل مصطلح في أي علم من العلوم زكناً يرتكز عليه البناء المعرفي فيكون للمصطلح من الوظائف الصورية ما يكون للرمز السيمي في المعادلة الرياضية: كلاهما سيم التجريد الذهني.

هذه حقائق قوامها معرفي، ومصادرها بديهية عند من مارس العلم، وبأسر النظر، وحاول معالجة شيء من أبوابه بالوضع والاستحداث، لكن سند الممارسة لم يطرأ بداهته يخشفي، والأسس المعرفية تبعد تشابكه ودقة تجرده كثيراً ما بحتجب، ولاحتجاب هذا وخفاء ذلك تظهر مشاكل زائفة تلوح بقضايا يفتعلها الذهن لتلابس الاستدلال الصحيح والجدل المكذوب، وعندئذ تتحول معضلة المصطلح إلى إشكال تتجاذبه عناقيد مبدئية وخيالات مصطنعة عليه.

وأكبر اعتراض زائف وأشد غرابة إذا أورده أهل الذكر من الذين يحترفون العلم ويرتدون لبوسه أن يعزرو بعضهم استغلاق العلم عليه إلى تعسر المصطلح ظاهراً أو مجاهراً أن لو كان الأداء الاصطلاحي على غير ما هو عليه لأدرك كل العلم الذي حملت اللغة إياء، وتري البعض قد انبرى ناقداً فيرمي الخطاب العلمي بالإلغاز والتعمية مشهراً بما ظنه إغلاقاً في المصطلح وطاعناً في من لا يواصي أمره بتقديم مادة العلم بعد شرح جهازه المصطلحي! فأعظم بها من إحالة!

ذاك هو الفصل بين مضمون العلم وأدواته، وذاك هو الانتقاص أن تستبقي العلم وقد سبته بنيت التي بتأسس عليها، على أن علة الأمر من وجهين: الأول



غرضي: وصورته أن الناس كثيراً ما يتعاطون العلم بانمطاعة أو اندرس فلا يراوون بين زمن اكتسب المعرفي وساعة التمثل الذهني فلهذه النقطة الإجرائي، فإذا بهم يتعاطون ما لم يستأنسوا به من العلوم ويغتصبون الحاصل اعتصاباً ليكونوا منذ لحظة البدء متعلمين وناقدين فيتطابق الزمان بلا مروحة وينتق النوع الخادع.

أما الوجه الثاني من علل هذه الظاهرة فمرقة الغفلة عن بعض خصائص الإبداع العلمي، ذلك أن السعي إلى تغادي المصطلح يزول إلى شرح المفهوم وتفكيكه إلى مركباته التقريبية من المعاني وظلال المعاني، ولما كانت السبيل الوحيدة هي اللغة فإن في ذلك ازدواجاً وظيفياً لا تطيقه اللغة بطبيعتها، وبديهي أن الظاهرة اللسانية تكفل الإبداع التواصل في إحدى وظائفها لكنها تكفل أيضاً القدرة على أن نتحدث بها عن نفسها وذلك ما نستخدمه في الوظيفة الانعكاسية، غير أن اللغة لا تصنع تراكيب الوظائف في نفس الحيز الأدائي، فكما يتعذر أن تزوج في نفس اللحظة الحديث باللغة عن غير اللغة مع الحديث باللغة عن اللغة يتعذر عليك بنفس الصورة أن تتحدث باللغة عن العلم وتحدث في نفس اللحظة باللغة عن لغة الحديث عن العلم.

فمن ظن أن العالم قادر على أن يتحدث في العلم بغير جهازه المصطلحي فقد ظلمه ما لا طاقة له به إلا أن ينوطاً على امتصاص روح العلم وإذابة رحيقه، وهذا بما يصدق على كل معرفة نحتكم إلى أواصر العقل، ولو أخذت أبعد العلوم تجريداً وأوغلتها في صياغة الرموز - شأن الرياضيات - لتبينت حقيقة قيام المصطلح من العلم مقام الرمز من المعادلة، فإذا تحاشيت الرمز ارتكس العلم ذاته.

وخذ لنشاهد مثال المعادلة المعتمدة:

$$(أ + ب) - أ = 2 أب + ب$$

فهذه تقرأها بتلفظ رموزها النسبية فيستقيم إدراكها الرياضي، فإذا سئلتها رموزها قلت: إن مربع مجموع عددين يساوي جمع مربع الأول مع ضعف سطح الأول في الثاني مع مربع الثاني. فترى عندئذ تحلل الخطأ الرياضي ونوازي بينه، أما إذا واصلت معيك إلى مجانبية الرمز والمصطلح فاعشبرت لفظ (مربع) ولفظ (مضغ) وربما أيضاً لفظ (عدد) من المصطلحات التي عليك أن تقيم من اللغة ما يعوضها فستقول: إن ضرب مجموع عنصرين في نفسه يساوي جمع



ضرب العنصر الأول في نفسه مع ضعف ضرب العنصر الأول في العنصر الثاني مع ضرب العنصر الثاني في نفسه.

وترى عندئذ كيف أن أمر الخطاب الرياضي.

على أن حوار الحاجة قد لا يتوقف إذ فيما قلته ألفاظ لم ترد بمعانيها الشائعة خارج نطاق العلم كلفظ (ضرب) فهو تعدت تحاشيها لذاب العلم الرياضي ذوباناً، ذلك أن عبارة (مربع الشيء) قد عوضتها بعبارة (ضرب الشيء في نفسه) وهذه ستعوضها بقولك (جمع الشيء إلى نفسه من المرات بحسب عدد نفسه).

تكن من أدراك أن المشاكس لا يطلب إليك تعويض لفظ (جمع) بشيء آخر لأنه مصطلح رياضي؟

وإذا كان الإنسان موجوداً متبدلاً بالطبع وكان تبدله متولداً عن إدعائه لقيدي المادة زماناً ومكاناً فإن مفوماته النصيفة بوجوده لا تكون إلا متبدلة على الدوام، واللغة إحداها إذ هي القناة الأساسية في ربط أبعاد الزمن: الماضي منه بالماضي والصائر بالمقبل، لذلك عُدَّت اللغات مراكب للحضارات: هذه وتلك في تطور مستمر يستجيب فيه التابع للماضوس السابق، وإذا اللغة في تبدلها صدى لتغلب الحضارة وتعاقب تجلياتها، ولا يتضح ذلك في شيء وضوحه في طوعية الجهاز اللغوي وقدرته على امتيعاب المستحدث من الصور والمفاهيم.

وإذا كان مطرداً أن نعت اللغة بأنها «كائن حي» فإننا نتوسل بالمجاز في التعبير عن حقيقة يعوزنا ما به نعبر عنها تعبيراً غير مجازي، ويتمط مجانس نعت اللغة بكونها «مؤسسة اجتماعية»: رصيدها رموز، ورموزها أوعية نسكب فيها الصور المشتقة من حياة الناس في مظاهر المادة والمعاش والأخلاق والمعارف فيؤول الأمر بالمؤسسة اللغوية إلى صوغ شبكة العلاقات الجامعة بين أطراف الحياة البشرية فيما هم قائمون عليه، ثم بين المتعاقبين منهم على محور الزمن، فكان لزاماً أن تأسس اللغة على قوانين الحركة الذاتية، وهذا مفاد الصورة المجازية التي تلجأ إليها عند نعتها بالكائن الحي، أو عند إستاد صفة النمو لها.

فمن المسلّمات إذن أن اللغة ظاهرة جماعية واجتماعية تتحرك طوعاً كلما تلقت متبهاً خارجياً إذ ما إن يستفزها التحافز حتى تستجيب بواسطة الانتظام

الداخلي الذي يمكنها من استيعاب الحاجة المتجددة والمقتضيات المتولدة وهكذا تصطنع اللغة نفسها نهجاً من الحركة الدائرية.

فالأحداث التاريخية والوقائع الحضارية مما لم يكر صوراً مستنسخة من المتداول المعروف هي التي تستحث اللغة أن تصور دلالاتها عبر صوغ ألفاظها حتى تتلاءم والتطور المفهومي الحاصل في ذاكرة الحضارة المتجددة. ولما كانت العلوم بمثابة الأنسجة العضوية التي تنمو خلاياها نمواً رياضياً فإنها أشد المنبهات وقعاً على اللغة، نستفزها بالمفاهيم فترة الفعل بولادة المصطلحات، إلا أن اللغة في خضم هذا التطور التاريخي وهذه الضرورة الحضارية تنطفئ مشدودة إلى قطبين متدافعين يتجاذبها الأول بدافع المواجهة ويثدها الثاني بوازع حب البقاء اتقاء للانسلاخ الماحي لرسمها، وليس ما نسميه بحياة اللغة سوى قدرتها على ترشيح الناموس المعدل للتقنين: أن تتلاءم مع الاقتضات المتجددة وأن تبقى على بنائها التي نحدد هويتها بين الألسنة.

فهذا من الظواهر العامة، فكل اللغات تعيش مخاض تولد الدوال عندما تفتحها مدلولات مستحدثة بصرف النظر عن سعي الجهاز اللغوي إلى استيعاب المدلول الجديد دون استقبات الدال الغريب وذلك باللجوء إلى استبطان تعود فيه اللغة على نفسها لتفجر بعض ألفاظها بانطلاقات الدلالية المتغيرة. وليست هذه الظاهرة وقفاً على مواجهة اللغة للرصيد المصطلحي في العلوم والمعارف لكنها شاملة للمتين الناموسي الواسع. ومن تدبر قضايا الدلالة في ألفاظ اللغة العربية يوماً نراى شقوقاً من المعاني دققت دقة الحاجة المتولدة بها، فترك الإيغال في معايير ما فصيح وما هجين تركب اللغة بين ضغط الحاجة والسعي إلى سدها فتبقي على فعل (قَوْم) وتمحضه لما هو له ثم تصطنع - على غير قياس - الفعل (قِيم) ومصدره (تَقْيِم) وينفس الحافز أبنت على (موقوت) واستعملت (موقت) ثم وضعت (مؤقت) على شذوذ صرفي.

وينفس الاستيعاب - وإن كان الأمر تغير تكميم الأسباب - صنعت اللغة المصدر (توضيح) بدلاً من (إيضاح) والمفعول (مُعاش) متفية (معيش) ثم استباحث المفعول المزيد (مُصاغ) رغم تعدي صيغته المجردة وتركبت النعت (مصوغ) لغير ذلك الغرض.

على أن اللغة مثلما هي مدفوعة إلى التركّح بين ضغط الحاجة وضرورة سدها فإنها محمولة على التوسط بين جنوح المحافظة وناموس الاستعمال لذلك تسعى دوماً إلى استيعاب المدلولات دون دوانها إن بالإحياء وإن بالتوليد فإذا أعيت الحيلة استقبلت انقادم عليها دالاً ومدلولاً فيكون «دخيلاً» تُرضخه إلى أبنيتها حتى يتواءم ونسق الصوغ الأدائي لديها.

ومن هذا التوسط وذاك التركّح يحدث في اللغة قانون تعادلي يحقق توازناً بين الرصيد القاموسي العام ورصيد كل علم من المصطلحات الفنية يأخذ كل واحد من الآخر بما لا يدخل الضيم على دلالات اللغة في وظيفتها الإبداعية النوعية ولا على مفاهيم المعارف في وظائفها النوعية من حيث هي خطاب علمي. ومجال التحكيم في كل ذلك إنما هو السياق الإخباري بحفولة الدلالة وإيجاءاته التعبيرية، وهذا ما يؤسس قواعد الفصل بين النظام المصطلحي والجهاز اللغوي رغم تصاققهما إذ يرد الأول متولداً في مقلّد الثاني كما أسلفنا آنفاً. فكل علم يتزعّذ من على المدى البعيد إلى الاستقلال برصيده عما يتداخل مع القاموس المشترك، وهذا شأن العلوم منذ القديم.

واحتكاماً إلى كل هذه الاعتبارات كان خليقاً باللسانيات أن تتبنى ضمن محاور اهتمامها قضية المصطلح، وقد كانت عتائتها بالموضوع ماثلة بين أفنان متعددة منها البحوث التأليلية، تلك التي تُعنى بالأصوار الاشتقاقية وتاريخ فرعها، ومنها البحوث المختصة بالرصيد اللفظي كما هو بين في فرعين من فروع اللسانيات هما القاموسية ونعني بها (اللكسبكرغرافيا) والمعجمية ونعني بها (اللكسيكولوجيا).

على أن الذي شدّد حيرة اللسانيين في أمر المصطلحات إنما هو نمو علم الدلالة بعد تشعب مقارباته المنهجية، حتى أصبح قطب الدوران في كل بحث لغوي مما لا يتفصل عن نظرية الإدراك وفلسفة المعنى، وقد نتجوز الظن بأن حواراً صامتاً جال بين تلك العلوم اللسانية - الأنفة الذكر - وعلم الدلالة فتولّد نهج جديد في البحث مداره علم يُعنى بحصر كشوف الاصطلاحات بحسب كل فرع معرفي فهو لذلك علم تصنيفي تقريبي يعتمد الوصف والإحصاء مع سعي إلى التحليل التاريخي، أما علم المصطلح فهو تنظيري في الأساس، تطبيقي في

الاستثمار، لا يمكن الذهاب فيه إلا بحسب تصور ميداني لجملة من القضايا الدلالية والتكوينية في الظاهرة اللغوية.

فعلم المصطلح - على ما تقدّر - يتسبب سلائيًا إلى علوم التّأثيل والقاموسية قائممعجمية، لكنه فرع جنسي عن علم الدلالة وتوأم لاحق للمصطلحية بحيث يقوم منها مقام المنظر الأصولي المضابط لقواعد النشأة والتّصيرورة.

فبين علم المصطلح ومصطلحية العلم فرق ما بين المعجمية والقاموسية، من كل زوجين جنس لبعض الزوج الآخر فكأنما نضع المصطلح ثم نبتكر علم وضع المصطلح، مثلما نضع القاموس ثم نبتكر علم وضع القاموس، والإنسان عند القدم علم اللغة قبل أن يضع اللغة علمًا.

ويزداد الأمر تشابكًا متى تاق اللساني إلى البحث في مصطلحات علوم الإنسان فيستحيل علم المصطلح - على صعيد المنظر الصوري - إلى تطير من الدرجة الثالثة إذ يغدو بحثًا باللغة في لغة البحث في اللغة، وعلم المصطلح موكل إليه اليوم أن يساعد علم الدلالة على فحص إشكالات المعنى عسى أن يجيب عن سلسلة المسائل المعرفية المتجددة:

كيف تدل اللغة بألفاظها على ما تدل عليه؟

وهل هناك نواميس تطرد في ارتباط الأسماء بمسمياتها؟ ثم ما هو مدى تصرف الإنسان - مستعمل اللغة - في توجيه الروابط الدلالية بين النوازل والمدنولات؟

بل كيف تتحرك اللغة ذاتيًا فتسند بألفاظها ما قد يحدث من شعور في كيانها المعنوي بموجب بروز متصورات لا تملك اللغة في البدء ما تدل به عليها؟

فإذا تأسست قواعد المنهج النظري نسى البحث في مظاهر ازدياد انطاقة التعبيرية بين قدرة تعريجية وأخرى إبحالية ثم بين دلالة ذاتية موضوعية ودلالة حافة محمولة، وكذلك بين الإفادة بالوضع الأول والإفادة بالوضع الثاني عبر النقل والمجاز، وكله يُيسر ظهور اتّصال بين المعاني وظلال المعاني.





## الفصل الثالث

### في التوليد اللغوي: خصائص اللسان العربي

إذا عايننا المصطلح من منطلق لساني نقدي رأينا أن كل مجموعة بشرية تراكمت لغوية فنحولت إلى مجموعة ثقافية حضارية فإتباعاً لتواجه على الدوام مذبذبات جديدة عليها، إما بحكم استحداث الأشياء أو بحكم اكتشافها، وبديهي أن المذبذبات سابقة لدوائها في الزمن لذلك كانت الألفاظ وليدة للمعاني في أصل شأنها فإذا استقرت في الاستعمال وتواترت أصبحت المعاني وليدة للألفاظ بحكم التقدير والاعتبار.

ويطرد تناول القضية الاصطلاحية في الدراسات العربية طراداً: تعالج في سياق التاريخ لحركات الترجمة وفي سياق الحديث عن وضع المصطلح العلمي والفني فضلاً عما صنعتته المجامع العلمية المستعدة في الوطن العربي والتي لم تنشأ في منطلقاتها إلا لسد ذرائع المصطلحات، وقد طففت هذه الأبحاث جميعها - من لدن الأفراد ومن لدن المؤسسات - باستقرارات هي من الدقة والشمول بحيث تكاد تسد رمق الحاجة المتجددة، فهذا على مدار المعالجة التطبيقية وهي أعظم خطراً وأعجل نفعاً.

غير أن من ينقح مصقومات المعضلة الاصطلاحية كما تداولتها الدراسات من الوجهة النظرية يقف على ظاهرتين فيهما إشكالات منهجية حادة الأولى اختلاط القضية اللغوية بالمعضلة الحضارية، وثنت كانتا من نسيج واحد في سياق الموضوع الاصطلاحي فإن المصني هو تلايس الوجهتين بما يحمل اللغة تبعات الموقف التاريخي حيناً ويرهق التاريخ بما يظن أنه من تبعات اللغة أحياناً أخرى، وإذا كان مأثوماً أن يدعو رواد النهضة المعاصرة إلى إقتفاء أثر الأجداد يوم نهضوا ناقلين من

حياض الثقافات الإغريقية والفرسية والهندية فلم يعقهم المشكل اللغوي ولا شبطتهم معقداته الاصطلاحية. فإن هؤلاء الرواد وهم يتوسلون بطرق الإحياء والتوليد والاستنباط يغفلون عن الفارق الجوهرى بين مواجهة العرب اليوم للحضارة المتصورة شرق الأرض وغربها، ومواجهة الأجداد للحضارات بالأسس:

بالأسس جئوها المشكل اللغوي من موقع القوة والتفوق الحضاري، فخلصوا من كل مركب نفسي واليوم نواجهه من موقع منحدر، والذي يزيد في حيرة العرب اليوم إلى حد الدهول أنهم واجهوا حضارة العصر فاستشعروا تذخرج شأنهم في العلم وتقنياته فلما استنجدوا - فيما استنجدوا به - بتراثهم اعترأهم الخجل أن الأجداد حازوا في بعض أفنان العلم الإنساني ما لم يدركوا منه بعد إلا الجزء النزير، فنضاعف الإشكال وتعسر الجسم.

أما الظاهرة الثانية التي تستوقف الناظر في معضلة المصطلح كما بسطتها البحوث العربية المعاصرة من أوجهة النظرية فتتمثل في توارث تصورات تصنيفية ما انفكت تتضارب مع حقائق المعرفة اللسانية المتطورة، ومما زاد هذا التصنيف هو ما يصطلح عليه بوسائل نمو اللغة العربية وفي ذلك منذ البدء بعض الخلط بين ناموس الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية ومطاطية جهازها في استيعاب الجديد من المدلولات، وسننبين صلات الربط بين الخاصيتين، وفي سياق هذه انطرائق يرد استعراض الاشتقاق والمجاز والنحت والتعريب. أما محط الإشكال ومكمن الاستغراب ففي تقديم هذه القضايا على مستوى نوعي متجانس وكأنها متماثلات، بل كأنما هي بدائل في وضع المصطلح تتوازي في نوعيتها وتفاصيل في إجراءاتها على نهج التوليد الدلالي. وتوغل الدراسات أحياناً في جدل المفارقة حتى لكأن اللغة كائن خلو من كل تحرك ثنائي وفي حنايا التحليل والاستشهاد ينوي الخطئ التصنيفي.

على أن من حق اللساني باديء ذي بدء أن يؤسس بعض المعايير في معالجة قضية الوضع ضمن مسألة المصطلحات العلمية والفنية، وأبعدها شأناً معيار الاستعمال: فالمصطلح يُبتكر فيوضع ويثبت ثم يُقذف به في حلبة الاستعمال فإما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيمتحي، وقد بدلى بمصطلحين أو أكثر لتصور واحد فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتناقص في «سوق» الرواج، ثم يحكم الاستعمال للأقوى فيسبقه، ويتوارى الأضعف.

فهذا من حيث الوصف والاستقراء فيما يؤديه اللساني، غير أن نه بعد ذلك حقّ مجاوزة الشرح والتحليل إلى تفسير الظاهرة وتعليلها إذ بما يستقصي من كشف موضوعية وفحوص اختيارية بخول نه أن يستنبط مقاييس رواج المصطلح، وضوابط تغلب الأقوى على الأضعف، ولا سيما إذا احتكم إلى الروايز الأسنوية في تركيبة المصطلح من حيث صيغته وميزانه وتناسق صواتمه وانسجام بنيته البقطعية كمًا ونوعًا. ويمكنه أن يستعين بحقائق اللسانيات النفسية فتبين له بعض مفومات الشبر فيما يعتري الألفاظ من اشتراك دلالي أو لبس معنوي أو تشار إيجائي فيقول أمر المصطلح إلى انفور فلا يروج. وعند هذا المقام ينتهي العمل الاستكشافي، وهو مناط البحث النظري، وتبدأ - لمن شاء - سبل العمل الإجرائي وهو الدراسة التطبيقية بالوضع والتصوير، فاللساني من حيث ينقد تصنيفات الابتكار المصطلحي ومن حيث ينقد المتكررات الاصطلاحية: ما راج منها وما لم يراج، يفتي حصانة معرفية تؤهله لصوغ الدوال طبقًا لكل مدلول طاريء سواء أكان ذلك من حوزة تخصصه العلمي أم في حيز شعاب أخرى من شجرة المعارف.

ومما تأسس من درجات التابع يغدو عالم اللسان أحق الناس بإرساء ركائز النظر في علم المصطلح بشمول.

فإذا نظرت في ما يتواتر عنده من وسائل نمو اللغة العربية اعترضنا كما أسلفنا التعريب والنحت والاشتقاق والمجارج، فأما التعريب فهو مصطلح نوعي يقتدر بمعالجة اللسان العربي للألفاظ التي يستقبلها من الألسنة الأخرى مستوعبًا إياها دالًا ومدلولًا، لذا فهو نعت لما يتبع ظاهرة التداخل اللغوي حضاريًا. ولذلك دقو القدماء التسمية فأسموا الظاهرة العامة «دخيلًا» وخصوا قولبة اللفظ الدخيل بمصطلح «التعريب» فكانوا: تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوء به العرب على مناهجها، على أن منهم من تجاوز الفصل المفهومي فأصلق التعريب على الظاهرة وعلى عوارضها في نفس الوقت وهو ما ذهب إليه السيوطي في كتابه المزهر في علوم اللغة إذ يقول: «المعرب هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعية لمعاد في غير لغتها».

فالقضية تتصل إذن بظاهرة لغوية حضارية اصطلاحية، لم يخل منها لسان من الألسنة في أي عصر من العصور، وهي بمثابة حبل الأسباب بين الأقوام عبر

اللغات، وقد اطراد البحث فيها لدى فقهاء اللغة بما أضيقوا عليه الافتراض، ويحشر وجه من الموضوع في اللسانيات المعاصرة ضمن محور التداخل على مدارجه المختلفة من الصوتي والصرفي والمعجمي إلى التحوي والدلالي فالأسنوبي.

فمما لا وجه له في نظر اللساني الناقد أن تنابع جدول البحث عما إذا كان الدخيل - وقد دخل - جزءاً من اللغة أم غريباً منبوذاً، أو أن يعدّ أمراً خاصاً بلسان دون آخر حتى يُظن أنه وسيلة نمو وفتت عليه، وإنما الدخيل ظاهرة مطلقة يفرضها الاحتكاك الجغرافي والمقاييس الحضاري وليس كالمعلوم جسوراً تمتد بين الأقوام وحضاراتهم. فذلك عذت المصطلحات العلمية سفراء الألسنة بعضها إلى بعض. فالتعريب في العربية صورة لظاهرة لغوية عامة ترصع بحكمها اللغات إلى الضغط الحضاري التاريخي فتتحسس لنفسها توازناً بين دفاعها عن نفسها وقدرتها على امتيعاب الحد الأدنى من الدخيل، ويقوى هذا التوازن بقدر قوة المجموعة اللسانية حضارياً.

فمن هذا المنطلق نشين شمول العوارض اللسانية والتدرج ظاهرة «التعريب» ضمنها فنستبين بالاستنباع قصور البنية التصنيفية عند من عالجوا وسائل النمو اللغوي، لأنها بنية ذات منطلق عمودي، فاصل، بقطع الوسيلة عن الأخرى إذ يحسم بحزم بين التعريب والمجاز والتقل والتوليد، ومنجد أنفسنا محمولين على إبداء التصنيف الرأسي بتصنيف أفقي يعتمد الضرورة ويتوحد التحولات الزمانية، وسنرى كيف أن الدخيل في حلّ أحواله إن هو إلا مرحلة فيما سنسميه بمراتب التجريد الاصطلاحي.

فهذا ما يخص التعريب.

أما النحت فلا يتوضح أمره في ذاته ولا تتجلى قيمته ضمن ضرائق نمو اللغة العربية إلا بمراجعة طبائع اللغات طبقاً لأسرها التاريخية وقصائلها التناسلية وهو ما يحتم استنباهم اللغويات المقارنة كما نوارثها الدراسات المعاصرة عن البحوث المتقدمة، ويستوجب التوسل بمنهج اللسانيات الثنائية كما تطورت في أيامنا الراهنة.

فإن اللغات تتكل بالضرورة على وسيلة باطنية تستقيم بها حركتها الذاتية وتختلف هذه الوسيلة بين اللغات بحسب توزعها القصائلي، وهذه حقائق بثت في أمرها الدراسات مبكراً، فليس المقام لتفصيلها، لكن معالجة مشكلة المصطنع في



ارتباطه بالتولد اللغوي الذاتي يفضي إلى فحص النسب العاقدة بين طبيعة النحت وطواعية اللغة، وقد بدأنا أن اللغات في حركتها الذاتية لا تخرج عن منطقتين اثنتين وإن تعددت فصائلها ضمن تراكب أسرها، فمنها ما يتوخى سبل التولد الانفجاري وسنعود إليه، ومنها ما يتكاثر بحركة استقطابية تحكمها ظاهرة التركيب الخارجي فيتولد العنصر الجديد من مزج عنصرين أوليين على الأقل: فإذا المخرج انصهار لفظي قدلالي يسره ما للغة من طواعية التضام بحيث توفر القدرة التوليدية عبر القدرة الالتصاقية بين الأجزاء، وطبيعي أن تنفر اللغات التضاممية عن كل انصواء للموازين الصرفية أو الاشتقاقية فلا تنقيد كلماتها بطول كمّي لا من حيث تعاقب الصوتيات ولا من حيث تسلسل المقاطع نوعاً وعدداً.

وبإثني النحت سمة نوعية لهذه اللغات، فهو عنوان تولدها، والنموذج تكاثرها: فيكون يضم الألفاظ المتكاملة بعضها إلى بعض لوضع لفظ جديد، ويكون بانتزاع اللفظ الجديد من بعض أجزاء الألفاظ المتعملة، ويكون يضم اللفظ إلى أدوات معجبية غير ذات وجود مستقل هي تلك الزوائد التي تكون صدوراً وحشواً ونواحق.

ولا ريب في أن ما نعرفه عن بعض اللغات المنحدرة من السلالة الهندية الأوروبية يسمح بتعميم الظاهرة عليها فهي قصائل تحتية تعتمد في تناسلها الجنيني على حركة الاستقطاب وطاقة التجاذب الخارجي. وهذه الحقيقة مفهومة بصرف الاعتبار عن الطبيعة النحوية للغات: أكانت تأليفية تعتمد الإعراب أم آلت إلى السنة تحيلية انفكت عنها رابطة الأوضاع الإعرابية في أواخرها.

فمن اللغات التي تتألف في السمة النحوية: اليونانية - الحديثة منها - والقديمة - وكنهاهما تقترون بالهندية الأوروبية عن طريق اللغة الإفريقية التي هي الهيلينية، وكذلك الفرنسية واللاتينية وعن طريق الثانية تلتحق الأولى بالأصل الهندي الأوروبي، ثم الإنكليزية التي تتوافق مع السكسونية فترتبطان بالأصل عن طريق الجرمانية الغربية.

أما العربية فمن أسرة طبيعتها التواندية غير الطبيعة النحوية وإنما لها ناموس تكاثري هو صنو النحت في غايتها وسراها. ولذلك كان النحت حدثاً عارضاً على العربية ونكيفاً طارئاً على جهازها، ولقد نجأت إليه العرب في حالات محددة كان



أكثرها طوعاً وأقربها إلى الاستساغة ما صيغ على وزن صرفي في الفعل ومشتقاته، فكان في الأغلب لفظاً منحوتاً من جملة كاملة أو مختزلة، كذا كان أمر احتضان الدخيل وتعريبه أهون على العرب من أطراد النحت بما يشذ عن أوزانهم، أو تناسق أصواتهم، وتوافق مقادعهم، بل تقلبت العربية ألفاظاً أعجمية هي في أصولها منحوتة من لفظين وأكثر، وظل النحت أسلوباً ناشراً وقلماً وفق اللاجئون إليه ولو في ضرورات المصطلح العلمي.

ولعل العربية - لأمر ما لا يتباعد عن سياقنا - قد عاملت ما رُكب تركيباً مزجياً معاملة خاصة فمنعت عن الصرف كما منعت عنه الاسم الأعجمي.

فالنحت ظاهرة إنمائية لكنها غير عامة بين فصائل اللغات، ولا مطلقة في لجوء اللسان الواحد إليها، فلا يتسنى البتة إدراجه ضمن نهج تصنيفي يساري بين وبين الدخيل والمجاز.

فإذا كان النحت بمظهره التصانعي بين الألفاظ القائمة وتشكله الالتصافي بين الألفاظ والزوائد ومخرجه الانتزاعي بين أجزاء الكلمات المتعاملة سمة نوعية لفصيلة اللغات الهندية الأوروبية فإن الأسرة السامية تشكل في تولدها الذاتي وتكاثرها المعجمي على الحركة الانفجارية التي تكنسب بها طواعية داخلية تمكنها من معاودة الانتظام الذاتي واستئناف الارتصاف البنائي عند كل حاجة دلالية أو اقتضاء اصطلاحية، ومما زاد ذلك الطاقة الاشتقاقية التي بها تتوالد الألفاظ من أصل جذري فتتكاثر المفاهيم وتتعدد حتى لا يبقى من رابط بينها وبين الأصل إلا الانتساب الاشتقاقي على حد ما تباين المعاني بين الدين والمدنية والمدين والإدانة وإنحال أن الأصل الثائلي واحد، وكذا الأمر بين ضرب السبوف، وضوارب العدد، ومضارب القبيلة، وضرب السكة، واضراب العمال، والنصدي للمضاربين في أسواق المال. إلا أن هذا التكاثر الجيني لا يشذ عن مناط الميزان المرسوم في شكله المجرد من حيث هو قالب نسكب فيه مادة اللغة بتغيراتها المختلفة.

ومن هذا النمط لغة العرب.

فالاشتقاق - هذا الذي تدرجه الدراسات على قدم من مساواة الطرق الإنمائية الأخرى - هو السمة النزعية في انفصائل السامية، فهو صنو النحت في اللغات

الهندية الأوروبية: ما كان لهذه أن تستقيم نولا طاقنها التركيبية وقدرتها التضاممية، وما كان لتلك أن تسلم في بقائها نولا مرونتها الانتظامية وطواعيتها الاشتقاقية.

علي أن نقضة الاشتقاق قد غدت مصطلحاً عُشكلاً تتجاذبه استعمالات غير متجانسة، وفي مفترق الاختلاف تكمن المزالق التصنيغية التي انفاد إليها بعض الباحثين، وأول ما يتعين التذكير به أن اندارسين المعاصرين قد توارثوا نمط العرض الذي استقر أمره من لدن اللغويين العرب القدامى ولا سيما شيخ أصول النحو ابن جني الذي اكتملت في خصائصه نظرية الاشتقاق بصورها الثلاث: الوصفية والتعليلية والافتراضية.

فمفهوم الاشتقاق الذي يتصل رأساً بقضية صوغ المصطلحات ونماء رصيد اللغة من الألفاظ إنما هو هذا التقوُّب الصرفي المظهري في نطاق المادة اللغوية الواحدة والذي لولاه لتعذر على العربية أن تحيا اللهم إلا أن تستعير عنه بطواعية أخرى! فهو إذن ظاهرة حتمية الحضور في اللغة العربية: هو إحدى مسلمات وجودها، لذلك كان - في الأغلبية الغالبة من أحواله - قياساً يعتمد أجهزة مجردة ينضوي في سنكها كل أصل جذري بحسب حالاته من التجرد والزيادة ومن التثنية والتثريب...

وبديهى أن هذه التفوائت - المسماة موازير - قد استخرجت في أصلها من ذات اللغة بالاستقراء فالظاهرة الاشتقاقية وجدت قبل وجود المصطلح الدال عليها بل قبل صياغة قياساتها المجردة.

وعلم الشيء كما علمت تال في الزمن لوجود الشيء، فالاشتقاق بهذا المعنى المحدد هو في منطلقه تولد اصطلاحى ضمن الحقل الدلالي الواحد ثم يصبح قطعاً عمودياً بخرق طبقات المادة المعجمية فيشتق مدلولاتها ويؤلف منها أسراً مفهومية قد لا تعرف حذاً في نمانها. على أن طاقته في توليد المصطلحات تكمن في خاصية لغوية مبدئية هي أن الاستعمال قلما يستفرغ كل الاحتمالات الممكنة في صوغ ما يمكن اشتقاقه من المادة الاسمية والتعليلية، ففي اللغة درماً رصيد كامن من التصيغ غير واد، لذلك اثبتت جدلية المصطلح على خصوصية الاستخدام اللغوي إذ ليس في وسع الاستعمال أن يسترق كلها القاموس المعجمي الممكن.

على أن باب الاشتقاق قد اتسع أمره في الدراسات فأدرج فيه ما يدخل النظم على استقامة نظرية في علم المصطلح العربي، وهو الذي بدأ لنا فيه الخلط التصنيفي الذي يتضاعف معه اضطراب التصور النظري العام. ونحن كان البحث العربي المعاصر في هذا المقام وريث سنة ماثوفة لدى الأجداد، فإن تطور المعرفة اللغوية لم تستلهم منهاجها المستحدثة أو استغلت مكتسباتها العامة لأعانت على انبعاث تصور نوعي وكانت قادرة على إيضاح الرؤية الاصطلاحية بصورة احتيائية شاملة.

فتمط الاشتقاق التوليدي الذي أسلفنا أمره قد اصطنح عليه بالاشتقاق الصغير ثم أُرِدَف إليه نوعان آخران هما الاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر. فأما الكبير - ويُسمى كذلك قلباً - فهو أن يكون بين الكلمة الأصلية والكلمة المشتقة تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب في الحروف. ويتعرض له اللغوي مصطفى الشهابي في مصنفه المصطلحات العلمية مدققاً إياه بالقول: «ومعناه تقديم بعض أحرف الكلمة الواحدة على بعض مثل جذب وجذب، وعاث وعثي، وطفأ وطفأ وطمس الطريق وطسم، ولقت وجهه عن الشيء وقتله». ويمكن الغرابة التصنيفية ليس في تقرير أمر الظاهرة فذلك حصافة سبق إليها الأقدمون، ولا في افتراض سلم زمني عليه نقدر أن فعل جذب هو المشتق من جذب لأن جذب أكثر تداولاً وشيوعاً. فكل افتراض يقرب بيننا وبين الحقيقة مباح في العلم ونو كان تخميناً وحسناً، لكن المضي هو أن تورد هذا الضرب من الاشتقاق على أنه من الوسائل التي نمت بها العربية «راجع العلماء والنقلة إليها عندما وضعوا آلاف المصطلحات في صدر الإسلام سواء في العلوم الفقهية واللغوية أو في علوم فارس ويونان والهند وغيرها». (ص 12 - 13).

فهذا النوع من الاشتقاق - إن جاز عدّه اشتقاقاً - مظهر معجمي ليس إلا، فهو ظاهرة أفقية لا يمكن إجراؤها على طبقات المادة اللغوية، لذلك كان سماعياً محضاً. على عكس الاشتقاق الصغير الذي سمّاه توليدياً. ثم إن اللغة غير ذات حاجة تضطرها إليه، إنه مظهر غير طبيعي - بمعنى العادة التي للطبع - إذ قد يكون في أصل منشئه شذوذاً في الوضع أو لحناً في الاستعمال تدأرت له اللغة فتراكم بما يشبه انحراف الخواص، وربما كان تنوعاً لهجياً ارتكزت عليه بدائل تعاضوية بين قبيلة وأخرى، أو بين حقبة وحقبة أخرى، فالقلب بهذه الخصيصة يفضي إلى خلق

أزواج معجمية خلق من أي قيمة وظيفية إذ لم نبين على مردود دلالي، وبكفي أنها لم تنشأ عن حاجة في الاستعمال تطلبت تمييزاً مفهوماً، وكثيراً ما يظل مردود المثاني الاستبدالية صغراً كما في تراوحت بين (بعض) و(بضع). لكن اللغة تخرج تلقائياً إلى التخصص، لذلك تحدث على من الزمن وأطراف الاستعمال شقوق من المعاني بين الأزواج التعاضدية فتتفارق التماثلات تدريجياً وتتمحصر كل صيغة إلى مجال في الاستخدام يزواج مجال الأخرى وإن ضلنا في حيز الحقل الدلالي المشترك.

أما ثالث الاشتقاقات فهو الاشتقاق الأكبر ويسمى الإبدال وهو انتزاع لفظ من لفظ مع تناسب بينهما في المعنى والمخرج واختلاف في بعض الحروف نحو عنوان الرسالة وعلوانها. وهو في حقيقة أمره ظاهرة صوتية تعاملية، ثم إنه من الظواهر المثبتة لأنه يُفسر في حق أحواله بقوانين التعامل الصوتي من تقريب وتباعد وإدغام وتجانس...

وليس إدواجه ضمن وسائل نمو اللغة العربية بأقل غرابة من إدراج سابقه إذ هو من حيث الاستعمال سماعي مطلقاً، ومن حيث القيمة الوظيفية غير ذي مردود معجمي ولا إثراء دلالي، وإنما يفضي هو الآخر إلى خلق متعاضدات قاموسية بتعذر غائب أن يختص بعضها عن بعض بأي فارق معنوي فلا يسائر الضاريء منها عن السابق بحقل دلالي ما.

لكن المزانق التصنيفية التي أنت إليها الدراسات كانت تهون لو أنها وقفت عند حد الوصف أو الاستقراء فما كان يضير المعرفة اللغوية كثيراً أن يظل نوارث المنهج التحليلي متوزعاً دون سدى رابط لأحناء النظرية انكسارية وإن كان في ذلك عائق مبدئي لكل تصور انساني شامل عند اشتقاق الظواهر اللغوية اختيارياً. لكن خطط التصور التصنيفي ينكشف عند سعي الباحثين إلى سنّ مراسم عملية تقوم مقام الضوابط الإعرابية في صوغ المصطلحات العلمية والفنية متوسلين بما يخيّل أنه من منهج الدراسات المقارنة فينتقص المحصول المعرفي لانخراط المنطلق التصنيفي إذ يتضافر سوء تقدير المنهج مع سوء تقدير المعرفة.

ومن مظاهر الخلط فيما يُفطن أنه من المنهج اللغوي الحقارن سعي بعضهم إلى استثمار الاشتقاق الأكبر في موازنة تجربتها بيته وبين خاصية انتصام الإردافي التي رأيناها في نمط اللغات الهندية الأوروبية، وللشاهد لا للمحصّر نأخذ ما يقوّه



في هذا المقام مصطفى الشهابي: «وفي الحقيقة من التقيد معالجة موضوع الإبدال بالرجوع إلى الكلمات الأحادية الهجاء، واتعام النظر فيما أضيف إلى أول الحرفين انثنائيين، أو إلى وسطيهما، أو إلى آخرهما وفي الطريقة التي يعالج بها بعض الأوروبيين هذا الموضوع في لغاتهم، فمما زيد على أول الهجاء يسمى المصدر (Prefix) وانفعل التصدير، مثل ثرم السن كسرهما، وجرم الناقة جز صوفها، وصرم الشيء قطعه، وشرم الشيء شقه، وخرم الخزرة ثقبها، فترى أن الأصل انثنائي «رم» قد صدر بحروف مختلفة، فتألفت أفعال ثلاثية لها معانٍ متقاربة.

وإذا زيد حرفاً الهجاء الأصليان حرفاً بينهما فهو الحشو مثل رثم الشيء كسره، ورجم فلاناً قتله، ورثم أنفه كسره، وردم الباب سدّه، ورضم الأرض أثارها نذرع إلخ. وفي هذه الأفعال كلها الأصل انثنائي هو «رم» أقحم بين حرفيه حروف الحشو المختلفة (Infixes) فتألفت أفعال متقاربة في معانيها.

أما إذا كانت الزيادة في آخر حرفي الهجاء فهو الكسع أو التذييل والأداة هي الكسعة (Suffixe). فمن مادة «تب» مثلاً نجد تبّ التيس صاح عند الهياج، ونبس في المجلس أخرج كلاماً، ونبر السمعني رفع صوته بعد خفض، وبص بسعني لبس أي تكلّم، ونبح الكلب صوت، وأنبض في قوسه أصاتها أو حرك وترها لترن إلخ. وفي كل هذه الأفعال تبدلت الحروف الكواسع، أما المعاني فقد لبثت متقاربة تدل على الأصل انثنائي لتلك الأفعال. (ص 14 - 15).

فهذا المنهج في الدراسة والبحث إذا حققنا أمره بمنظار المقارنة اللسانية والاختيار التقابلي، وجدناه ينتقض من وجوه عدة، وإذا بتكشّف انتفاضه يتجلى مسلك التقابل الصحيح.

وأبرز خلل منهجي أن تغفل عن تلقائية الظواهر اللغوية. فالخصائص الحركية تتبع من ذات اللغة لا تفرض عليها من الخارج فرضاً، وفي ما ينساق إليه البحث الأنف وجه من المنهج الإسقاطي: يتصور قُبلياً مسلك التحليل ثم تسقط قوالبه على الظاهرة المدروسة إسقاطاً فيأتي انفران شاذراً كنه.

ومن هذا النمط ما نصّره الكثيرون خاصة الأب أنستاس ماري الكرملي في مصنّفه نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها والأب مرمرجي الدومينيكي في كتابه معجميات عربية سامية. ومنهم مصطفى الشهابي نفسه؛ كلهم توسلوا بمنهج



افتراضي: أن تصور للكلمات العربية أصلاً ثنائياً ثم تبحث في الحرف الثالث المزيّد إلى الجذر الأصلي فتعده زائدة تسميها صدرأ أو حشواً أو لاحقة بحسب إردافها مطلقاً أو وسطاً أم آخرأ. كل ذلك اقتداء "بالطريقة التي يعالج بها بعض الأوروبيين هذا الموضوع في لغاتهم!"

فأول اعتراض - وقد خفي سر طبائع اللغات - أن تُذكر بأن ظاهرة الزيادة والإرداف ليست حدثاً عارضاً لكنها نابعة من طبيعة اللغات الهندية الأوروبية التي هي طبيعة انتصافية تضاممية كما حدثت بإصْتاب. ثم إن الألفاظ الزوائد تتميز بشيئين أساسيين: أنها غير ذات وجود مستقل من حيث الصفة المعجمية، فهي ليست كيانات قاموسية بذاتها لكنها ذات وجود دلالي، فلكل منها مُحتته الخبرية التي تنحو مع حيثما حلّ فيقحمها على ما دخل عليه إذ يلتحق به.

فيمكن اعتبار الزوائد إذن صيغاً<sup>(1)</sup> وإن لم تكن مآصل<sup>(2)</sup>. وخذ على سبيل المثال بعض المصادر المتحدرة من اللاتينية تر كيف تتميز بدلالاتها النوعية مهما تحولت، فالصدر (re-) يدلّ على المعاودة والاستئناف<sup>(3)</sup> والصدر (trans-) يدلّ على العصور والاستقبال وأحياناً على المجاوزة<sup>(4)</sup> والصدر (anti-) على المضدية<sup>(5)</sup>. والصدر (inter-) يفيد الاشتراك والمداخلة كما يدلّ على

- |     |                                     |
|-----|-------------------------------------|
| (1) | morphèmes                           |
| (2) | lexèmes                             |
| (3) | نظراً إليه وقد دخل على الفعل عصبها: |
|     | revenir ..... venir                 |
|     | remettre ..... mettre               |
|     | redonner ..... donner               |
|     | refaire ..... faire                 |
| (4) | transporter ..... porter            |
|     | transmettre ..... mettre            |
|     | transposer ..... poser              |
| (5) | ويدخل خاصة على الأسماء والأوصاف:    |
|     | artichèse ..... thèse               |
|     | anticorps ..... corps               |
|     | antimoral ..... moral               |

الاختراق<sup>(1)</sup> وهكذا يدلّ (pre-) على الأسبقية في المكان أو في الزمان أو في التقدير، ويدلّ (auto-) على ذاتية الحركة أو ذاتية الوصف...

أما المصدر (con-) فيدلّ على التمعّية والمصاحبة كما يفيد الاجتماع على الحدث، لكننا رأينا أنه قد نخصص في كثير من استعمالاته حتى كاد يتمحض للانتقال من المعنى المحسوس إلى المعنى المجرد، فكأنما استأثر بمصاحبة الدلالة المادية في تحويلها إلى الحقول المعنوية الذهنية<sup>(2)</sup>.

فأين نحن من تصور حرف الراء «صدراً» قد دخل على المثاني (تم) و(جم) و(دم) فصيرها رتم ورجم وردد...

والاعتراض الثاني، وهو من جنس الأول، أن الروائد في اللغات الهندية الأوروبية تدخل على موجودات لغوية في جُلّها قائمة ائذات معجمياً ودلالياً، وهي ليست «زوائد» ما لم تقع «زيادتها» إلى أصل جذري ويتضح ذلك في كل ما أوردناه من شواهد للتدليل على الاعتراض الأول، فخلاصة الأمر أن مبدأ الزيادة قائم على ضم كيانات دلالية غير معجمية إلى كيانات معجمية دلالية.

وهذا ما لا ينطبق على صورة الأمر كما أسقط تصورها على الكلمات العربية.

ومن أوجه الانتقاص في ذلك المنهج «المقارني» انشاع أن عملية الزيادة والإرداف تمثل في اللغات الهندية الأوروبية طاقة توليدية من حيث التنويع الدلالي، فإذا انطلقت من جذر أصلي وضممت إليه روافد تحولت في المعنى من دلالة إلى

(1) ويدخل على الأفعال والأسماء والأوصاف:

intervenir ..... venir

interaction ..... action

interdisciplinaire ..... disciplinaire

(2) كذا في:

comprendre ..... prendre

connaître ..... naître

convaincre ..... vaincre

confondre ..... fondre

convenir ..... venir

أخرى تحولاً صريحاً، كأن تنطلق في الفرنسية من فعل (جاء)<sup>(1)</sup> فتحصل على طراً ورجع وحدث ولائم وأرضى وتدخل<sup>(2)</sup>، وهذا ما لا يتسنى البتة عند النظر في دلالات ثوم وجرم وصرم وشرم وخرم ولا عند النظر في تيس وتيس وتيس وتيس.

أضف إلى ذلك أن مبدأ الزيادة التضاممية لا يصبح طاقة توليدية إلا إذا كان على حظ وفير من الاطراد والتواتر بحيث يغدو قياسياً، وقد رأينا للزوائد دلالاتها النوعية، أما صورة الحال كما افترضها الدارسون في العربية فلا تفضي أبداً إلى تواتر أو قبس بحيث لا يتسنى أن تنطلق من الأمثلة التي تستقرئها فتعبر الظاهرة بما يحتمل وضع قاعدة تقبل الانطباق على الأوضاع المتجانسة بحكم منهج الاستنباط المستند إلى الاستقراء الناقص، كأن نقول: إذا كان لك جذر أصلي ثنائي وأنحقت به المصدر (راء) حصلت على معنى المعارضة، أو على معنى الاشتراك، أو حصلت على نقيض المعنى أو غير ذلك مما هو منيسر في أمر اللغات التضاممية التي نعرفها.

ثم إنك إذا اعتبرت هذه الأحرف زوائد في العربية دخلت على الثنائي فإذا شغلت بالزيادة الحقيقية التي تأتي بصوغها على الموازين الصرفية! أفصبح زيادة تراكبت مع زيادة أخرى أم نحملها على محمل زيادة اشتقاقية انضافت إلى زيادة معجمية وقد رأينا إحالتها!

الحقيقة أن الغفلة عن سر طبائع اللغات وعدم الاهتداء إلى تصور تصنيفي متماسك ثم ارتجال التوصل بمنهج المقارنات دون التنبيه للحقائق التقابلية الشاملة كل ذلك قد حجب الفروق المبدئية بين نوعية التولد الذاتي في اللغات الاستنباطية ونوعية التولد الذاتي في اللغات الانفجارية.

فضدبد التحت الإردافي في اللغات الهندية الأوروبية التي هي تضاممية استنباطية إنما هو في اللغات السامية الاشتقاق الصرفي المسمى اشتقاقاً صغيراً، وبه كانت هذه اللغات في نماتها انفجارية تكاثيرية كما اصطلاحنا، فلا رجة إذن - في مساق التقضية المصطلحية - لا للاشتقاق الكبير ولا للأكبر.

(1) venir

(2) على التوالي:

survenir ... &gt; revenir ... &gt; advenir ... &gt; convenir ... &gt; subvenir ... &gt; intervenir

على أن التوصل بمنهج المقارنات قد يقضي إلى كشف حقائق تقابلية تُوَازر الباحث في سعيه إلى إدراك طبائع اللغات ونواميس أبنيتها في تحريكها وانتظامها، من ذلك أن الاشتقاق المظهري<sup>(1)</sup> في اللغة العربية يتناظر في اللغة الفرنسية مع احتملين كلاهما يستند إلى نمط تقابلي: فالأول نمط خرز مطبق إذا ولدت من مادة لغوية ألفاظاً بالاشتقاق العمودي انتقلت بثّ جنسائها الأجنبية من مادة معجمية إلى أخرى كأن تطوف بين: أمر ومؤامرة وأمر وتأمّر وأمر وأمير ومؤتمّر<sup>(2)</sup>.

والثاني نمط مقيد تحكمه الزائدة الإردافية، فقد تشقّ من المادة اللغوية العربية صيغاً تولدية في دلالاتها، فإذا قابلتها بأخواتها الفرنسية مثلاً حصلت على ألفاظ اختلفت أصولها الجذرية واتحدت زائدتها الإردافية فُحِذَ بعض الأسرة الاشتقاقية المتأية من مادة الرء والنجم والعين نحصل على: رجع وراجع ونراجع واسترجع ورجع وأرجع، كما نحصل على مرجع ورجعي ونراجعي، فإذا نظرت في مقابلاتها<sup>(3)</sup> وجدتها قد اشتركت جميعاً في انصدر (re-) ولا أحد يشترك مع آخر في الجذر الذي هو الأصل المعجمي.

ولو رمنا مزيد السعي إلى ضرب النماذج في المنهج التقابلي لنوصلنا إلى ما يُعين على إدراك الحركة الذاتية التي تلغز بحسب انتمائها السلافي، وخاصة في ارتباط العناصر الجدولية، وهي الألفاظ المنفردة بالنساق التركيبي الذي هو محور التوزيع والتراكن في سلسلة الخطاب: من ذلك قضية الأدوات الواصلة وهي حروف التعدية التي تدخل ضمن حروف المعاني أو حروف الجر بالاستعدادات الموسع لهذه المفاهيم<sup>(4)</sup> فهذه الواصلات يختلف شأنها من لغة إلى أخرى فهي في الفرنسية مقسمة تبعاً بذاتها صحية الأفعال غير المتعدية، ويكون اقتران الفعل بأداة

(1) morphologique

(2) يستعمل بين:

ordre ... complot ... commandant ... complicité ... impératif ... prince ... congrès

(3) وهي على الترتيب:

revenir ... réviser ... reculer ... reprendre ... renvoyer ... rembourser ... référence

reactionnaire ... régressif

(4) ويُسمى في الفرنسية: prepositions

محددة اقتراناً ضرورياً، فليس في الفرنسية أفعال تجيز الاختيار في تعددتها إلى مفاعيلها فضلاً عن أن تختلف دلالاتها بمجرد تنويع واصلاتها<sup>(1)</sup>.

فالأدوات الواصلة مردودها الدلالي في اللغة الفرنسية منعدم إذ هي غير ذات وظيفة من الناحية المعجمية. وعلى عكس ذلك شأنها في اللغة الإنكليزية؛ فالمادة الفعلية الواحدة قلما تجزم بمعناها إلا إذا حددت اقترانها بالواصلة. ومن الأفعال ما تتكاثر مدلولاته وتباين تبعاً للأدوات التي ينعقد بها، فإذا أخذت فعل (بدأ)<sup>(2)</sup> وجدته دالاً على الهيئة، وهو مجرد، ثم تتحول معانيه في حقول معنوية متغايرة بحسب الأدوات التي يقترن بها فيصبح دالاً على الرعاية، والنظر، والإعراض، والانتفات إلى الوراء أو الاستبطان، والتفتيش، والتشوق، والفحص<sup>(3)</sup> فضلاً عن معانيه إذا اقترن بأدوات أخرى<sup>(4)</sup>.

أما في اللغة العربية فإن حروف التعدية ذات طبيعة مزدوجة تساهم في تشويق المعاني وخلق فروق الدلالة حيناً فيكون لها وزن وظيفي من الناحية المعجمية كما في "حكّم له وحكّم عليه" وفي "أغيب في الشيء وأغيب عنه"، أو في دخل المسجد، ودخل على الفوم، ودخل في المحاكمة، ودخل بالمرأة، وإن كانت تحرم حول حقول دلالية متقاربة ضمن مجال مفهومي متجانس. لكن هذه الحروف في جلّ أحوالها تتلون بمرونة في التعارض بما يكسبها قيمة أسنوبية أكثر مما يكسبها وظيفة معجمية. ومن هذا السياق باب التضمن في دراسة القدماء.

(1) قد يتعين تعبير الواصلة عند تغيير الفعل من النسخة الحديثة إلى النسخة الانعكاسية، نقول:

décider de faire ...

se décider à faire ..

كما أن بعض الأفعال تشد فتحة الاقتران بإحدى واصلتين كنعل:

commencer à (ou) de...

to look

(2)

(3) تبعاً لاقترانه بالأدوات التالية على الترتيب:

into .. forward .. for .. down .. back .. at < .. after

(4) كما هو الشأن مع:

over .. upon .. up .. to .. on



فمن الحقائق التقابلية إذن أن النماذج الوصفية والمعايير الاستدلالية وكذلك الأنماط الإجرائية لا يجوز بحال إسقاطها على لغة بعد استخراجها من لغة أخرى، فهذه قاعدة منهجية، أما على صعيد المنطلقات المبدئية فأبرز الحقائق التقابلية أن اللغات لا تتفق كلياً في قوائم الصوغ، وتوفّر نموذج صياغي في لغة ما لا يكسبها فضلاً تفوق به في القيمة لغة أخرى حلت منه، والواقع أن اللغات تتناظر في القسط الأوفر من القوائم الصياغية وتفرق في الجزء القليل: في هذه ما ليس في تلك وفي تلك بعض مما ليس في هذه، وعن ذلك يحدث ما يُصطلح عليه بالمنازل المتأخرة: وهي معضلة تفصل رأساً بقضية وضع المصطلحات، فهي بذلك من محاور علم المصطلح من حيث المضمون وفي صميم الدرس التقابلي من حيث المنهج.

وكثيراً ما يُعزى الاختلاف في تطابق المنازل إلى اختلاف طبائع اللغات كما حللنا، فمن ذلك - على سبيل الشاهد - حلو العربية من صيغة تدلّ على اسم المفعول المشتق من المبني للمجهول، فليس لدينا ما به نعبر عن طواعية الشيء لنقبل حدث الفعل، فمن (أكل) مثلاً نشق اسم المفعول (ماكول) ونشتق صيغة المبني للمجهول (أكل)، لكن لا نعدنا اللغة بقلب نسكب فيه ما مفاده أن الشيء قابل لأن يؤكل، بينما يتوفّر هذا القلب الصياغي مثلاً في الفرنسية والإنكليزية عن طريق إحدى اللاحقين المختصتين بذلك<sup>(1)</sup>.

ويديهي أن تحلو العربية، تبعاً لما سبق، من قالب صياغي نعبر به عن مصدر الطوعية أي المصدر المشتق من اسم المفعول المصوغ من المبني للمجهول وهو قالب متوفر في بعض اللغات كما في الفرنسية والإنكليزية<sup>(2)</sup>، على أن العربية - وقد تعثرت في ابتكار صيغة مفردة للتعبير عن المفعول من المبني للمجهول - قد تمكنت من صوغ ما به نعبر عن مصدر الطوعية بأن اشتقت مصدراً صناعياً من اسم المفعول<sup>(3)</sup>.

(1) وهما: ible-able

كما في: éligible - admissible - mangeable -

(2) admissibility - admissibilité

eligibility - éligibilité

(3) مثاله ما بطرد الآن من: مقبولة ومصداقية ومفهومة.

فهذا من المنازل الشاغرة في اللغة العربية إذا ما قوبلت بغيرها من اللغات التي ذكرنا، لكن الصورة العكسية قائمة هي الأخرى، من ذلك مثلاً أنك في الفرنسية تعجز عن التمييز بين المصدر، إذال على الحدث من الفعل المتعدي والاسم "الموضوع" للدلالة على ثمة انحدث، فبينما تمدنا أبنية اللغة العربية بقائمين معجميين نعبّر بالأول عن عملية تقديم المعلومات فنقول (إخبار) ونعبّر بالثاني عن موضوع العملية وهو المصدر المتمخض للاسمية بأن نقول (خبر) لا نجد في الفرنسية من القوائب الضياعية ما يشهدنا لإجراء الفارق الدلالي<sup>(1)</sup> فنظّل في تعاملنا مع لفظة واحدة نتأرجح بين احتمالين قد يزيد السباق إشكاليهما وقد لا يزيد. ونذكر كثيراً ما نضطر في الفرنسية مثلاً إلى عبارة تحيلية إذا ما أردنا الإنحاح على الحدث المتعدي، على ما في ذلك من تعطيط وثقل<sup>(2)</sup>.

وفي نفس السباق يتدرج الانبساط بين مصدر الحدث وما يجسم تكامل انحدث، ففي حين تهوى العربية قائلين اثنين كما في (تأسيس ومؤسسة) أو في (تنظيم ومنظمة) تظل الفرنسية مثلاً قاصرة عن استيعاب الفارق الدلالي<sup>(3)</sup>.

ومن المنازل الشاغرة في اللغة الفرنسية أيضاً خلوها من المصدر الانعكاسي إذ ليس في أجهزتها الصرفية بنية تسكب فيها مصدراً مشتقاً من صيغة الفروع وهي الضيغة الانعكاسية: تلك التي يكون فيها فاعل انحدث متجراً إزاء على نفسه<sup>(4)</sup> فإذا استخرجنا من صيغة الفروع مصدراً وجدناه متطابقاً مع المصدر المسبك من الضيغة الخدثية: تلك التي يصدر فيها انحدث عن الفاعل ويتعدى إلى غير الفاعل<sup>(5)</sup>.

(1) إذ يتطابق المفهومان في لفظة Information ومن نفس النمط Communication بين إيلاج وإلاج.

(2) بأن نقول: le fait de... (ou l'action de...).

(3) إذ يتلاصق في لفظ: institution المفهومان. كما يتلاصقان في organisation أو في constitution.

(4) forme pronominale

forme réfléchie

(5) بحيث يتعدى أو تستق مصدر نوعية من الأنواع

se constituer - se contredire - s'organiser - تكون دالة على مفهوم لانعكاس وامتيزية عن المصدر الخدثية.

أما في العربية فإن جهازها الصرفي بفضل خصوصية الاشتقاق التوليدي يوفر القوالب السامحة بإبراز القواصل الدلالية، وبذلك تميز بين تنظيم وانتظام، وبين نقص وانتقاض، وبين تأسيس وتأسيس... تكون اللغات تحقراً نصاع بمقتضاه حركتها الذاتية لسد الحاجة حال تولد الحاجة، فكما أن العربية قد احتالت بحرونها الاشتقاقية على سد المنزلة الشاعرة المتمثلة في مصدر الطواعية المنسبك من المفعول المبني للمجهول فكانت مفعولية، كذلك تحتال الفرنسية بفضل خاصيتها النحوية على سد الحاجة المتمثلة في فصل المصدر الحداثي عن المصدر الانعكاسي وذلك بالتجوء أحياناً إلى الزائدة الضمنية المذلة على الذاتية<sup>(1)</sup>.

ونأتي إلى آخر الوسائل التي غدت طرائق في نمو اللغة العربية: المجاز. بعد أن تبيننا أرجح الإشكال التصنيفي في كل من التعريب والنحت والاشتقاق وما يعثر بها واحداً واحداً من الأغراض التقابلية.

وأول ما يتعين التذكير به هو أن المحاز قضية عامة في الظاهرة اللغوية، وعمومها من ضريبن: خارجي وداخلي. إذ هي شاملة لكل الأئسة مهما تباينت بها الأمصار أو الأعصار، ثم إنها شاملة لبني الإنسان الواحد: بنية الرصيد اللغوي المشترك الذي يسخر إلى التواصل الإيلاغي النفعي، وبنية الرصيد المصطنحي الذي يتأني به التواصل العلمي المعرفي.

ويتصل موضوع المجاز - كما ألمحنا - بمعضلة الدلالة اللسانية في تعقدها وتشابك ضوابطها، فهو محرك الطاقة التعبيرية في ازدواجها بين تصريحية وإيحائية، بين طاقة موضوعية جذولية، وطاقة سياقية حاقة فمكمن المجاز استعداد اللغة لإنجاز تحولات دلالية بين أجزائها: يتحرك الذال فيتزاح عن مذلوله ليلايس مذلولاً قائماً أو مستحدثاً، وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدوائ بين الحفول المفهومية. ومن هذا المنفذ ولج موضوع المجاز إلى صميم قضيتنا التي هي وضع المصطلحات العنمية والفنية، فيمقتضى مظهره الزماني - كما نتبينه - يصبح إحدى طاقات الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية فإذا بها نستوعب المدلولات الجديدة دون إفحام دوائ طارئة على جهازها القاموسي بحيث تتحل اللغة حقولاً مفهومية

(1) كذا نقول: auto - organisation

auto - destruction

جديدة فتعيد تنظيم مجازاتها الدلالية دون إدخال الضيم على بنية الألفاظ الحائكة  
تسبجها: مثل هذا الاستيعاب يستند إلى تسلسل التحويلات الدلالية في غير إرباك  
لرصيد الذوات المكوّن لقاموس اللغة.

على أن اتصال التحوّل الدلالي بقضايا التنظيم اللساني يستوجب تقديمه من  
مضامين: المنظور الداخلي الذي هو نظام البنية العامة داخل اللغة لأنّه ذو منحنى  
آني، والمنظور الخارجي الذي هو خط الضرورة الدلالية في تعاقب البنى المفهومية  
لأنّه ذو نهج زمني. فأما الأول فيجسّمه المجاز وأما الثاني فيجسّمه ما يُصطلح  
عليه بالنقل. ذلك أن التحويل المجازي إذا أُطر في الاستعمال أصبح مجازاً  
راجحاً يؤوّل إلى حقيقة عرفية فيفضي إلى نقل على حدّ تفصيل البلاغيين. وفي  
صلب هذه الحركة تنزّل عملية تحويل اللفظ إلى مصطلح معرفي فالمجاز يتفاعل  
مع الاستعمال على مرّ الزمن فيؤوّل إلى تواتر بحيث إذا اقترن المجاز مع عامل  
الزمن اضمحلت الصيغة المجازية منه وحلت محلّها الصيغة المصطلحية.

فحصيلة التحوّل الدلالي تحتكم إلى صور تتركب فيما بينها على نمط  
المعادلات:

يتعامل المجاز مع التواتر فينتج النقل.

ويقترن النقل مع اللفظ اللغوي فيوضع المصطلح. عندئذ يكون المجاز سبيل  
الرصيد اللغوي العام إلى الرصيد الخاص، المعروف، الذي هو رصيد المصطلحات  
العلمية.

فجانب النقل يمثل الوجه المتمكّن لجدلية الدلالة اللغوية. ونحن نعدّ المجاز  
اغتصاباً دلاليّاً من مضاربيها بالاعتماد على القرائن انصافاً من اصطلاحات  
البلاغيين عليها عند قوتهم: العلاقة أو القرينة أو الجامع أو وجه الشبه. وذلك في  
المستوى الآني المرتبط بالزمن المحدّد، فإنّ النقل هو الاعتماد الصائر على محور  
الزمن إلى السلاخ الدلالات اللفظية. فانقضية دائرة على محور الحركة الدلالية إذ  
يمتدّ المجاز أمام ألفاظ اللغة جسوراً وقيّة تتحوّل عليها من دلالة الوضع الأول إلى  
دلالة الوضع الظاهري، لكنّ انّهاب وإرباب قد يبدعان حدّاً من التواتر يستقرّ به  
اللفظ في التحلّل الجديد فيقطع عليه طريق الرجوع، وعلى هذا النمط صيغت



مصطلحات كل العلوم العربية الإسلامية من فقه وحديث وكلام وعلم لغة حتى إنك لو حاولت العودة ببعض المصطلحات إلى استعمالها الأولي لتعذر عليك ذلك إلا بمجاز جديد كما لو أردت التعبير بلفظ الصوم عن معنى الإمساك مطلقاً، فمن قال اليوم: «صمت عن الكلام أو عن العمل» عُدَّ ذلك منه مجازاً.

على أن للمجاز شأناً أعظم في اللغة، وأول ما قد يقبأ المتصّلح الغرض إلى دقائق اللغة وأسرار الكلام أن للمجاز من الوزن والنقل في حياة اللغة ما لا يقدره الإنسان عادة على الإطلاق، ونعني بحياة اللغة جانبها الوظيفي الأولي وهو التكريس التقني في التعامل الدائم معها دون أن تقصد إلى مرتبتها الفنية وتسحيرها الإبداعي، ولكن الناظر في مفاعلات اللغة تركيباً ودلالة يهتدي رأساً إلى أن شأن المجاز مع اللغة كشأن الدم الحيوي في الكائن، وهذه الظاهرة لا تُعزى أساساً إلا إلى كون المجاز إفرازاً من إفرازات النظرية المحورية في اللغة وهي المواضعة من حيث هي تشكّل دائم ومخاض مستمر، وفي هذا السياق تنزل الحقيقة التقريرية العاقبة كما رسمها ابن جني عندما صرح: «اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة» (الخصائص: 2 - 447).

ويستطرد صاحب الخصائص بعد ذلك في تحليل التماذج اللغوية التي تُقنع بالقانون المبدئي المرسوم، ويقدر ما يعوص في استخراج أسرار اللغة على منهج الأصوليين في العلم والمعرفة تراه لا يتجاوز المثال البسيط الحيّ ممّا يتعامل الإنسان به مع اللغة في كل لحظة من لحظات المحاورة الكلامية حتى يقنعك بأن نموذج «قام زيد» إنما مخرجه على المجاز. وعندئذ لا يتعذر على المستكشف اللساني استقراء هذه الظاهرة بما يجعله يقرر أن التحول الدلالي هو السمة النوعية القصوى في ظاهرة الكلام وهو بالتالي «شهادة ثبوت الحياة» لها، وهذا معناه أن التحريك الجدلي في صلب اللغة ينطلق من قانون الاصطلاح مُسقطاً على المنظور الآني، ثم يتحول به على مسار المحور الزمني ويظلّ التفاعل قائماً حتى يتركز مبدأ الاصطلاح في تعاقب التولّد التواظفي إلى أن يتصبّ في ظاهرة التحول الدلالي، فتصبح نُسج الكلام وقلبه النابض.

ومن ينظر في لغة التداول بين الناس ير حقيقة الأمر مواء أنظر في رصيد اللغة المشتركة أم في لغة الفنون، وينطبق المشاهد بخاصة على ما يُتداول من



الألفاظ الأجنبية في مجالات حيوية كثيرة كفن الطبخ في تسمية المصنفات، وفن النساجة في ثياب المحيكات، وفن الخياطة في تحديد الفصائل<sup>(1)</sup>...

إن الذي دعانا إلى ما سبق من البسط التقني للوسائل التي غدت حرائق في إماء اللغة العربية إنما هو توارث تصورات تصنيفية ما فتئت تنضارب ومنطقت المعرفة الاختيارية في علم اللسان، وقصور التصنيف مرده احتكاكه إلى بنية ذات منطلق عمودي - كما أسلفنا - يحسم بين القوالب التوليدية أولاً ثم بين النظرات المتوخاة في وضع المصطلح الجديد ثانياً. غير أن استبدال أي تصور تصنيفي يستوجب أولاً وبالذات الفحص المقارن:

وأول ما نفقه عليه من ظواهر التوازي انقسام الوسائل الأربع إلى زوجين مضاعفين يتصاحبان من حيث التخصص والعموم، فالاشتقاق والنحت ظاهرتان نوعيتان: أولاهما: خُصت بها الأسرة النامية وبها عنوان قدرتها الانفجارية. والثانية: تُصيغ باللغات الهندية الأوروبية وعليها قوام سميتها النضائية. أما الدخيل والمجاز فظاهرتان مطلقتان لا ينفك عنهما لسان من الأنسة.

ثم تجتمع الوسائل الأربع وتتوزع مجدداً إلى زوجين مضاعفين يترافق فيها النحت والدخيل في واد والمجاز والاشتقاق في آخر، فالتلذذ في الودي الأول يفضيل إلى توليد قاموسي ومعجمي في نفس الوقت بما أنهما يتسنيان في خلق منقوطة جديد لا يحتويه قاموس اللغة بدءاً فضلاً عن النحنة الدلالية المستحدثة أما

(1) نقرأ مثلاً من هذا الفن قولهم:

tissu pied - de - poule

jupe - cloche

jupe - panneau

robe - sac

plis - soleil

col - bateau

col - V

col - U

manches - bailons

manches - chauves - souris

المجاز والاشتقاق فيفضيان إلى توليد معجمي دون أن يكون بالضرورة توليداً قاموسياً.

وآخر صور المقارنة يجتمع فيها التحت والاشتقاق والتعريب معاً، ثم يتفرد المجاز عنها، وفي هذا المقام تبرز ثلاث خصائص فارقة: فالأولى: أن إشكال المجاز وما يفترون به من مظاهر النقل متصل وثيق الاتصال بجدينية الحركة في استعمال اللغة، فهو ذو صيرورة حتمية. وإلا ما نسى أن توضع به المصطلحات، لأن وضعها مرتين يخطئ الزمانية. بينما تظل الوسائل الثلاث الباقية آتية الوضع لأن قوانينها الإجرائية تتم في لحظة صياغتها بالذات. فنحن حين نشق فقطاً جديداً، أو نعرب دالاً دخليلاً، أو نشتق من الألفاظ المجتمعة كلمة منحوتة، فإن ذلك كله يُحذف زمنياً، وفي القواميس التاريخية كثيراً ما نعر على تاريخ مدقق لموضع المصطلح يوم ابتكاره.

عنى هذا الأساس الفاصل كان المجاز طريقة مرنة لا تقيد بها القواعد والشروط، ولئن نسى لنا أحياناً أن نوزح أول استعمال مجازي بصورة من الصور التعبيرية فإنه يتعذر علينا أن نوزح تحول ذلك المجاز إلى نقل أي إلى حقيقة جديدة لأن ذلك رهين الإحساس النفسي اللغوي الذي يصحب استعمال اللفظ في اللغة. أما الخاصة الثانية مما يفرق المجاز عن الوسائل الباقية: فتتمثل في أن كلاً من التعريب والتحت والاشتقاق يتعين بالوجود الجدولي: نعني أنه كائن على محور الاستبدال الذي هو محور التعاوض والاختيار بين الألفاظ مستقلة عن سياقها، فاللفظ المعرب أو المنحوت أو المشتق تلتصق به سمته من تعريب وتحت واشتقاق بمجرد اندراجها ضمن ثنت قاموس اللغة. أما المجاز فهو في وجوده رهين بسياق التركيب، أي بالاندراج ضمن محور التوزيع الذي هو محور التراكب إذ لا حكم لأي لفظ بالمجازية ما لم يتفقد بقرائن التركيب الوارد فيه: ولذلك نقول إن مثبت المجاز هو الاستعمال، فإذا أضرد المصطلح العلمي وتواتر في سياق التركيب اكتسب صبغته الاصطلاحية وعند ذلك يستقل بخصوصية الحقيقة العرفية.

وثالثة الخصائص التي يستأثر بها المجاز: أنه نقطة تقاطع القدرة الإبداعية مع الطاقة الشعرية في اللغة، ففي كل تحويل دلالي حظ من الإبداع حتى لكأنه سمة نوعية في الملفوظ الشعري، وهذا هو مدار الوظيفة التوليدية، فللغة مع ظاهرة

المجاز شأن ضريف ضمن صوغ المصطلحات؛ تتضافر الوظيفة الشعرية التي تكون في اللغة خادمة مخدمومة في نفس الوقت، وعندئذ نكتسب اللغة طاقة توليدية تضع بها المصطلح العنمي أو الفني فيكون لها ذلك صرباً من الوظيفة المعرفية هي ضديد الوظيفة الانعكاسية التي تتحدث فيها اللغة عن ذاتها.

ومحصلة كل تلك الوظائف وظيفة جديدة لنصطلح عليها بالوظيفة التكوينية.



## الفصل الرابع

### في علم المصطلح: قانون التجريد الاصطلاحي

ما إن نشير الحقائق الجامعة والقوارق الفاصلة في مقارنة وسائل صوغ المصطلح بعضها حال بعض حتى نهتدي إلى تصور تصنيفي نحل فيه بنية أفقية محل البنية العمودية فيكون زمانياً فيعتمد الضرورة وينوشد التحولات.

فلقد أوقفنا النظر في تاريخ المصطلحات العلمية وخصوصياتها على ما يشهده قاموس المطرد وهو الذي منسبته قانون التجريد الاصطلاحي، وبمقتضاه يبرز المتصور الطاريء بسراجل ثلاث تتعاقب في الزمن وتتداخل في الضرورة. فالفهم المستحدث يفتح المجال الذهني السائد في المجموعة الاجتماعية التي يحولها الرابطة النوعي إلى مجموعة ثقافية حضارية، ويقدّر قرب ذلك المفهوم من المنصورات الراجعة في منعطفات قاموس تلك المجموعة بتيسر على اللغة استيعابه ضمن أحد حقولها الدلالية عبر ألفاظها.

ولكن المفهوم الطاريء إذا كان غير متواتر مع الترصيد الدائم ولا قريباً من بعض عناصره فإنه يبلغ في غريبته الحد الأقصى، وعلى حسب غريبته يقوى سطوه على المجالات الذهنية فيغزو اللغة و«يدخل» إليها فيكون ضيفاً على مخزونها القاموسي، ولكنه ضيف مزاحم تتجاذبه نزعة المجهود الأدنى المقشرون بالافتصاد الأدائي فيأنفه الاستعمال، وتدفعه غريزة حب البقاء فيبفر منه الشكوك والاستخدام، وبين الدفع والقبول تصنع اللغة صيغها في المصطلح فتحاول أن تجرّه إلى قولها انصرفية ما استطاعت وعندئذ يتحول «الدخيل» إلى «معرّب».

فإذا وجد المصطلح سبيلاً إلى القالب المتجانس مع اللغة صرفياً وصوتياً



واضطر إليه الاستعمال بكثافة فتواترت الحاجة إليه فندرج ضمن الرصيد المعجمي، وهذا من أقل الصور احتمالاً.

أما المصرد مما يبلور قانون المراتب الاصطلاحية الذي نحن بصدد صياغته فإن يمثل الدخيل - عَرَبَ قلبه أم ثم يعَرَب - مرحلة أولى من مراحل الشغاف بين المفهوم الطاريء والقاموس القائم؛ ذلك أن الاستخدام يكرس المدلول فيحتضنه ثم يشتد نفوره من اللفظ انداك عليه لقوة منزع اللغة وأهلها إلى حب البقاء وحب الإبقاء، فيقوى الميل إلى فصل الدال عن مدلوله باستبقاء هذا ورفض ذلك.

عندئذ ينج قانون صوغ المصطلح مرتبة الثانية بعد مرتبة التقبل الجسدي معني ومبني، وتتجسم هذه المرحلة الثانية في تفجير المصطلح وفرقته لفصل مدلوله عن دالّه استشعاراً بزوال الغربة القائمة في البدء بين المتصور المدلول عليه والناطقين باللسان المتقبل مع بقاء هذه الغربة بينهم وبين اللفظ انداك على ذلك المدلول. وتلتجىء اللغة في هذا المقام إلى عملية تحليلية يتفكك المفهوم الموحد بسقنضها إلى أجزائه المكونة له فيقع التحويل على عبارة متعددة الكلمات فيها إطباق أدائي بسد خلل التوازن الذي طرأ بموجب انسحاب اللفظ انداك، وبذلك تتخلّى اللغة عن قانون الاقتصاد بما أن ناموساً أقوى منه قد تسلط عليها وهو قانون رفع اللبس الذي ترتب به وظفقتها الإبلاغية.

وما إن يستقر أمر الصياغة التعبيرية بشيوعها وتداول الاستعمال لها حتى يخفّ ضغط القانون الثاني إذ لا يُخشى مع تواتر الاستخدام غموض ولا اشتراك، ثم يحتجب قانون دفع اللبس تدريجياً فإذا باللغة ترد الفعل مدفوعة حينئذ بقانون الاقتصاد الأدائي ومحمولة بترعة المجهود الأدنى، وعندئذ تنتهي المرحلة الثانية من مراحل نمو المصطلح فيدخل مرحلته الثالثة والأخيرة وهي المرحلة الحاسمة ولنصطلح عليها بمرتبة التجريد وفيها يعتمد العقل بقدرته التأليفية إلى اشتقاق الصورة الذهنية المتفردة في غير إسهاب تحليلي. فهذه المرتبة تتنزل إذن ضمن حركة التدرج الاختزالي الذي هو ثمرة تآزر اللغة والعقل والذي نعول فيه انظاهرة اللسانية على الطاقة الإيحائية وعلى القدرة التضمينية بصورة يصبح معها الجزء المذكور دالاً على نفسه وعلى الأجزاء التي تم اختزالها، ولذلك كثيراً ما يستقر من

بين أنفاظ العبارة لفظ بحوصل مفاهيمها ليصبح هو المصطلح الذي يذاته على المجال المكني، وقد يحل لفظ آخر محل العبارة فيعوض مدانيها جميعاً.

تلك إذن مراحل الترقى نحو صوغ المصطلح التأليفي: أولها تقبل ثم تفجير فتجريد.

ففي التقبل تنزل ظاهرة الدخيل، ثم تتوارد الضيع حتى تتجمع في عملية التجريد بإحدى الطرائق المحتملة من تحت أو اشتقاق أو مجاز، لكن جسر العبور من مرحلة التفجير إلى مرحلة التجريد كثيراً ما يكون وجهاً من أوجه المجاز وهي متعددة تبعاً للقرائن التي حلتها البلاغيون كذكر الجزء وإرادة الكل وعكسه، وكذلك الظروف وإرادة المظروف وعكسه، وكذلك السبب وإرادة النتيجة وعكسه، وكذلك الشيء وإرادة نقيضه كياناً أو تدافلاً أو دفعاً للتضيق مما أتى عليه علماء البلاغة بإسهاب تعليمي بين حتى أن بهم الأمر إلى الاختلاف في شأن طبيعة هذه القرائن أسمعاً هي أم قياسية، لكن أكثر هذه القرائن طراداً في مجال المصطلحات العلمية - حسب ما لاحظنا - ذكر النعت وإرادة المنعوت، بل ذكر النعت استغناء به عن ذكر النعت والمنعوت معاً، ذلك أن الشعوت في السياق تبدو هي الحاملة للمفاهيم المعرفية، فهي عماد الشحن الاصطلاحي غالباً.

فصياغة المصطلح ترتجر في حركة من الشيلور المتدرج ضيق نمو الدال الاصطلاحي وبموجب ذلك اندرجت قضاياها ضمن أوجه الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية، أما على الصعيد الدخلي فإن الصوغ الاصطلاحي يمثل جنب اللفظ من الرصيد المشترك إلى الرصيد المختص، ولهذا السبب ترى متواتراً في مجال المصطلحات الدالة على العلوم في نوعيتها أن يصاحب لفظ (علم) "مصطلح اندال عنه". فتكون كلمة (علم) عنصر اعتماد يركز عليها تمخض المصطلح للدلالة على مضمون الاختصاص. ويظل لفظ (علم) مصاحباً لموضوع العلم بقدر ما تكون الكلمة الدالة على العلم شائعة التداول في لغة الخطاب البلاغي. وبهذا التقدير كف العرب عن قول (علم الفقه) و(علم النحو) و(علم العروض) و(علم الأصول) فقالوا: فقه ونحو وأصول، نكثهم ظلوا يقولون (علم الكلام)...

تلك إذن من موقع التنظير اللساني والتأسيس المعرفي مراتب التجريد

الاصطلاحي، ونعل الاستقراء الموسع يبيح تركيب القواعد المبدئية لصوغ النظرية التكلية في هذا المصمار. نكرر الشواهد لا تعوز الباحث سواء أنظر في قديم اللغة أم في حديثها: فلقد تقبل العرب ألفاظ اليونانيين فأخذوها أولاً وفجروها ثانياً ثم جردوا منها مصطلحات تأليقية، من ذلك قولهم في علوم الفلسفة مثلاً: إيساغوجي وفطاغورياس ونيزي أرمينياس. قلما شاع تدوّلها فجروها فقاتوا (المدخل إلى المنطق) و(كتاب الأسماء المفردة) و(كتاب الأسماء المجموعة إلى غيرها). وما إن استقر أمر المفاهيم حتى تجاوز العرب مرتبة التفجير إلى منزلة التجريد فقالوا: المدخل والمقولات والعبارة. وكذا فعلوا مع الريطوريقا والبيوطيكا إذ تداولوا حيالهما ما يؤكد القاعدة التي استخلصناها بعد طوّل العشرة مع قضايا اللغة وأسرار الدلالات في ألفاظها وآليات الابتكار الاصطلاحي عندها.

فلقد طاف العرب بمفهوم «ريطوريقا» - بعد أن استقبلوا اللفظ اليوناني والبسوه صوغاً يحاكي بأصواته بعض إيقاعات لغتهم - فتداولوا له عبارات نحليّة فقالوا: البيان والتبيين، وانقصاحة، وبلاغة الخطباء، حتى جردوا من اللغة العربية مصطلح «الخطبة» فغداً وسمّا على ثامن أبواب المنطق لأرسطي: «وطافوا بمفهوم «بيوطيكا» فصاغوا له: علم الشعر، وصناعة الشعر، وصنعة الشعر، حتى استقرّوا على اللفظ الواحد الذي كان لديهم وهو «الشعر» وجردوه تجريداً فأصبح قرينة اصطلاحية على المعرفة المختصة وبه تحدّثوا عن كتاب أرسطو في هذا الباب.

ومن رام النسلي باختيار قانون التجريد الاصطلاحي كما استنبطناه فلينظر على سبيل انشاهد في أحد كتب المنطق وليكن كتاب ابن حزم الأندلسي الذي عنوانه دليل على مقاصده الاصطلاحية والتعنيمية: التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامة والأمثلة الفقهية.

ونه أن يعمم دوائر النظر بالتأمل في الكتب التي خصر بها بعض الأجداد مبحث تصنيف العلوم: منذ البدايات مع أبي نصر الفارابي في إحصاء العلوم إلى الخواتم مع محمد التهانوي في كشف اصطلاحات الفنون، بعد أن يكون قد توقف عند ابن النديم في الفهرست، أو عند الخوارزمي في مفاتيح العلوم ليرى كيف تحدّث في الباب الرابع من المقالة الثانية عن «الأرثماطقي» فيبين أن مرحلة تفجير المفهوم قد تحققت بصيغ عديدة تجلّت من خلال فصول خمسة، نكن أهم تلك

الصيغ هي (علم العدد)، إلى أن تجرد المصطلح: الواحد باللفظ، المتوحد بالدلالة، المتفرد بالاختلاف، المكتنز بالمواضعة وهو (الحساب).

ويطرد قانون التجريد الاصطلاحي الذي صغناه أفراداً تاريخياً، ففي مطلع عصر النهضة الحديثة قال العرب: الأنستوت والجرئال والتغراف وشمير دوبر والإكتريسة، وكلها في منزلة التقبل، ثم تفجرت مذليل الألفاظ فقيل (مشورة العلوم وأكابرهم) و(أورقات اليومية) و(إشارات الأخبار) و(مجلس شوى الأكابر) و(خاصة الكهرباء عند حكاها) مما يرويه لنا ياطناب ودقة جمال الدين الشبلي في مصنفه القيم تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي. لكن مرحلة التجريد - التي تعقب الدخيل ثم التفجير - هي التي حذت المفاهيم المتبلورة فاستعاض الناس عن العبارات التحليلية بمصطلحات متوحددة منفردة مختزلة مكثرة هي على التوالي: المعهد، والصحيفة، والبرقية، ومجلس الشيوخ، والكهرباء.

إن قانون التجريد الاصطلاحي بمراحله الثلاث فهو - على ما يتراءى لنا - ناموس لغوي مطلق لا يختص بشان ولا بأمة ولا حتى بحقبة تاريخية مخصوصة، لذلك ندرجه بلا تردد ضمن منظومة الكلّيات. وهو من قوته وعمومه نراه ينطبق على انعلم اللغوي نفسه بدءاً باسمه ذاته:

فلقد نحدث الباحثون في الأربعينيات عن اللغوبستيك، ثم تداول القوم: علم اللغة العام، وعلم النسان الحديث، واللغويات المعاصرة، حتى أغثهم الحظ على ما به يتجاوزون مرحلتى التقبل المباشر بالندخيل، والتفجير بتحليل المفهوم إلى عبارة تحليلية، فقالوا: اللسانيات.

كله مخاض توليدي واحد: تقبل فتفجير فتجريد.

فمن الفونانيك إلى علم الأصوات الحديث إلى الصوتيات.

ومن اللكسيكوغرافيا إلى علم صناعة المعجم إلى المعجمة.

ومن الفونولوجيا إلى علم وظائف الأصوات إلى الصوتية.

ومن الستيلستيك إلى علم الأساليب الأدبية إلى الأسلوبية.

وعنى نعطها تقيس تقبل (الستكروبية) ثم تفجير اللفظ إلى (المنهج المتزامن



أو المتعاصر أو المتراقت) ثم تجريد مصطلح (الآنية)، كما تقيس دخول (الدياكرونية) ثم انحلال المفهوم إلى عبارة (المنهج التطوري أو المتعاقب أو التاريخي) حتى تركز التجريد فتبلور مصطلح (الزمانية).

وغير ذلك كثير.

كلها تقتضي ناموس الترقى الاصطلاحي: تقبل فتجريد فتجريد، أو قل دخول فتفكك فاستخلاص.

إن مراتب التجريد الاصطلاحي هي بمثابة المراحل التقديرية التي يقطعها انذهن في تعامله مع حركة المفاهيم المدلول عليها بواسطة الأداة النغوية، لذلك في وسعنا أن نرغم أنه قانون يتجاوز دائرة المصطلحات العلمية والألفاظ الفنية فيشمل خصائص الكلمات في رصد اللغة المشترك ومُعْجَمها العام، كما في وسعنا أن نقلب الصورة التقديرية فنقول إن كل لفظ دأ على مفهوم غير مألوف في لغة مجموعة بشرية هو في مقام المصطلح الفني حتى ولو كان متعلقاً بشأن من شؤون الحياة اليومية أو كان دالاً على مجرد أداة من أدوات المعيشة العادية.

ومن هذا الباب نتحرى مقومات نمو المصطلح فنجد أن قانون التجريد بحسب المراحل التطورية هو نافذ الفعل قائم الإجراء: ألا ترى كيف استقبلت اللغة العربية لفظة (الكمبيوتر) عند من يتعاطون مورد الثقافة الإنكليزية، واللفظة (الأردنياتور) عند النافلين عن الفرنسية، وظل الاستعمال متأرجحاً بين اللفظ الدخيل والعبارة التحليلية التي تفجر المدلول وهي قوتنا (العقل الآلي)، وبرزت في الأثناء محاولات تأليفية تجريدية تريد أن تعسك بتلابيب الدلالة في لفظ فردي جامع فليل: النظم، وقيل الرئية، حتى أعرس النغوي على لفظة انحسوب، فاستجابت - بفالجها الصرفي الذي هو صيغة من صيغ المبالغة وبتوازنها المقطعي المثلث - لنداجة التعبيرية استجابة شاملة. بل إن الظريف في الأمر هو تنوع الاستعمال العربي وغزارة دلالاته السياقية بما يتجاوز حدود سد الحاجة المتولدة في اللفظ الدخيل، فمن المعلوم أن هذا انحطال الواسع من العلم الإنساني الحديث ومن النشاط البشري المتطور يتوزعه وجهان ثان:

الوجه الأول: هو ما اتصل بالمضمون المعرفي ويشمل تنظيم المعلومات.



وتخزينها، ثم ضبط آليات ترتيبها وتصنيفها ومضاربة بعضها ببعض، ثم بعد ذلك تحديد استخراجها أو استرجاع ثمراتها.

الوجه الثاني: هو ما اتصل بالجهاز نفسه كيف يتم تصميمه، وكيف يتم تصميمه، وما هي سبل تطوير طاقته التخزينية وتنويع المداخل إلى مادته بعد إرضائها إلى العمليات الترتيبية المختلفة وفقاً للأغراض المنشودة عند كل استخدام. وفي هذا المجال يتحدث الناس - من مصممين ومخترعين ومستخدمين - عن «أجيال» من هذا الجهاز، نعني: أجيال «الكمبيوتر»، أي أجيال الحاسوب.

فأما الوجه الأول فهو الممدون عليه باللفظ الأجنبي (أنفورماتيك) وقد فخرته اللغة العربية على لسان أهلها إلى عبارة العلوم الإعلامية، أي المعارف والتقنيات المتصلة بعلوم الإعلام. ومن هنا بدأ تجريد المفهوم فقيل «الإعلامية» وقيل أيضاً «الإعلامية»، لكن حركة موازية قد ذهب أصحابها إلى صياغة المصطلح بواسطة تحويل اسم المفعول المجموع جمعاً مؤنثاً سالماً إلى مصدر صناعي فقالوا: المعلوماتية.

وأما الوجه الثاني فقد تم تحليل مفهومه إلى عبارة واصفة تطول وتقصر بحسب السياق التركيبي أو بحسب السياق المقامي، فقيل هو هندسة الكمبيوتر، أو صناعة الكمبيوتر، أو تصميمه؛ وبالتالي فهو مجال هندسة الحاسوب، أو صناعته، أو تصميمه. وهنا على وجه التحديد برزت طاقة اللغة العربية في الأداء التعبيري المستعمل وقدرتها على صوغ المصطلح المكثف لأشياء الدلالة فأطلق على هذا الجانب من النشاط المعرفي والتقني مصطلح «الحاسوبية».

إن مهمة اللغوي هي أن يتأمل القواهر اللغوية وأن يستنبط النواحي الخفية التي تحركها حتى يكشف ما يحكمها من آليات هي في أغلب الحالات مما يمارسه الناس مع أدواتهم التعبيرية دون وعي جنني بها، لكن من حقه بل ومن واجبه أن ينبر سبيل الناس في تعاملهم مع اللغة فيعينهم على إيجاد الحلول العملية الرشيدة عندما تطرأ المشاكل المعارضة بحكم تفاعل اللغة والإنسان مع الواقع التاريخي والحضاري المتبدل.

ومهمة عالم اللسان هنا هي من هذا النضرب، فتبني الموقف الإجرائي لا يختل به ميثاقه العلمي ولا يفرض بموجبه عقده المعرفي. إذ ليس هو بمحول إلى

موقف معياري، ولا هو بمنتصب على منبر وعطي ينطلق من الرؤية «الصفوية» الجاحدة لفعل الزمن على الظواهر ولسلطان التاريخ على الإنسان وعلى لغة الإنسان. وإنما شأنه هنا شأن الخبير بالظواهر، القادر على استشراف تطوراتها العاجلة والآجلة، المالك لعدسات المجهر الثقاب الذي يتفد إلى الأنسجة الباطنية في جسم اللغة فيربط بينها وبين الآليات الذهنية التي تُسير عقل الإنسان عند استخدامه «الكلام الطبيعي». وكل هذا لا يتصل. لا من قريب ولا من بعيد. بالموقف الزاجر الذي تُصوره على ألسنة الناس نصوباً ساخراً عبارة: «قل ولا تقل».

إن من أؤكد واجبات عالم اللسان أن يوضح للناس ما به يعيدون بسط قضية المصطلحات بسطاً سليماً، وأن يُعين على تخلص المسألة اللغوية مما يلابسها عادة من توظيف مذهبي أو تسخير متفعي أو تضليل حضاري، وأن يقدم الرأي الفصّل لحسم المشاكل الزائفة حول المصطلحات والبث في الأسئلة المصطنعة غير ذات الوجهة القويمة سواء أُصدر ذلك من أناس عن عقلة وطيب سريرة أم صدر من بعضهم عن كيد وسوء طوية شأن من تراهم يرددون أن اللغة العربية عاجزة عن استيعاب الثورة المعرفية والثقافية الحديثة.

إننا عندما نطلب في تحليل ما استنبطناه من قانون التجريد الاصطلاحي محاولين ترميحه بعدما تبصّرنا بأنه من كليات اللغة الطبيعية وأنه بهذا التقدير من مقومات الآليات الذهنية التي وهبها الخالق للإنسان الشوّي، فإن مقصدنا الأساس إنما هو تبصرة كل مستخدم للغة وكل محتاج لصياغة مصطلحاته وكل مستقبل للألفاظ المستحدثة طوعاً أو كرهاً بأن المسألة مندرجة حتماً ضمن الضرورة الزمنية، فليس الحكم على اللفظ الموضوع بصائب إن لم يُراع صاحب فيه عند إطلاقه مسألة الزمن وما يفعله في نفوس الناس حيال المصطلحات مرحلة بعد مرحلة بحكم توطيئ المزاج اللغوي ورعاية الحس الأدبي.

إننا بصياغة قانون التجريد المرحلي لا نريد أن نقول إن كل مصطلح يجب أن يمر بالمراحل الثلاث وجوب ضرورة، ولكنت نريد أن نقول إن الأمر إذا ترك لأهل الذكر فبوسعهم أن يدبروا قضية المصطلحات باقتضاء مراتب التجريد طبقاً لهذا التاموس القائم في صلب كيان الظاهرة اللغوية.

فكم من حالة نيسر فيها لغة ولأهل اللغة أن تقفز وأن يقفروا على مرحلة الدخيل الأعجمي فيأدرا بصياغة العبارة التحليلية التي تقتضي بعد زمن إلى اللفظ الاصطلاحي المنفرد، وكم من حالة تخطئ المستعملون فيها مرحلة التحليل فانتقلوا من اللفظ الدخيل إلى المصطلح المجرد الفرد، وكم من حالة اهتدى فيها أهل المذكر لصياغة مصطلح مناسب للمفهوم الدخيل العنصري، دون عبور المرحلتين الأوليين.

كل هذا ممكن وارد مستحب.

ولكن السكينة النفسية تقتضي بأن نقول إن استقبال لفظ أجنبي في لغتنا لا يهدد شيئاً من كيانها المعجمي فضلاً عن كياناتها الصوتية والصرفية والنحوية، ولكن هذا الاستقبال يقتضي منا الوعي بأنه مرحلي، ولذلك علينا أن نزرع حذوه صياغة عربية تبدأ تحليلية، ولا ضير في أن تتوأكب الصياغتان خلال مدة زمنية تطول وتقصّر بحسب كثافة الاستعمال وبحسب مقومات الترويح التداولي، وعليها أن تنتبه إلى أن ذلك هو بمثابة الاستزراع: فبعد مدة محددة علينا أن نقسم حبل الولادة حتى يتمتع الأجنبي باستقلال الوجود، لأن أطراف ذكر المصطلح الأجنبي حذو المصطلح العربي وتواتر إلزام هذا بذاك من شأنه أن يخلق أنفاس اللفظ الوليد ومن شأنه أن يحكم عليه بالرضاعة الأبدية.

إن التبصر بقانون التجريد الاصطلاحي وإحكام ممارسة الاستزراع من شأنهما أن ييسرا على أهل اللغة فضح الكثير من قضايا الغزو المصطلحي الغامر، ومن شأنهما أيضاً أن يبضرا الناس بنسبية المسألة ولا سيما عند إدراجها في السيرة التاريخية التي هي ضرورة جدلية بالمال كما يقول الفلاسفة.

فعندما دخلت وميلة النقل الحديثة إلى عالمنا العربي كان لزاماً أن يتحدث الناس عنها، وكان لزاماً أن يتوصلوا للحديث عنها بأصوات مركبة تركيباً لغوياً، وليس في وسع من بدأ يتحدث عنها أن يؤجل الحديث عنها كما يؤجل المريض بداية العلاج ربّما يصله الدواء المجلوب إليه من بلاد ناشئة، فتداول الناس اللفظ الأجنبي وقبلوا به دخيلاً لغوياً بعد أن خفقوا من عجمته فقلّوا (الأوتوموبيل) واستقل بعض العامة كثرة مقاطع الكلمة - والناس كلهم ميانون إلى الاختزال بحكم ناموس المجهود الآدي - فحذفوا منها مقطعاً وقالوا (توموبيل) على التنكير، وبالألفة

والسبوع جنح الاستعمان إلى هجران الدخيل فتفاصحوها في القول وتحدثوا عن (ذات المحرك البخاري) فتحققت عمدة القطام، واستبعد العنصر الغريب من جسد اللغة كما لو ردت هي بنفسها الفعل عن طريق حيمل الصناعة التي تؤدي وظيفة المضادات الحيوية. وعندئذ تيسر الانتقال إلى المرحلة الثالثة - بعد الدخيل وبعد التفكيك - وهي مرحلة التجريد التألفي بواسطة الاستزاع فتم جلب لفظ «السيارة» التي تبدو نمناس اليزم وكأنها لم تخلق إلا لتلك الآلة ولم تخلق تلك الآلة إلا لها! والحال أن أي شيء من ذلك لم يكن بديهاً ولا كان بالضرورة من المسلم به.

وفي الرياضة عرفت لعبة كرة القدم جولات اصطلاحية شنيعة، وكان من أعسر المفاهيم تمثلاً على اللغة العربية هو المجازة التي تفرض على اللاعب إذا أخرج الكرة من وراء شبك فريقه، لذلك استضاف العرب اللفظ الدخيل فقلوا (كورتاز) على النطق الأنكلوسكسوني وبعضهم قال (كورتاز) تمثلاً بالنطق الفرنسي، واللفظ ذو أصل إنكليزي كلعبة كرة القدم ذاتها، ولم يتحرج الإفرنج من استقبال اللفظ الأجنبي عليهم واستبقائه رغم أنهم ترجموا مصطلحات أخرى في نفس اللعبة كالهدف والشماس والتسلل، لكنهم استسهلوا الدخيل في أمر ذلك المفهوم واستبقوه كما استبقوا مصطلح ضربة الجزاء (بنالني) في لغتهم بينما اهتمت العربية إلى ما به تطرد الدخيل وتقيم بدلاً منه لفظها الصريح.

وبعد تداول لفظ الكرنار مدة من الزمن جنح الاستعداد اللغوي إلى تفكيك المفهوم وإقامة العبارة التحليلية مقامه فتداول الناس عبارة (ضربة الزاوية)، وضلت ترافق المصطلح الدخيل، ثم استقلت بنفسها، ثم مال الاستخدام إلى الاختزال فالتجريد فصاغ الناس مصطلح (الركنية).

وفي مجال الطب عندما ظهرت بعض تقنيات الكشف الحديثة ولا سيما في مجال الباضيات لتؤكد من احتمال وجود قرحة في المعدة تداول الناس في بعض أقطارنا العربية اللفظ الدخيل (فيبروسكوبي) ثم اختصروه لظوله كما اختصره الإفرنج فقاروا (فبيرو)، وبعد ذلك جنح التداول إلى تبدل اللفظ الدخيل فتركوه ولا سيما عند الكتابة أو عند البرامج الخطية التثقيفة فقلوا: الأبواب الكاشف، وقلوا الدليل الكاشف، وهي المرحلة المؤكدة نمبداً التفكيك التحليلي للمفهوم الدخيل، إلى أن نصح المتصور في مطبخ الاستعمان وشاع إدراكه فبدأ المترع التفصيح يبحث



عن توازنه الصفوي فاقترح بعضهم وتداول مصطلح الجسيار، واقترح آخرون وتداولوا مصطلح المجس، حتى استطاب المستخدمون لفظة (المنظار) فاستقرت قريبة دالة لها كل حظوظ الإفصاح والرشاقة.

وفي مجال التنظيم الإداري والمالي والوظيفي ورثنا من أسلافنا تصوراً لأجهزة العمل غير ما غمرتنا به مقتضيات الحياة المعاصرة بتداخلها ودقة مسائلها، لذلك لم نكن نألف المفهوم الذي يتحدث عنه الغربيون بمصطلح (hierarchy) وكان الناس عندنا إذا تداولوا الحديث في شأن الإدارة مشافهة لم يستنكفوا من إقحام اللفظ الأعجمي في محاوراتهم فيقولون مثلاً: افعلت كذا بموجب الهيئارشي، ولا سيما عند احتدام العلاقة التنظيمية في الإدارة إذ من مبادئها انجيلية ألا يقفز الرئيس على مروضه إلا عن طريق مروضه، ومن هنا جاء مفهوم «الرئيس المباشر» لأن أمره مطاع قبل أمر «الرئيس غير المباشر» الذي هو فوق الرئيس المباشر من حيث الدرجة الإدارية ومن حيث الصلاحيات الوظيفية.

ورأينا الناس بعد ذلك يتخللون عن اللفظ الدخيل، ورأينا كيف تستجيب أليات اللغة لقانون التجريد المرحلي في صياغة المصطلحات فتداول الناس عندها عبارة تحليلية لأداء هذا المفهوم فقالوا وكتبوا (العلاقة الهرمية) وهو تمثيل بالصورة المجازية لا يخلو من رشاقة، إلى أن استقر المفهوم فقبل عنه إنه (التراتبية) بالصيغة الاسمية بحيث تقول: هذا أمر تراتبي، وفعلت بحكم تراتبية الإدارة، وليس لك أن تخرق ناموس التراتبية، وهكذا استكملت الدائرة حركتها الثلاثية: دخیل فتحليل فتجريد.

ومن مفاهيم المنظومة الإدارية أن يكون الموظف منتدباً في إدارة ما فينتقل إلى إدارة أخرى، رغباً أو مرغوباً فيه، لكنه بظل مرتبطاً بإدارته الأصلية من حيث الارتقاء والأقدمية لأنه عائد إليها يوماً ما أو في حكم العائد إليها، ونقدم له الإدارة المستضيفة مخصصاته الأصلية أو بعض الامتيازات عليها، فيكون عندئذ في حالة وظيفية نسق بالغة الأجنبية (detachment-détachement) وقد انتهى المصطلح في العربية بعد ترددات إلى الاستقرار على لفظ (الإلحاق) فتقول: هو في حالة إلحاق، وهو ملحق بالوزارة كذا... .

لكن مفهوماً موازياً جاءت به التنظيمات العصرية ومداره أن يغادر الموظف



موقعه الوظيفي ويلتحق بمؤسسة أخرى رغب في خدماته لكنه بقل يتقاضى من إدارته الأصلية كل مخصصاته بترتيب معين بين الطرفين، وفي هذه الحالة يطلق الفرنسيون عبارة تحليلية لم يهتدوا إلى اختراعها وهي عبارة (mise à la disposition) وقد ظل الناس عندنا يعتبرون عن ذلك بجملة تحليلية مجانية فيقولون: موضوع على الدقة، أو هو في حالة وضع على الدقة، أو فلان موضوع على دقة الوزارة كذا، إلى أن اهتدى النحس اللغوي إلى المصطلح المحرّد المكتنز المتفرد وهو (الاستيداع) رغم نلّيس المقصد الإداري من سياق عربي إلى آخر.

ولنا في مجال الإعلام، ووسائل الاتصال، ومبتكرات الأقمار الصناعية المسخرة للثبث ولتنقل الصوتي والمرئي، أنموذج على غاية من انطرافه هو هذا الجهاز الذي به يتسنى التقاط ما تنقله الأقمار الصناعية فتحوّل القنوات التلفزية الأصلية إلى قنوات فضائية، فعندما أطل علينا هذا الطراز لم يكن في وسعنا إلا أن نطلق عليه لفظه الذي رافقه فقلنا في المغرب العربي (البارابول) وهو في أصله مصطلح من مجال الرياضيات يُطلق على الخط البياني المقوس الذي هو ثعرة معادلة جبرية مخصوصة، وقلنا في المشرق العربي (الدش) اقتباساً من المصطلح الأنكلوسكسوني.

وظل الاستخدام يتداول اللفظ الدخيل حتى ظهر المنزع التحليلي فتحافى الناس عنه واستبدلوا به صيغاً متكاثرة فقالوا: صحون الالتقاط، والصحن الهوائي، والصحن الفضائي. وبعضهم تحدث عن «الأطباق» ثم تخلى عنها لملاستها مفهوم (الأطباق الطائرة) التي تأتي كأنشطياتاً من كوكب خارجي. إلى أن تركز المتصور الذهني فصاغ له الناس مصطلحه القائم بذاته، فقالوا وكتبوا وحرروا نصوصهم القانونية في هذا المجال باستخدام لفظ (الهوائي والهوائيات) ولا سيما وأن الأمر لم يعد يشير الالتباس مع تلك الأجهزة البثائية التي هي أسلاك كانت توضع على الأسطوح لتقوية الالتقاط الإذاعي يوم كان المذياع في عمره الأول.

لقد سبق أن أوضحنا بأننا لا نقصد إلى القول بأن المفهوم المستحدث لا بد من أن يمرّ ضرورةً بالمراحل الثلاث دخیلاً فتفككاً فتحريراً، فكم من حالة تُختصر فيها تلك المراحل بتوفيق تام، لكن الفتر عنى بعضها أحياناً قد يختلف ارتباطاً في آليات اللغة ولا سيما إذا وازينها بالآليات الذهنية لدى المتداولين للمصطلح، بل

قد نقول إن القفز على مرحلة الدخيل قد يعرقل مرحلة الثمر الطبيعي للمنتصّر الذهني شأن ما يحدث اليوم حيال مفهوم اقتصادي حديث تباين أقطارنا العربية في التعبير عنه تبايناً شديداً إذ تقوم اليوم بين أطراف الوطن العربي، وفي داخل البلاد العربية الواحدة أحياناً، مقارقات اصطلاحية تتصل ببعض المفاهيم التي لم تعرف رواجاً إلا في الحقبة التاريخية الراهنة رغم قدمها النسبي، من ذلك ما يتداوله الناس الآن في الإعلام السياسي، وفي المخاطبات الاقتصادية، وكذلك في لغة التواصل الدولي ولا سيما مع مؤسسات صندوق النقد الدولي ومعاهدة التجارة العالمية - من ألفاظ تتعدد عندنا في اللغة العربية ومفهومها واحد لا يعرف في حد ذاته اشتراكاً دلاليّاً، ولا التباساً إيحائياً، ولا حتى جناساً صوتياً.

ومن أبرز هذه النماذج الاصطلاحية ذلك المفهوم الذي يتحدث الناس عنه في وطننا العربي بثلاثة ألفاظ هي صيغ مشتقة من جذر معجمي واحد وهي: الشخص، الشخصنة، والخصخصة.

ولا بد لنا - قبل أن نحكي قصة الألفاظ - أن نروي قصة المفهوم - أي المنتصّر الذهني المجرد - رواية شافية تنير سبيل أهل النظر وتوقف لدى المستمعين للألفاظ هاجس التدبر في أسرار اللغة.

فالمفهوم في حد ذاته طارئ، علينا كما هو طارئ، على تاريخ الفكر البشري لأنه جاء ضديداً على مفهوم آخر هو أيضاً طارئ، إذ مدار الأمر في كليهما مسألة «الملكيت» التي هي عنصر تكويني في علاقة الإنسان بالوجود وفي روابطه بالعالم المحيط به. ومعلوم أن الإنسان - الذي أورثه الله الأرض - حائر لما بين يديه فمالئ إليه. والفضية تتفاوت من حضارة لأخرى لأنها تختلف باختلاف المرجعيات الثقافية، وهي في معايير مجتمعنا العربي الإسلامي ركن مكين ذو قدر جليل ضمن ثلاثية جوهرية هي: الدين والعرض والمال.

وكان الأمر عني ما هو عني، بل كاد الأمر أن يكون مستوياً بين أرجاء الثقافات إلى أن ابتليت الإنسانية بالتفسير المادي لتاريخ، وتواتت عني بعض شعوبها محن ذلك التأويل، وأمعنت النظريات في اصطلاح الوهم ببناء فرديس الأرض بعد سلب الإنسان جوهره من جواهر إنسانيته، وبعد إرغامه على تكرار أخص خصائص طبيعه، فتعمل بالمكنية ما فعل بالدين، وكاد أن يفعل بالعرض ما فعل بهما.

تقد استوى الوهم الحالم على فرضية الشبوع وظن أن الفرد لا حق له في أن يملك، وأن الأفراد - من حيث هم أفراد - لا حق لهم في أن يملكوا، وإنما الملكية للدولة ولا غير - وفُسرت الدولة على أنها ملك لعموم الناس، فجاء من هذا المقصد مفهوم «الملك العمومي» فبدأ على سطح الوعي عندئذ مفهوم «الملك الخاص»: وقيل عنه «الملكية الخاصة» وهي «عبارة» لولا بروز مفهوم الملك العمومي لكانت لغواً، لأن الملكية في أصلها هي خاصة بالضرورة.

ثم تطلقت هُجاء فرضية «الشبوع» فصاغ الفكر الاقتصادي، بشعبه التنظيم السياسي، فرضية «الاشتراك» فذهب الأمر بأهله إلى الإقرار بملكية الفرد، وبملكية الأفراد إذا تعاونوا وتعاضدوا، وبملكية الدولة؛ فقال «المنظرون» بمبدأ التقسيم: تقسيم الملكية إلى أصناف ثلاثة تتعايش، وفي التقسيم تصنيف، وقبل التصنيف لا بد من «التقسيع». عندئذ برز مفهوم «القطاع» بمصطلحه العربي الذي جاء مؤلفاً للمفهوم المستحدث وانعبر عنه في الإنكليزية بـ (sector) وفي الفرنسية بـ (secteur) وقد جلب اللفظ إلى مجال الاقتصاد والتنظيم السياسي بعد أن كان من مصطلحات الرياضيات، ثم من مصطلحات علم الجيل (النيكائيك)، ثم من مصطلحات التنظيمات الإدارية. أما اللفظ العربي «قطاع» فقد استعين فيه بما نُسى في علم المصطلحات بالتوليد المعنوي لأنه - في الأصل - مصدر من الفعل الثلاثي المجرد يُستعمل في إحدى دلتين: دلالة المسافات المقطوعة أي المنجزة، ودلالة القطع بمعنى الكف والانقطاع.

عندئذ برزت الأزواج المثالي: القطاع العام، والقطاع التعاضدي، والقطاع الخاص. ومن لطيف ما يذكر في هذا الباب أن لفظ «الخاص» يجري على ألسنة الناس وهو متمخض نصفه الذاتية بينما موزع صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المضاعف: خصل. وهذا من مظاهر التطور في اشتقاقات اللغة لأن الأجداد عندما كانوا يصفون في مثل هذه المقامات ولا سيما في مجال علم أصول الفقه كانوا يقولون: معنى «العموم» ومعنى «الخصوص» ولا يقولون المعنى العام والمعنى الخاص.

ولما كان الأصل في أمر الملكية هو أن الإنسان كما أسلفنا حائر بما بين يديه فقد لزم على الفكر البشري أن يتكر المصطلحات المناسبة للمفهوم الضاري الذي هو من موائد الفلسفة المادية ونظرية الشبوع والذي عليه أن يعين بأن ما

كان على تلك الأفراد قد خرج إلى ملك الدولة وذلك بزيادة واعية وبإجراء قصدي، أي أن الملكية قد تم تحويلها، أو قل قد تم إلغاؤها ثم إسنادها إلى الدولة؛ ففيل (nationalisation-nationalization) وهما مصطلحان في الإنكليزية وفي الفرنسية مشتقان من اللفظ الدان على مفهوم «الأمة» انطلاقاً من تقدير تصوّري عند الفلاسفة التاريخيين مفاده أن الدولة هي الأمة وأن الأمة هي الدولة.

تلقى العرب هذا المفهوم وصاغوا له عن طريق المحاكاة الاشتقاقية لفظ (التأميم) بتوليد دلالي فيه عدول واضح عن مجرى الإبانة الأصلية مما أصبح خافياً على الحس اللغوي المشترك؛ لأن التأميم في فصح اللغة مصدرٌ لفعل «أتم» الذي يدلّ على الوجهة والقصد ليس إلا.

ثم كنّا خاف أهل اللغة الأجنبية: ولا سيما الإفريج، من التباس اللفظ عندهم في هذا المعنى مع المعنى الملازم للفظ أيضاً وهو إلحاق غير المنسوب إلى أنفسهم بأنفسهم، مما نعبر عنه نحن بإعطاء الجنسية أي بالتجنيس، كما خافوا من الإذعان المطلق لفلسفة المساواة بين مفهوم الدولة ومفهوم الأمة، فابتكروا لفظاً جديداً اشتقوه هذه المرة من كلمة الدولة عندهم فكانوا (Etatisation) نسبة إلى (Etat) وهي الدولة، وقد ظهر اللفظ حسب موسوعة روبير سنة 1926. ثم منه اشتقّ الفعل (Etatiser) وذلك سنة 1942، ونو كان للعرب يومئذ أن يحاكوا المزاجية التي حصلت في اللغة الأجنبية بين كلمتين دالّتين على مفهوم واحد لقالوا: تدويل، لكنهم لم يقولوها، فضلت الصيغة الاشتقاقية بكراً حتى جاءت الحاجة إليها عند ظهور مفهوم طاريء يتصل بمجال العلاقات الدولية ولا سيما في باب المنازعات فقيل عندئذ: تدويل المسألة الصومالية، وتدويل الصراع الرؤائدي، وتدويل القضية البوسنية، في معنى (Internationalisation).

إن النمط اندي طرأ على الواقع البشري في قضية الملكية كما سبق أن حللناه قد كان إذن سائراً في اتجاه واحد هو سحب الملكية من الأفراد ومن الأفراد وإسنادها إلى الجماعة، أي العموم، أي إلى الدولة بإخراجها من حوزة الخاص إلى حوزة العام.

غير أن تداول الأحزاب على بعض الأنظمة السياسية ولا سيما في القارة الأوروبية قد كان يأتي أحياناً بمن هم من دعاة نظرية الشيوع ونظرية الاشتراك على



أعقاب من هم من دُعاة نظرية الملكية الحرة، وكان في بعض الأحيان الأخرى يعيد هؤلاء على أعقاب أولئك فإذا بهم يجنحون إلى أن يعيدوا بعض الأملاك العمومية إلى منكيات خاصة. فكان أن ظهر مفهوم «التقويت» وهو مصطلح لم يكن بريناً في دلالة، يعني أنه كان مشحوناً بتقديرات اعتبارية ولم يكن في درجة الحياد من المعنى. فلقد جاء معبراً عن مبادرة الدولة بإسناد جزء من القطاع العام إلى «الخواص» - واللفظ في أصله جمع لكلمة «الخاصة» التي هي صديد «العامة» - فما كانت تُقدم عليه بعض الأنظمة من إجراءات اقتصادية قد كان يُنظر إليه على أنه تراجع في بعض المكتسبات التي حققتها المجموع من فئات العاملين، فجاء اللفظ موحياً بهذا الاستشعار الذي لم يكن خلوّاً من انمرارة التاريخية، فقبل هو «تقويت» من الدولة، كما لو كان الأمر متعلقاً بحقوق تم التقويت فيها.

والحقيقة أن الدرجة المحايدة من الدلالة كانت تقضي بأن يُقال «إسناد» أو «الحاق» أو «تمليك». ولكن هؤلاء وأولئك جميعاً قد نسوا أن وراء لفظ التقويت شحنة من الإيحاء تقوم معادلاً لشحنة مغالية أخرى كان يحتملها اللفظ الذي به يدن الناس على سحب الدولة للملكية من القطاع الخاص إلى القطاع العام ألا وهو لفظ «الانزع» بكل ما فيه من مغالية، ومن نزج يذكر بافتكالك أمر ما لدى الإنسان منه وهو بصارع مدفوعاً بغيرة حب البقاء.

فلو أن الناس قد كانوا على بصيرة تامة بخفايا اللغة وبأسرار الدلالة في كلماتها، ثم لو أن بيدهم في كل زمن قسطاساً يزنون به درجات الشحن عند كل إفشاء دلالي فيجتنبوا المغالاة في الكثافة أو التقليل من الأحجام لتحاشوا جعل لفظة التقويت بدلاً للفظة (Concession) وتحاشوا جعل لفظة الانزع بدلاً للفظ (Expropriation) التي ظهرت أول ما ظهرت - حسب موسوعة روبير الفرنسية - سنة 1789، ولم يكن ذلك صدفة حمقاء في سجل التاريخ...

لكنها المواضعة التي نجعل اللغة عُرقاً من الأعراف: ما بدا منه نشاراً في يومنا هذا قد تتكفل الأيام بتحويله غداً إلى ما يقوم مقام الأصل فيصبح الذي كان في ظننا أصلاً بمثابة النشار يومها.

وما إن توسطت البشرية عقد الثمانينيات وبدأت تشارك أواخرها حتى طرأ في عالم السياسة الدولية طارئ جديد، وعرض في كون الفلسفة الاقتصادية عارض



جديد، واضطربت مركبة الفكر في محيط التاريخ: انهارت الأنظمة المشيدة على نظرية الشيوع فتداعت بانهارها أركان الأنظمة المشيدة على نظرية الاشتراك، وظهرت في دنيا المال سلطة جديدة زاحفة هي سلطة «صندوق النقد الدولي» وانبرت تنادي بمراجعة الضوابط وتطهير البيت فأعلنت شعارها: «إعادة الهيكلة الاقتصادية». وأسرع المنفردون بالمبادرة الدولية الخطى فتكاتفوا لإرساء نظام تجاري جديد يحكم العلاقات الدولية قوامه حرية التبادل بموجب فلسفة «اقتصاد السوق».

وبين هذا وذاك والذي قبلهما تسئل مفهوم جديد جاء ونبداً طبيعياً لنظرية الممتلكية كحق مكين، ولاستراتيجية إعادة بناء اقتصاد الدول من البلاد النامية والنامية، وآليات التبادل التجاري الحز بين أطراف المجموعة الدولية.

هذا المفهوم هو تحويل الممتلك العمومي إلى ملك خاص: هو ليس بالتفويت كما حصل سابقاً لأن التفويت كان مداره التنازل والتخلي بما يكاد يشبه الشروع والهبة، وإنما الإحالة بالاستحقاق: فالدولة تعرض للبيع مؤسسات عمومية فيسابق رأس المال الخاص على الظفر بالصفقة والفوز بالهبة. هو إذن تحويل العام إلى الخاص بموجب بيع بات مُبرم.

هذا التفت أهل اللغة - من غير العرب - إلى خريطة المفاهيم لديهم وناظروا بينها وبين لوحة اندوان ثم بحثوا لهذا المفهوم الجديد عن زاوية بين الصفوف واسترصدوا له ركناً شاعراً على منظومة الخانات فجاؤوا إلى كلمة تدل عندهم على المنع وعلى الحرمان ومنهما تدل على الحماية وهي فعل (to deprive-privier) إذ أصل الاستعمال فيها أن تقول عن الشيء إنه (private-privé) إذا منعت الناس عنه أو منعته عن الناس، فهو ممنوع عنهم وهم محرومون إياه. ومنه المصدر (privation) وهو الحرمان في الأصل.

جاؤوا إذن إلى هذا الجذر اللغوي فاستنبطوا منه صيغة جديدة تعتمد مبدأ التعذية عن طريق اشتقاق الفعل من الاسم أو من الصفة فكان أهل اللغة الفرنسية (privatiser) على صيغة الفعل، وقالوا (privatisation) على صيغة المصدر، في حين ظل أهل اللغة الإنكليزية منذ البدء أميل إلى التعبير عن هذا المفهوم بصيغة أخرى مدارها: «إلغاء السامية» فقالوا (to denationalize) ومنه المصدر (denationalization).

ولم يكن بد لهذا المصطلح - بمفهومه وبنلفظه الدال عليه - من أن يفتح مجالنا الذهني، وما كان بالإمكان أن يغيب عن مشاغل الناطقين بالعربية سواء بفعل الحضور السياسي أو بفعل الإجراء الاقتصادي أو كذلك بفعل الأسباب العلاقات اندروية الجديدة. والذي لا يمكن التغافل عنه هو أن الاستعمال العربي لم نقف فيه على من حاول التوسل بالندخيل: تعني أننا لم نلاحظ استقبالا مباشرا لنلفظ الأجنبي ولو بشكل مرحلي، فلم نقف على من قال على سبيل المثال (بريفاتيزاسيون) أو على من قال في نفس السياق (ديناميونائيزاشن).

لقد نوازت في أرجاء الوطن العربي وبشكل يكاد يكون متزامنا ثلاثة اجتهادات في تعريب هذا المصطلح: نعني في ترجمته، بنقله إلى صيغة عربية تضمن أداء المفهوم كما تضمن له درجة عالية من المقبولية لدى المتداولين له. ولا شك أن الذي عذد الاجتهادات، وجعلها تتراحم في البلد العربي الواحد، وتعايش في الخطاب الإعلامي وفي اللغة السياسية، وتماحك بين الفينة والأخرى على ألسنة المتجادلين حول اللغة - هذا يؤكد الفصاحة وذاك يغمز بالهجاجة، هو أن المصطلح حديث عند أهل اللغة الأجنبية سواء منها الفرنسية أو الإنكليزية، فغمزه في كليهما غرض، بل كثير من القواميس الأجنبية التي ظهرت طيلة السبعينيات لم تذكره، وبعضها لم يستوعبه بعد في آخر طبعاته، وعن ذلك نتج بطبيعة الأمور غياب اجتهاد سابق حول المصطلح من ندد الذين اشتغلوا بإعداد القواميس ثنائية اللغة بين اللسان العربي واللسان الأجنبي.

هل تكون الأسباب المفسرة لغياب المصطلح في بعض القواميس الأجنبية إلى حد الآن أسبابا لغوية خالصة أم يكون بينها ما يعود إلى إيهامات المضمون الثاوي من وراء المصطلح والتي من حيثياتها أنها تذكر بتبدل أحلام شيندها الخطاب الإيديولوجي الضال، وبتداعي قصور إسبانية توهنها الإيغال الفلسفي وكذا أن يستغفر لها العقول: كل العقول: السياسية منها والتاريخية والاجتماعية. ولم يسلم من بلواء لا فن ولا أدب ولا معايير الأخلاق ومرجعيات القيم!

هل ما زال في بعض النفوس التي عاشت عقودا تقف من الحلم الواهم بعد أن أنكرت طبع الإنسان وعرائز الإنسان وإنسانية الإنسان شيء من المرارة لأنها

تري التاريخ يثار لنفسه من التاريخ، وتشاهد مركب عودة الوعي بعد سنوات التيه  
وسفرات الضلال!

لسنا ننري.

لكن الذي ندره هو أن اللغة العربية بفضل مرونة بنيتها الاستباقية وبفضل  
غزارة القوالب الصرفية التي تصاغ عليها الألفاظ لم تبخل بالاستجابة إلى احتضان  
المفهوم الجديد منذ استضافته التداول العربي، ومن المصطلحات التي رشحتها اللغة  
العربية في هذا السياق وشاع منذئذ استخدامها فقط «التخصيص»: وهو مصدر  
قياسي لصيغة الفعل المزيد «خصص» المشتقة من صيغة الثلاثي المضاعف «خصّص»  
والتي في بعض استعمالاتها لا تختلف في الدلالة عن الأولى بحيث نقول: خصّص  
بالشيء وخصصه به، لكنك تقول خصصت الشيء، مقابل قولك عمتته.

رياني مصطلح «التخصيص» - بهذا المعنى النظاري الذي أوضحناه - على  
تأويل اللفظ بدلالة الجملة، من باب: خصصنا المؤسسات العمومية بمعنى حولناها  
من ممتلكات الدولة إلى الممتلكات العينية، وهو مصطلح مهيأ مبدئياً للاستجابة  
بشكل مثالي للحاجة الدلالية المحددة: فهو مسكوب في قالب صرفي قياسي هو  
صيغة «تفعيل»، وهذا القالب مبني على مبدأ التعدية لأن من الأفعال ما يكون في  
صيغته الثلاثية المجردة لازماً فإذا سكبته في صيغة التفعيل صار متعدياً، ومثاله  
«التقويم» ولا سيما عند قولنا: تقويم التاريخ الهجري، أو عند قولنا: تقويم  
«الميزان التجاري».

بل كثيراً ما يتوسل الناس بهذا القالب الصرفي في سياق استنباط صيغة فعلية  
من صيغة الاسم ثم اشتقاق المصدر منها، كأن تأتي إلى «الصف» وإلى «النوع»  
وإلى «الكيف» فتستخرج منها: صف نصيفاً، ونوع تنويعاً، وكيف تكيفاً. ومن  
هذا الباب نبينا كيف استنبط العرب في العصر الحديث من كلمة «الأقمة» الفعل:  
أقم، والمصدر: تأميم. وغير بعيد في الظن أن أحد الحوافز النفسية اللاواعية التي  
تبعث على تلفظ مصطلح «التخصيص» أنه يقوم ضديداً لمصطلح «التأميم»: هو  
ضد عليه في الدلالة، وهو ضد كالتأمين يماهيه في الميزان الصرفي مما يجعله  
التغذيل المخاصم.

فهل يكون مصطلح التخصيص هو اللفظ الأمثل في هذا المقام! وإن يكن فلم صاغ الاستعمال العربي لفظين آخرين يُماحكانه هما الحَصْحَصَة والخَوْضَصَة!

إن مصطلح التخصيص يبدو من الناحية النظرية على حفظ عالٍ من الاملاءمة والتوفيق، لكننا عند فحصه تحت عدسات المجهر العملي نتبين أنه بسيط جملة من الإشكالات أبرزها أنه لفظ متداول في الاستعمال، ونعني بذلك أنه ليس لفظاً منسياً أو مهجوراً بحيث يكون اختياره عن طريق إحيائه ميسراً لعملية الاقتراح المرجوة بين اللفظ والمعنى الجديد الطارئ. ويزيد الأمر إشكالاً أن لفظ «التخصيص» من الألفاظ المستخدمة بتواتر كبير لأنه ينصل بحقول تداولية عديدة: يأتي على لسان أهل الإدارة، ويردده أصحاب المعاملات المالية والتجارية، ويذكره القائمون على شؤون البحث العلمي والمعرفي، ولا يغيب عن قاموس أهل السياسة وذوي القرار في أمور المجتمع.

وعن كل هذا ينشج أمر مهم جداً في حياة الألفاظ وترويح دلالاتها المستحدثة وهو تداخل الحقول المعنوية وتكاثف ظلالها الإيحائية مما لا يندأ محاذير الالتباس فيتعطل استزراع المصطلح وتنتشر غراسه وقد يتكسر نموه.

ويكفي أن أهل العربية يستخدمون هذا اللفظ الجوال في أضرب متوازية من السياقات: يستخدمونه في السياق الدقيق الذي هو قريب من معنى الإسناد كقولنا: (تخصيص الدولة اعتمادات مالية لمشروع من المشاريع) وقريب منه معنى الإسناد على المجاز كما في (تخصيص الصلاحيات الوظيفية) بضبط مداهم وحدودها، ويستعملونه في سياق دلالي مغاير هو من باب (تخصيص بعض التشريعات الوضعية) عند التنصيص على حيثيات التطبيق بعد صياغة الترتيب العام، ويشدأونوه أيضاً في معنى الانتقال من الخبرة العامة المشتركة إلى الخبرة العينية الدقيقة كما في مجال الطب ولا سيما في مجال الجراحة منه، ومن هذا المجال الدلالي يأتي لفظ التخصيص ريثاني كذلك النعت المشتق منه وهو «التخصيصي» كما في (المستشفى التخصيصي) التي يجنح بها الاستعمال نحو الاقتضاب فيكتنى فيها بعد رذح من الزم بكلمة (التخصيصي).

لكن الإشكالات التي يعرضنا إليها مصطلح التخصيص قد تتسع خارج حدود دائرة الغموض المتولدة من الالتباس، من ذلك أن اللفظ بنظاميته الاشتقاقية وبعلو



تواتره في الاستخدام ثم بوقوعه بين تحوم قاموس اللغة المشترك وتحوم قواميسها النوعية الدقيقة لا يسهل مهمة التوليد اللفظي المرجو، فهو لا يتيح فرصة اشتقاق فعل جديد من مصطلح ذي معنى جديد، فما أن تعتزم أن تصوغ مقابلاً لفعل (to denationalize-privatise) حتى تقع بالضرورة في أحد القوالب الأصلية: خصص - خصّص - تخصّص - اختصّ، وعندئذ تنكسر عملية التوليد الدلالي اللازمة لزرع المفهوم الجديد الطاريء، بينما سبق للعربية أن تيسر لها الأمر لما استتبعت لفظة (تصنيع) تعبيراً عن مفهوم (industrialization-industrialisation) مميزة إياه من لفظة (صناعة) المقابلة لـ (industry-industrie)، فقد أذنت العربية باشتقاق فعل (صنّع) من المصدر (تصنيع) فباعدت بينه وبين دلالات كل من: صنّع واضطنّع وصانّع، فلم تظهر ظلال الغموض ولا محاذير الالتباس.

ومن تلكم الإشكالات ما قد يشير الغرابة والاستطراف في نفس الوقت لأنه من خفايا اللغة وأسرار الاستعمان بل ومن لطائف علاقة الإنسان بالكلام عامة لا يتبصر به إلا من قلع عن نفسه نوازع الأحاسيس الوجدانية الحاكمة بينه وبين اللغة، فمما يعوق لفظة (التخصيص) عن أن تكون بديلاً ملائماً لهذا المفهوم الجديد انطاريء أنها صيغة فصيحة موعلة في الفصاحة، واللفظ إذا كان على هذا الحفظ من الفصاحة المسلّم بها في تداولاته الشائعة بين الناس وأردت أن تحققه عن طريق التوليد المعنوي بمتصور جديد استعصى وتأتى فبدأ خروناً لأنه بالوضع الذي هو عليه لا ييسر لك جلب انتباه الناس إلى المدلول الجديد المسكوب فيه.

بل أكاد أقول إن اللفظ الشائع السنس ليس بالضرورة هو اللفظ الأمثل لعملية الاستزراع الاصطلاحي ولا سيما عند الحاجة المتأكدة المستعجلة الملحاح، لأنه لا يتضمن تلك الجرعة الدنيا من الغرابة التي تيسر له جلب الانتباه لأنها تستوقف الحس اللغوي العام فتشبه شداً وتوقظ في الإنسان فضولاً يؤول إلى إدراك أن شيئاً ما قد طرأ على منظومة المفاهيم لديه، وأن مراجعة ما يتأكد إنجازها على خريطة المصفوفات اللفظية المخزونة في الذهن مما يقضي إلى إعادة ترتيب البيت الدلالي وإنارة القانوس الأحمر على الخانة الجديدة.

نعم إننا لنكاد نزعج بأن فحراً أدنى من «استثنائية» الصبغة التي يأتي عليها المصطلح عند ابتكاره يساعد كثيراً على إحداث «الصدمة» الإيجابية كما لو كان



علاجاً بواسطة الوخز، ولا يحملنَ أحدٌ ما يقوله على أننا من دعاة الهجنة في الألفاظ، ولا أننا متغافلون عن أن سلاسة اللفظ - في تركيبه الصوتية وفي بنيته المقطعية وفي مقوماته النغمية - لِمَا يُعِين على ترسيخ المصطلح الوليد.

كلا.

إنما قصدنا أن المعادلة الحضارية الراحنة - تلك التي فرضها علينا التاريخ بسطوته وتلك التي أعناه نحن معشر أبناء الضاد على إجرائها علينا - تقنضي التوسط بين مقتضيات الفصاحة المثلى وما تمليه النجاعة التداولية.

نعمل الأسباب التي - من حيث لا يعي الناس - قد برزت معطنة لفظ (التخصيص) عن أن يكون المصطلح الأمثل السعير عن مفهوم (privatisation) أي عن مفهوم (privatization) هي التي فعلت فعلها في اللاوعي اللغوي عند المتداولين للسان العربي فساقط بعضهم فجئنا إلى توليد قالب صرفي على غير سماع فقال «تخصخصة» من باب المحاكاة القياسية للصيغ الرباعية التي وردت في فصيح اللغة على منوال: ألا وزفر وزعزع وسلسل ونملم وزمزم ودمدم ورقرق، والتي في جلها تستند إلى أصل ثلاثي مضاعف كاستناد خصخص إلى خصص، وهي تقنضي نموذجاً إيقاعياً واحداً مداره البنية الرباعية المقامة على ثنائي صوتي ومقطعي مزدوج.

فإن يكن لمصطلح الخصخصة بعض المسوغات في سياق الدلالة المستحدثة فمدارها أنه بجيء على صيغة يتولد بها الفعل من المصدر بلا عناء إذ قد تقول مثلاً: «إن المجلس يقترح بأن تُخصخص الدولة المزيد من المؤسسات العمومية»، بينما نوقنا في هذا المواطن بالذات: «إن المجلس يقترح بأن تُخصص الدولة المزيد من المؤسسات العمومية» نفل السامع ينتظر ما يكمل المعنى والتركيب فيظن أن الكلام مبتور، ومدارها أيضاً أنه يستجيب لنجاعة التداولية المتمثلة في ابتكار لفظ جديد عند استحداث مفهوم جديد، وهو ما يثمر اقتصاداً في الجهد الذهني عند استعماله الناس للغة رغم بعض العناء الذي يلاحقهم في استساغة الكلمة غير المألوفة إلى حين تمثلها.

ولئن جاءت صيغة لفظ (التخصخصة) على ما يشبه التناحر الصوتي فإن الذي يشفع لها أنها في اللاوعي اللغوي الصوتي تحكي صدق قالب جاء في الذكر

الحكيم هو قالب المبدأ القرآني الكريم «الآن حَصَّصَ الْحَقُّ» رغم الفارق البين من حيث الاملاء الصوتية: فالحاء والصاد أكثر نواوياً في الأداء لتباعد مخرجيهما بما يفوق المسافة الفاصلة بين مخرج الحاء ومخرج الصاد، والتقرب في المخرج يولد التناثر بين الحروف عند تعاقبها في الكلمة الواحدة كما هو معلوم مقرر.

غير أن مسوغاً إضافياً يظل شغياً هو الآخر ويتمثل في ورود اللفظة على الصيغة الرباعية المقتضاة في استنباط الفعل من الاسم بقصد تحويل مادة الاسم إلى موضوع الحدث مما لم يكن له بالضرورة فعل مشتق منه، وهذا باب كثير في اللغة، وهو ما انفك يتكاثر في عصرنا الحاضر بحكم غلبة التصانيف المعرفية بين الثقافات الإنسانية على حد ما قال الناس وكتبوا: عقلنة وعلمنة ونساجة مستنبطين إياها من العقل والعلم والأنموذج، وعلى حد ما قالوا مكننة مشتقين إياها من اللفظ الأعجمي الدخيل دون وسيط عربي، وعلى حد ما يشتق بعضهم اليوم من البنية والهيكل البنيئة والهيكلية. وقريب من ذلك اشتقاق الأفعال: تمخّور وتموضع من لفظني محور وموضع.

ولا شك أن هذه الصيغة التي تمخرط في خانة الأنموذج الرباعي على وزن (فعلل) قد كانت عديلاً غير مكافئ، جاءت على غير قياس وعلى غير سماع وإنما نسجها الحزن اللغوي بالمحاكاة كما ينسج القياس الخاص في ألفاظاً في كل اللغات. أما التعديل المكافئ فقد جاء به الاستعمال على صيغة أخرى قريبة في البنية الإبقاعية هي صيغة (الخصوصية) وهي إن زُمنّا الامثال إلى سنن اللغويين قلنا على وزن قُعْلُنة بصرف النظر عن تراتب الحروف بين الجذر اللغوي والقالب الصرفي كما كانت فلسفة وزندقة على نفس الوزن، وإن تجوزنا الوضع فننا كأنها على وزن (قَوْعَنَة) مما لم ندرجه علوم الصرف في جداولها التأسيسية.

أما مآتي هذه الصيغة اللغوية فهو نمط من الاشتقاق طريف تولد بحكم انصياع اللغة لقانون تجدد الحاجات الدلالية، ولئن كان معهوداً أن يشتق أهل اللغة الفعل من الاسم كما جاؤوا إلى لفظ البحر واستخرجوا منه: أبحر يبحر إبحاراً، فإن ذلك مقيد في الأصل باللفظ المفرد، لكن الطريف أن تظهر في اللغة نزعة اشتقاق الفعل من اللفظ وهو في حالة الجمع مع اعتماد الحرف الزائد كما لو كان حرفاً أصلياً وهذا ما حصل في (الخصوصية)، فهي متأبة من لفظ (الخواص) الذي

هو جمع (الخاصة)، وهذا النموذج هو الذي به تولّد لفظ (القَوْلِيَّة) إذ جيء بها من جمع كلمة قالب وهو قوالب، ومنه يقال اليوم، قَوْلِبَ قَوْلِيَّةٌ، وعلى قياسه: خَوْصَصَ يَخْوِصُّ خَوْصَصَةً.

ومما يزكي هذه الصيغة في هذا السياق فبرشحتها للمواءمة الاصطلاحية أن قالب (الفعلة) قد اطرّد في عصرنا بسبب هذه الحاجة المفهومية الجديدة ولا سيما عند استنباط المصدر من الاسم العلم للإيحاء بدلالة الحدث وخاصة عند الحديث عن الوقائع الكبرى المرتبطة بأسماء البلدان.

فقد سبق بعد أن أصيب الشعب اللبناني بمحنته وطأت يد الفتنة بلاده أن تداول الإعلاميون وهم يتحدثون عن بعض القضايا الدولية المشابهة عبارة (لبننة الصراع في هذه البلاد أو تلك) تماماً كما سبق أن قيل حيال التشكيل التاريخي القديم المتجدد (بلبننة النزاع) نسبة إلى بلاد البنّان. وتحدث الناس في تونس أيام نضال التحرير عن مكيدة المستعمر في (فرنسة الأراضي الزراعية) مثلما تداول الجزائريون عندما عزموا على التخلص من الأجنبي في أنحاء التصرف والتسيير عبارة (جزايرة الإدارة)، وغير بعيد أن يتحدث متحدث عن سعودة اليد العاملة وهي التي يطلق عليها في بعض الاستخدامات العربية بالعمالة.

كلها إذن اشتقاقات مسكوبة في قالب الفعلة المسخر لاستيعاب دلالة مزدوجة هي دلالة الحدث المرتبط بالنسبة ودلالة المضمون المرتبط بالموقف ذي المرجعية السياسية أو الاجتماعية أو حتى العسكرية. وهذه القدرة على الدلالة المزدوجة التي يتحلّى بها قالب الفعلة هي التي تجعل مصطلح الخصوصية أكثر وفاء بالدلالة القدرة في أيامنا عند تحويل ملكية القطاع العمومي إلى ملكية القطاع الخاص لأن الأمر يحصل في ذات الوقت دلالة عقود البيع ودلالة الخيار السياسي الاقتصادي.

فما العمل إذن! وهل من موقف حيال هذه المصطلحات المتزاخمة على دلالة واحدة أو هل من رصد استشرافي لمصيرها في سياق آليات الاستعمال اللغوي بما أن توليد المصطلحات تحكمه تواميس وأعراف سلطتها قربية من سلطة القوانين.

مما لا نزاع فيه أن لفظ الخصوصية لو لم تحتضنه بعض الأجهزة الإعلامية المكتوبة ولو لم تقدم له دعماً بواسطة الضخ الصحفي المتحوّل بين العواصم العربية وبعض العواصم الأجنبية لكان حظّه في الدوام ضعيفاً وثكان احتمال شيوخه

أو رواجه ضئيلاً، والسبب أنه من الخطأ القياسي الذي يروج في زمن قصير ثم تطرده اللغة بآلياتها التداولية خاصة وأنها قد صاغت غيره واهتدت إلى بدائل عنه. وفي مقامنا المحدد هذا تردد مصطلح التخصصية ضعفاً بحكم اشتقاق الناس لكلمة (خصوصية) التي تسبب لفظ التخصصية ميزته الوحيدة المتمثلة في قلبه انصرفي ذي الدلالة المزدوجة (فعلية) فضلاً عن استخدامهم بطبيعة الحال بلفظ التخصصية.

عندئذ يبقى أمامنا احتمالان استثنائيان:

في الاحتمال الأول: قد يرشح الاستعمال لفظ التخصصية فيحوّله إلى «مصطلح» أي إلى كلمة ثابتة مكرّسة لا يؤدي غيرها معناها كما هي تؤديه. وسبقوى رجحان انتصار هذه اللفظة إذا ترك الأمر للتداول العربي الشائع بين كل أمصاره، دون تدخل إجرائي يفرض لفظ التخصصية على سبيل المثال، والأمر أكثر بدهة لو تدخلت المؤسسات لفائدة لفظ التخصصية.

ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن النشاز الذي يحصل في حشنا اللغوي بحكم ما يعتري هذا اللفظ من شذوذ صرفي إذا ما عالجهنا بمعايير الفصاحة المعجمية الخالصة سيخف تدريجياً وسيأسس السمع به حتى تزول إحشنه فيألفه اللغوي عند الإصغاء ثم عند الإفضاء.

ولا مندوحة لنا - مهما تأصل فينا الحماس دفاعاً عن لغتنا العزيزة على نفوسنا وأمكنة في ضمائرنا - من أن نتحلى ببعض المرونة والتيسر في التمسك بالدرجة العليا من الفصاحة في صياغة اللفظ حتى نواجه السبل الغامر من المفاهيم المستحدثة في كل مجالات الحياة وفي كل حقول المعرفة ولا سيما والعالم - بعد أن تحوّل إلى «قرية إعلامية» بفعل أقدار البث الصناعية - بتحوّل الآن إلى «قرية اقتصادية» بفعل النظام التجاري الجديد وبفعل النظام النقدي المتمكن.

فالإعلام العربي عندما تابع وقائع الملتقى الذي نظمه «المنتدى الاقتصادي العالمي» في منتجع دافوس بسويسرا في مطلع شباط/فبراير 1996 وجد أن المحور الذي التأم حوله أرباب القرار الاقتصادي الدولي ينصل بفكرة الخروج بالمبادرات الاقتصادية من رقابة الأنظمة ومن مبادرات المجموعة المرتبطة بحدود أوطانها لجعلها شائعة بين أرجاء المعمورة، وفي مفاهيمهم: بين أرجاء الكرة الأرضية لأن



البحار والمحيطات هي أيضاً مواضع قدم للاقتصاد تماماً كالصحاري والقفارات حتى ولو كانت خالية، فجاءوا بمصطلح مستحدث هو (globalisation-globalization)، وفهم أن الأمر في خلفيته يدور حول تحويل التبادل الاقتصادي إلى منظومة عالمية ويهدف إلى إرضاع الشأن الاقتصادي إلى مقياس التبعد العالمي فما كان منهم إلا أن ابتكروا مصطلح العولمة ففأولوا «عولمة الاقتصاد» وهو مفهوم على غاية من الدقة بحيث يتميز عند أهل الدراية من مفهوم التدويل كما سبق أن تبيناه.

ولو ظللنا على تمسكنا بالفصاحة المثلى لانساق بنا الذوق إلى الحكم بالنشاز على مصطلحات عديدة منها: الإشكالية والشكلانية والشكلنة والمشكلة (بفتح الميم لا بضمها)، والحق أننا فعلاً نستشعر أذى في حاسة السمع عند أول لقاء لنا بهذه الألفاظ، لكن برهة من التمهّل ستجعلنا ندرك أن الأمر يتصل بمفاهيم ذهنية هي على غاية من الدقة والتميز، فنحن نواجه مفهوماً قائم الذات هو غير مفهوم المشكل أو الإشكال أو المشكلة (بضم الميم)، وهو مفهوم فلسفي معرفي تعبر عنه اللغة الفرنسية بلفظ (problématique) لا على معنى الوصف والتعريف وإنما على الأسمية، وهو الذي يتداوله الفكر العربي اليوم بمصطلح (الإشكالية).

ونحن نواجه أيضاً مفهوم نحويل الموضوع إلى مادته الصورية مما يعبر عنه الأجنبي بـ (formalization-formalisation) وله وضع مصطلح (الشكلنة)، لكننا نواجه مفهوماً مستحدثاً آخر مداره تحويل المسائل الفكرية المعلننة إلى خلفياتها الذهنية والفلسفية والمعرفية مما يعبر عنه الفرنسيون بـ (problématisation) ولذلك يتحدث بعض المنظرين العرب للذلالة على هذا المتصور الجديد بلفظة (المشكلة)، بفتح الميم وعلى وزن مفعلة لأن الميم تحولت إلى حرف أصلي مما قد يسوغ اشتقاق الفعل: مُشَكَّلٌ يُمَشَكَّلُ وهو في الوضع الراهن نشاز يؤذي ذوق السماع العربي، لكن ما الحيلة ما لم نقترح حيلة أخرى لترجمة فعل (problématiser) انهم إلا أن أقول إنه مفهوم ليس بي إليه ضرورة!

أما الاحتمال الاستشراقي الثاني المتصل برصد الحال الذي قد يصير إليه مفهومنا الصاري الذي نتاوله بالدرس والتحصيل فيتمثل في العدول عن الموقف العملي رفضاً لكل سلوك «براغماتي»، ثم في ترجيح التمسك بأرقى درجات الفصاحة مما يعبر عنه بالموقع الصفوي نسبة إلى الحرص على صفاء اللغة.



عندئذ نواصل التمسك بمصطلح التخصيص الذي يستجيب لمقاييس السلامة  
الصفوية استجابة قصوى، وإذا ما توسلنا بآليات التدخل - سواء بتكثيف حوافز  
الترويج اللغوي، أو بالالتجاء إلى القرار الإجرائي في مستوى مؤسسات الدولة  
ومؤسسات الإعلام ومؤسسات العمل العربي المشترك - فإننا سنضمن للمصطلح  
الشيوع والثبات. لكننا سنضطر إلى أداء ضريبة من نوع آخر، ذلك أن لفظ  
التخصيص إذا كرّمناه لهذا المدلول فستضيق اللغة ببعض الألفاسات، رسيغ  
الاستعمال من التمزاحات، وسيعمل الوعي والانواعي اللغويان كلاهما على فصل  
المتفارقات، وسيكون على اللغة أن تختار لفظاً آخر ثمخضه للدلالة على ما يقابل  
كلمة (specification-specification) وأن تصغفي لفظاً ثانياً تكرسه ليعا يقابل مدلوله  
(spécialisation-specialization) وأن تتحاشى أن تطلق لفظ التخصيص على مفهوم  
(attribution) وإنما نكرّم له على سبيل المثال مصطلح الإسناد.

فليس من شيء في أسرار اللغة إلا وله ضوابط وله معادلان، فقد تكون أمام  
خيارين أحدهما من وجه أمرهما من الوجه الآخر:  
فإذا أن نضحي ببعض الفصاحة ونطمئن على صفاء الدلالة وإما أن نصر على  
صفاء اللغة فنضحي ببعض جلاء الدلالة.



## الفصل الخامس

### في موضوع العلم: حدُّ اللغة بين المعيار والاستعمال

اللسانيات علم موضوعه اللغة، ومن بداته المعرفة أن يحدّد العلم موضوعه تحديداً مفهوماً. أمّا نقد نماذج الحدّ وضبط القواعد التعريفية بمنطلقات نظرية فمن مشمولات فلسفة العلم وهي القائمة على انتظار في أصول المعرفة النوعية التي هو منصوب تحت قوامها، لذلك يتعاقب على قضائنا الحدّ العلم نفسه ثم أصوله النوعية أي إستيمته المخصوصة.

وتحديد موضوع العلم غير تحديد العلم، ولئن بدا للفظ الأول أن حدّ العلم يسبق حدّ موضوع العلم فإن البناء المعرفي يقتضي أن نرتب الأمور من حيث المنطق ترتيباً يخالف ما هي عليه من حيث الحاصل، وفي هذا المقام يتقدّم تعريف العلم لموضوعه على تعريفه لذاته لأن العملية الأولى ينجزها العارف بالعلم، فهي إجراء داخلي، أمّا الثانية فيضطلع بأمرها ناقد العلم حالما يستكشف مقولاته ونواميس استدلاله، فهذه العملية من الإجراءات الخارجية.

ولئن تيسر للعلم أن يعرف الظاهرة التي هي موضوع علمه دون أن يردف إلى ذلك بالضرورة عملية تحديد العلم التي ينكب على تلك الظاهرة فإن نقد الأسس التي تتركز عليها المعرفة النوعية الخاصة بعلمه لا يتسنى إلا بالاستناد إلى ضبط خصائص الظاهرة التي يتخذها العلم موضوعاً له، معنى ذلك أن حدّ موضوع العلم قد يستغني عن حدّ العلم لكن حدّ العلم ذاته لا يكون أبداً في غنى عن حدّ موضوع العلم، وتأويل هذا في مقامنا أن اللسانيات يتعين في حقها أن تعرف

الظاهرة اللغوية أكثر مما يتوجب عليها أن تعترف نفسها، ذلك أن تحديدها للحدث اللغوي هو الذي يعطي ذوي النظر المعرفي المادة التي منها يستخلصون تعريفهم لعلم اللسانيات من موقع النقد التأليفي الكاشف لأصول المعرفة المخصوصة.

ومعلوم أن اللسانيات لم تكن أسبق المعارف البشرية إلى اتخاذ الظاهرة اللغوية موضوعاً للبحث، فهي لا تستمد شرعيتها المعرفية من اكتشاف مادة العلم وتكون تستقيها من علة أخرى نيتها في مقامها. والحاصل في هذا المضمون أن ما نختص به اللسانيات في حدها لموضوعها الذي هو الظاهرة اللغوية لا يتكشف إلا متى استصفينا من تاريخ الفكر البشري مقومات تعريف الحدث اللغوي كما استقر عرفه عليه.

ومما يتحرى فيه المشتغل بقضايا الحد فصل عناصره بعبء نظمها على منوال من الشباين النوعي سواء أكان المعرفون، من ذوي الاختصاص، حريصين على تمييز العناصر المركبة للحد أم متوسلين بالمجموع زاهدين في ضبط خصائص الأجزاء، وفي وسعنا أن نقرر منذ البدء قانوناً تعريفياً يرتكز على فصل منطقي بين هويتين تتوزع إليهما العناصر الداخلة في تركيب الحد: هوية الأجزاء التي تنضاف على تعريف الظاهرة تعريفاً عضوياً إذ تحصر معطيات البنية الذاتية. ثم هوية العناصر التي يتألف منها تعريف الظاهرة وظيفياً بحيث تقدر منزلة الأجزاء المساهمة في تركيب الكل من حيث تحويل البنية الذاتية إلى وظيفة إنجازية.

لقد كان اللغويون - ممن بصطلح عليهم اليوم بعد نشأة اللسانيات وحصولها على استقلالها المعرفي بفقاء اللغة، يصنعون المسلمات المنهجية فيستقي منها الفلاسفة ما به يؤلفون النظرية اللغوية الكلية، وبهذا التقدير بدأ أن حفظ النشأة من ضبط فلسفة اللغة تزيير إذا ما قيس إلى حظ الفلاسفة، وقتما حرص اللغويون عبر تاريخ الفكر البشري على استيفاء حقهم في الشطير المجرد إلا زواد الحضارة العربية الإسلامية وهو ما أبتناه في غير هذا المقام.

على أن القدماء - لغويين وفلاسفة - قد انتهوا إلى أسس نظرية غدت منطلقات في حد الظاهرة اللغوية يصدر عنها الجميع بلا استثناء، وهذه القواسم المشتركة هي التي تعيننا في الشياق المحدد إذ منها تستشف القضية النظرية أساساً.

فلقد اطرء في العرف البشري تعريف اللغة بأنها جملة رموز متواترة بين أفراد

المجموعة البشرية التي تتحوّل بفعل الرابط اللغوي إلى مجموعة فكرية حضارية، وهذه الرموز سواء أكانت ملهمة إلهاماً أم منبثقة انشاقاً فإنها تمثل ضرباً من التسليم التضميني بين مستعمليها، ثم إنها ترتبط فيما بينها بقوانين، وبفضل هذه القوانين تنصهر الرموز الجزئية في شبكة من القواعد المجسمة لبناء اللغة الكلية.

وحيث إننا نغنى في هذا السياق بالمنطلق الفكري أكثر من عنايتنا بمظاهره الإجرائية فإن القضية الأساسية تكمن في موقف القدماء من تلك القوانين التي تحدد مسيرة اللغة وصيرورتها. فلقد كان موقفهم إزاءها آتياً هو إلى السكون أقرب منه إلى الحركة، وهذا ما يفسر تصوّرهم لطبيعة القواعد اللغوية إذ اعتبروها - بضرب من التسليم المسبق - أنها قواعد قاهرة وبقارها تتجسج نحو البقاء، وهكذا تعاملوا معها فكرياً على أساس أنها ذات سمة أبدية.

والطلاقاً من هذا الاعتبار اشتهرت كل الدراسات اللغوية فيما مضى بما أصبح يسمى «النظرة انضغوبية» نسبة إلى مبدأ المحافظة على «صفاء» اللغة، ذلك أن القدماء كانوا يعتبرون أن كل تغيير يطرأ على قواعد اللغة إنما هو انتهاك لأبدية قوانينها، فهو بالتالي تجرُّ على اللغة وتسلط على أهلها فيكون شأنه بمنزلة البدعة، وفي كل بدعة عدول وانحراف. وما إن يظهر الشذوذ حتى تنبهر المقاييس التقنية التي تنطلق من الموقف الزجري لتتخذ من «المعيار» حق زجر «الاستعمال».

ولقد ترجمت هذا الموقف من اللغة توازيع عدة مطلقها أن القدماء حدّدوا اللغة بحدود الظاهرة الكلية: تركبها أجزاء تتألف فتتفاعل عضوياً طبق الشئ المقترة والقوانين المستنبطة، وأتى عدول عن النمط القائم بحلّ انتافر محلّ الائتلاف فتندك الصورة الكلية وتفكك الظاهرة في بنائها فتتخرم وظائفها بالخرام أعضائها.

أما تلك التوازيع فمنها موقف المفاضلة بتصنيف مراتب الاستعمال اللغوي إلى منازل سُلمية والحكم لبعضها على بعض، ومنها الموقف الأخلاقي وبه يرتبط سلم التقييم ارتباطاً متناسباً مع مراتب الإقصاح ودرجات حذف «المعيار»، بل من الحضارات الإنسانية ما جاءتنا بنصوص صريحة اقترن فيها - عند مفكريها - تحريف اللغة بالخراف الخلفة.

فالجاء بين المواقف التي اتخذها الأسبقون حيال الظاهرة اللغوية في معيارها واستعمال الإنسان لها متجسّم في أنها مواقف «تقويمية» تحرص على



إرجاع المنحرف قوياً والمعوج مستقيماً، وفي أنها تقييمية تجري أحكامها في ضوء سلم القيم الذي تستند إليه. وبهذا التقدير تُنعت اليوم دراسات الأقدمين أو المتأخرين مسلّكهم بأنها معيارية، والقصد أنها تحتكم إلى المعيار فترسخ الاستعانة إليه.

فهذا إذن أول الركنين في تعريف القدماء للظاهرة اللغوية وفقاً للقانون المنطقي الذي أسنقناه والذي يدور معه كل حدّ تعريفّي على محورين: محور الهوية الذاتية ثم محور الهوية الوظيفية. فتن أذعنّت تصورات القدماء لطبيعة اللغة إلى حاذبية القانون، والقاعدة، والسّنن، والمعيار، فماذا كان الرابطة الجامع بين تصوراتهم للركن العملي التطبيقي من الظاهرة اللغوية، تعني وظيفتها؟

لقد كانت الفكرة المضردة حول وظيفة الظاهرة اللغوية متمثلة في أنها تعمل على كشف ما في الفكر البشري من معاني وتصورات، فغايتها من الوجهة الوظيفية التعبير عن عملية التفكير لدى الإنسان بما يفضي إلى تطابق مضمون اللغة مع مادة العقل. ذلكالام في التصور القديم يُعدّ إجمالاً كالوعاء تنصهر فيه مضامين الفكر وما يصدر عنه من تجليات، واستناداً إلى هذه المنطقتات اعتبر الأسلفون أنّ إماطة اللّام عن مخزون الفكر هي عنة وجود اللغة وغانها القصوى في نفس الوقت.

كذا يترأى مدار التصور القديم كأمأ في اعتبار الحدث الكلامي مرآة تنعكس خلالها صور التفكير. ثم تنكسر على سطحها منافذ الفكر الإنساني المتاعي إلى إدراك مضامين ذلك الفكر المجرد على حدّ ما تنكسر أشعة الضوء على الصّانح المصقولة. وبهذا النمط تتكشف اللغة عن عمليتين: عملية تصوير الفكر المتكلم، وعملية الفكر المنفهم لمادة الفكر المتلغة، فقد تصور القدماء أنّ اللغة لوحة ترسم منعطفات الفكر الإنساني في إيلاعه وتقيله.

فما عسى أن تكون ثمرة هذه التقديرات المبدئية لدى رواد الفكر اللغويي الأسلفين؟

من هذا التحديد يمكن الجزم بأنّ علاقة اللغة بالفكر في تصور القدماء تتحدد حدلاً بما يؤول إلى معادنة متسلسلة مؤذاها أنّ اللغة هي التفكير يتحرك ليحرر نفسه فينزل ثم يدرك نفسه بنفسه.

ونمثل هذه المعادلة قضيتين: الأولى: أن التطلع إلى محتوى الفكر متعذر خارج حدود اللغة وبالتالي فإن اللغة سبب تتوسل به إلى الفكرة. وحيث إن هذا السبب ضروري متحتم فإنه من حيث الاعتبار والتقدير قائم مقام ما يتمخض عنه وهو الفكرة.

أما القضية الثانية فتتمثل في أنه لا تفكير بلا لغة ولا لغة بدون تفكير وهذا مرماه الأكلام بغير محتوى، فما لم ينظر على مضمون فهو لغو كتصويت غير ذي معنى، ويثبت من المعادلة نفسها أن علاقة اللغة بالتفكير علاقة إجرائية وعلاقة انعكاسية في الآن معاً: هي إجرائية لأنها تتسلط على الخارج فباللغة يفهم الإنسان غيره مادة فكره. واللغة هي التي تنجز عملية الإدراك الخارجي ثم بها أيضاً ينسني لتفكير المتكلم أن يفهم مادة تفكيره، فإذا بالتأطوق يستحيل مادة الإدراك شأنه في ذلك شأن المنطوق به.

هكذا ساد لدى القدماء اعتبار اللغة ظاهرة كونية ذات تجليات متعالية: هي في ذاتها كيان علوي متسام، وهي في وجودها الأكمل صفاء خالص ونظام مني. أما الكلام - هذا الاستعمال الذي يجريه عليه المستخدمون لها من أبناء آدميين - فهو تجسيد لها. وفي كل تجسيد حدٌ ونحدد يحدثهما فاعل التجسيد على ما وقع عليه فعله، بهذا المسلك نزع الماضون إلى أن يسبقوا على اللغة خصائص الإطلاق فمزبوا بينها وبين فكرة الروح تقريباً مجازياً عند الوضعيين منهم، وحقيقياً عند الغيبيين، والكل مجمعون على أن الموجود المطلق إنما هو مطلق لأنه منحدر من قبلي الوجود المادي: قيد الزمان وقيد المكان، وإذا قد اعتبرت اللغة روحاً والاستعمال تجسيدا فقد عُذَّ بمنزلة حلول المطلق في حيز المادة: إذا نزل من برزخه حلت به عوارض الزمان والمكان فآل إلى ما نزل إليه المادة في الوجود: تأكل فانهلال فقتل. واللغة ما إن تحل في العبارة حتى تدعن إلى تلك الاقتضاءات، وهذا ما يفسر كيف أن الإنسان - في تقدير السائقين - يشوه اللغة إذا يستعملها فيكون الكلام منخأ للغة على حد ما يدنس التجسد الأرواح.

عن هذا الذي أسلفنا نتج مبدأ جوهرى في التفكير اللغوي القديم مداره أن اللغة في شكلها التجريدي هي أساس كل تنظيم، فيكون المعيار هو الأصل بينما يكون الاستعمال فرعاً عليه فهو عارض من عوارض التقدير والاعتبار.

وإن قد بان المنطوق المبدئي الذي على أساسه حدد الفكر البشري قديماً تصور الظاهرة اللغوية، ثم اتجلت المستخلصات النظرية التي يفضي إليها ذلك التصور بالضرورة فإنه بوسعنا استجلاء مقومات الفكر اللغوي الحديث في تعريفه لغة وضبطه للعلاقة الحاصلة بين قطبي الثوران: قطب المعيار وقطب الاستعمال. وليكن استجلاؤنا مثلاً مبدئياً للثنائية المنطقية التي تفصل حد الظواهر بواسطة رسم بناها عن حدها بواسطة ضبط وظائفها كما سلف أن أوضحناه.

فأما من حيث التعريف الباطني الذي يتركز على كشف التركيب العضوي للظاهرة في مكوناتها فإن النظريات اللسانية المعاصرة على اختلاف وجهات التقدير المبدئي بينها وافتراق مناهجها في المعالجة التطبيقية قد احتفظت بقدر مشترك من المنطلقات التعريفية لعل معظمها قد سن فواعده باعث الرؤية اللسانية المعاصرة في محاضراته على منابر جامعة جنيف فيما بين 1907 و1913، غير أن تحرر الفكر اللغوي الحديث من قيود التصنيف النظري الضيق هو الذي أضحي بإمكاننا من إجراء التحليل النقدي لنقف به على المقررات المعرفية التي تربط مضمون العلم اللغوي بقواعد التصور الفكري فيتوافد بذلك النقد العلمي مع العلم النقدي الذي هو قوام فلسفة المعارف.

وأول ما نتوصل إلى استنباطه عنى النهج المعرفي هو أن مكونات هذا التعريف العضوي للغة في الفكر اللساني الحديث متدرجة، تتضافر وتتكامل في حركة تصاعدية منحناها من الجزء النوعي إلى الأجزاء المتمايزة ومن هذه إلى الكل النسقي، وسنبيته.

لقد أقامت اللسانيات جوهر تعريفها للظاهرة اللغوية على مفهوم العلامة من حيث هي دليل لا يدل في بدته بمقومات رمزية وإنما يكسب دلالة باتفاق عارض يضي عليه قيمة الرمز دون أن يحوِّله إلى رمز، ولئن جرى على لسان المختصين وغير المختصين تعريف اللغة بأنها جملة من الرموز فما ذلك - على تقدير - إلا من باب المجاز في اللفظ والشعة في الاستعمال لأن للرمز خاصيات محددة تنفي عنه جزءاً غير يسير من الاعتبار كاتخاذ صورة الأسد تعبيراً عن مفهوم القوة وصورة السيف تعبيراً عن العدل والتجسيم الخمس تعبيراً عن أركان الإسلام، فكل ذلك من باب الرمز لحصول القرينة بين الدال والمدلول كما سنبيته في (حد

العلم). أما اللغة فهي - في مكوناتها المبدئية - مجموعة من العلامات تترابط فيما بينها ترابطاً عضوياً، ومعنى الارتباط في هذا السياق أن العلامات تحكمها علاقات من التوافق أو التقاطع، وعن الاختلاف أو التضاد، ومن التناظر أو التباين، مما ينشئ بينها شبكة من القرائن تتجاذب أطرافها أو تتدافع فتتحوّل الروابط إلى نظام من العلاقات تتجاوز أفقياً وتترابك عمودياً فإذا هي نسيج متكامل الأبعاد.

هكذا نفهم الأسس النظرية التي تسوّغ لنا ما يتواتر في عُرف اللسانيات من اعتبار اللغة مجموعة من العلاقات الثنائية القائمة بين جملة العلامات المكوّنة لرصيد اللغة ذاتها، وعندئذ نستطيع أيضاً ما دأب عليه اللسانيون من تعريف العلامة بأنها تشكّل لا يستمدّ قيمته ولا دلالة من ذاته وإنما يستمدّهما من طبيعة العلاقات القائمة بينه وبين سائر العلامات الأخرى.

غير أن مبدأ القيمة الإخبارية الذي يصدر عن وجود العلاقات بظل متعذراً ما لم تنتظم تلك العلاقات ذاتها انتظاماً يؤهلها لمقابلية التصنيف، وليس للساني من مهمة في خانة المطاف سوى استبطان الشبكة التصنيفية التي تقوم عليها الظاهرة اللغوية مما يتيح له استطلاع مقومات الانتظام الداخلي عبر اكتشاف التواميس المحددة لبنية اللغة والمحرّكة لوظيفتها في آن معاً.

ونعلّ هذا الأسلوب في تصوّر علاقة عالم اللسان بموضوع علمه هو الذي جعل رواد بعض التيارات في تعريفهم الظاهرة اللغوية يتوسّلون بمفهوم البنية مرجحين بذلك عنصر الهوية العضوية على الماهية الوظيفية، والذي نستطيعه - ونحن على درب التنظير المعرفي - هو أن حدّ اللغة بأنها علامات مننظمة قد حتم إرساء مفهوم البنية من حيث هي كأي يقوم على ظواهر مترابطة ان عناصر ماهية كل عنصر ووظيفته ورفق على بنية العناصر فلا يتعيّن أحدها إلا بعلاقته بالعناصر الأخرى.

أما التعريف الوظيفي للظاهرة اللغوية فقد تأمّن في اللسانيات المعاصرة - على اختلاف مشاربها - انطلاقاً من ملاحظة استقرائية وقف عليها رائدها الأول في مطلع القرن ثم تدفقت وتكاملت بتعاقب الأعلام وتوالي النظريات -

ففي البدء نلاحظ أن اللغة تقتضي بالضرورة قوانين تسيّرهما وتحفظ انتظامها، لكن استعمال اللغة لا يتوقف على معرفة واعية لتلك القوانين، ومنطلق الأمر في قضية الحال أن الحدث الكلامي يُكتسب تلقائياً عن طريق «التحصيل بالأمومة» غير



أن هذا الاكتساب الأمومي سرعان ما يتحول إلى ضرب من الإدراك الخفي لقوانين تلك اللغة، ذلك أن الظاهرة اللسانية من شروطها الأولية أنها عقد جماعي يلتزم به الفرد ضمناً بعد أن يحدق استخدام ما تنص عليه بنوده الصوتية والنحوية والمعجمية والدلالية.

لذلك كله اتسق العرف اللساني محدداً للغة وظيفياً بأنها أداة الإنسان إلى إنجاز العملية الإبداعية في صلب المجتمع مما يطوع تحريك التعايش الجماعي إلى مؤسسة إنسانية تتحلى بكل المقومات الثقافية والحضارية.

لكن لما كانت اللسانيات تنشئ منزلة العلم الكلي في تقرير حال الظاهرة اللغوية مبنية بالحدث العيني وقاصدة إلى الحقائق الكونية أفلا يتعين على ذوي الاهتمام من المختصين بنظير الأعماق المعرفية لعلم اللسان أن يتعقبوا تجليات الحدث الكلامي عسى أن يستنبطوا النسلك الرابط بين التعريف العضوي والتعريف الوظيفي للغة! أو قل منسبلاً ما هي الأسس المنطقية التي تجيز صيرورة «الشيء» إلى «وظيفة» بل ما الذي يقنع على صعيد المجردات الذهنية انقلاب «العلامة» في مقامنا هذا إلى «رسالة إبداعية»!

إن أصل كل علامة هو مبدأ «التشكيل» لكن أصل التشكيل هو توقر صورة حسية تدرك عبر إحدى قنوات الحواس الخمس من البصر والسمع واللمس والشم والتذوق، فإذا ارتبطت هذه الصورة الحسية باصطلاح ما بين طرفين متخاطبين على أقل تقدير نشأت «العلامة».

فإن يشترط في هذه الصورة أن تكون «حسية» فلأن التشكيل انصوري في ما تدركه الحواس لا يدخل تحت حصر في هذا الوجود، لكن الصور التي تقترب بدلالة يتعارف عليها الناس في تعاملهم بها واستعمالهم لها عدد مخصوص لا يتعدى، على الأقل من الناحية النظرية - إدخاله تحت الحصر.

فهذا إذن ما يجعل العلامة تفصح عن وجودها بمجرد ارتباط «الشكل الحسي» بمبدأ «المواضعة»، أما هذه المواضعة نفسها فممكنة التحقق مع كل قناة حسية إذ الشرط فيها قيام الاصطلاح حولها، ولئن بدا بيناً كيف يمكن لأحد أن يوضح غيره على جملة من الأصوات إذا فاء بها دللت على معنى يحدده سلفاً، أو يوضحه على أن صورة مرسومة بالخط إذا رفعها أفادت خيراً معيناً فكذلك يجوز



التواضع على أشياء لا تكون قناتها السمع كما في حالة التصوير ولا البصر كما في حالة الصورة المرسومة خطأ، وإنما الذمُّ مثلاً كما في طريقة (بريل) للكتابة بالحروف البارزة، أو الذوق كما لو عقدت اتفاقاً مع أحد مجالسك أنك إذا أدت على جمع حضور لديكما قهوة ظاهرة «الحلاوة» فمعناه تيسير المحاورة والجنوح بالمفاوضة نحو فضّ المشاكل المبسوطة وإذا أدت قهوة مرة المذاق فمعناه التعسر والمضايقة.

وليس متعذراً أن يقوم اصطلاح مماثل حول طبيعة الراحة التي تظلفها من القوارير النافثة للمعطورات لتدلّ بها على أشياء تحددها سلفاً، فيكون السُّم هو قنّة الخطاب «العلامي».

ولكنّ العلامة قد تعدّد أو تتكاثر فلا تبقى إشارة فردية تقوم بذاتها ولذاتها بحيث تفضي إلى دلالة معزولة، فإِنْ هي تعددت وارتبطت بجنسياتها ارتباطاً متصلاً بنوعية الدلالات التي تعيدها جميعاً تحوّلت إلى شبكة من العلاقات، وعندئذ تنشأ «بنية» تكون حصيلة الدراج العلامة في نسج مماثل. وقد تظّل البنية الناشئة فريدة معزولة، وقد تعدّد وتتكاثر ضمن ارتباطات جديدة بينها.

ويتضح ذلك في مقامنا بما تنبي عليه اللغة فهي في ركنها الأول أصوات، والأصوات علامات دالة يطلق عليها مصطلح الصوتيات (الفونيمات) وهي تترايط مشحمة في تكامل بحيث تشكل بنية هي «البنية الصوتية»، وكذلك الألفاظ إذ تولّد «البنية المعجمية» والجمل إذ تفضي إلى «البنية التركيبية» ومن كلّ ذلك تنبع «البنية الدلالية».

فالبنية إذا تعددت وصارت بني بتماسك بعضها إلى بعض تماسكاً كثيفاً ثم ارتصفت أفقياً وعمودياً في تجاور حيناً وتراكب حيناً آخر تأسست منضدة متكاثفة لها طواعية الإذعان إلى قوانين علم التصنيف المعرفي. وعندئذ تتحوّل البنية المترابطة إلى «نظام».

غير أنّ النظام هو الآخر ينطبق عليه ما انطبق على البنية والعلامة فقد يكون وحيد الجانب، فريد البعد، بحيث تتغلق دائرته على جنس مادته الأساسية، وقد يكون متعدداً متضافراً وهذا شأن اللغة: فهي في طبيعتها الأساسية نظام صوتي

اصطلاحاً يستند إلى البنى الأربع الآتية المذكور. الصوتية والسعجية والتركييبية والدلالية. ولكونها في تحققها وإنجاز مستعملها لها تستدعي شبكة من الأنظمة المتعددة كل واحد منها يفعل فعله في تحقيق الرسالة الأدائية فإذا بالدلالة حصيلة تصافر أنظمة إذا كان النظام الكلامي أهمها فإن سائرها يواكبها مكملاً إليها. فمن ذلك النظام التبري ويسمى «فوق» المقطعي». ومن ذلك أيضاً النظام السياقي والنظام الإيحائي ونظام المقام الذي يتدرج فيه التخاطب باللغة...

فالنظام إذا تعدد فصار أنظمة ثم كانت تلك الأنظمة متكاملة تنصهر في نسق متوالم حصلنا عنده على «جهاز» وبهذا الاعتبار تعد اللغة جهازاً، ومعظم أن شرط كل جهاز أن تكون حركته الكلية حصيلة انسجام متواقت بين آليات مختلفة كمحرك السيارة إذ تتضمن فيه حركة الآليات المتنوعة: آلية البنزين وآلية الكهرباء وآلية الهواء وآلية الماء إذا توقرت.

فعل تعاضد الأنظمة المختلفة داخل الظاهرة اللغوية مما يحول لها اكتساب صورة الجهاز هو الذي يعينه المنظرون حين يصفونها بأنها نظام من الأنظمة، غير أن الذي يختص به الحدث اللساني هو أنه جهاز غير ميكانيكي فآلياته الكامنة فيزيولوجية وعصبية ونفسية وإدراكية، أما آلية الظاهرة فهي تواصلية جماعية، ولذلك فإن الجهاز اللغوي في ارتباطه بوظيفته التي هي الإيلاج يتحول إلى مؤسسة، وبما أن هذه المؤسسة تقوم على عقد ضمني بين أفراد المجموعة البشرية المتألفة بحيث يمثل الفرد لبود العقد الجماعي أكثر مما يتصرف فيها بالاحداث أو الإلغاء فإن المؤسسة اللغوية تصبح بمعناها الأشمل «مؤسسة اجتماعية» كما في تعريفات اللسانيين منذ نشأة علمهم.

هكذا إذن يثبت لنا كيف نستطيع أن نؤسس من الشاحية المعرفية ارتباط الحد العضوي بالحد الوظيفي في شأن الظاهرة اللغوية أيًا كانت نجياتها النوعية، وهو ما يفضي إلى حل الإشكال المبسوط سابقاً: كيف تتحول «البنية» في الحدث اللساني إلى «وظيفة» وكيف تؤول «العلامة» إلى «مؤسسة».

وبوسعنا الآن أن نتقل هذه الضرورة الجدلية إلى سلسلة من المعادلات التحويلية تكون:

صورة × قناة حسية - تشكّل.

شكل × مواضعة = علامة.

علامات × علائق = بنية.

بنى × تنضيد - نظام.

أنظمة × نسق - جهاز.

جهاز × وظيفة = مؤسسة.

مؤسسة × عقد جماعي = مؤسسة اجتماعية.

فما هو - على صعيد فلسفة العلم ونظرية المعارف - المحصول المبدئي الذي جاءت به اللسانيات في تعريفها للغة إذا ما قررن بما استقر عليه العُرف لدى رؤاة الفكر اللغوي القديم وقد أجملنا القول فيه.

لقد خرجت اللسانيات باللغة من حصار اعتبارها ظاهرة انعكاسية كالكتلة من القيم تصدر عن ذاتها لتعني نفسها بنفسها وهو مدار تعريف الكلام من زاوية علاقة اللغة بالفكر، وحيث فكّ هذا الحصار المتوارث فإن اللغة أصبحت تتوزن قبل كل شيء في إطارها الأدائي الذي هو المحوّل الحيوي لها، ويمكن أن نقدر على هذا الأساس أن اللسانيات قد أبرزت تعريف اللغة بوظيفتها التي هي الإبلاغ، ثم لما عملت على تفسير تحقّق هذه الوظيفة انكبّت على فحص المقومات الشكوبية فأردفت إلى التعريف الوظيفي تعريف اللغة بنيوياً فكتملت حلقة الدائرة منطقياً من حيث أسس الحد.

فاللغة تُعرّف كلياً بالغاية التي تتحقّق بواسطتها، وبهذا الاعتبار ينتهي كلّ تصوّر للغة أو إدراك لها إلا في سياق ترابط يفقّد بين طرفين يتجاوران بالكلام ويتفاعلان فيه. وإذا تُعرّف اللغة بغايتها ينتفض في حقّها أن تكون هي نفسها غاية: إنما هي وسيلة أداء، هي مظنة تركيبها الرسالة الدلالية الجامعة بين شخصين على أقلّ التقديرات العددية.

وهكذا كفّت اللغة عن أن تكون ماهية مجردة وأصبحت ظاهرة بشرية شأنها شأن سائر الظواهر الإنسانية غير المادية، كما كفّ الفكر البشري عن اعتبارها

«روحاً» يتجسد في الكلام الذي هو الاستخدام التعبيري لها بحيث ما إن نترنل فيه حتى تتدنس كما تتدنس الروح بحلوها في الجسد، فأبوم - مع اللسانيات - لم يعد ممكناً أن نبحث عن علة وجود اللغة أو شرعية بقائها في غير الحدث التعبيري، فالكلام - من حيث هو الإنجاز الفعلي للغة - يعد الإطار الشرعي لحياة الظاهرة اللسانية.

ولما انصبّت الرؤية العلمية الحديثة على الحد بالوظيفة أكثر من الحد بالبنية العضوية، مما حوّل لنا اكتشاف الانسلاخات المعرفية التي تتوالّد في سلسلة معادلاتها الأبعاد الوظيفية انطلاقاً من المكونات الذاتية الأولى، فإن اللغة قد غدت وحدها الكفيلة بإعطاء المرء مقوماته الإنسانية عبر تمكّنه من إجراء العملية التواصلية، ولو رمنا استغراق تعمق الأنطولوجي لقلنا إن اللغة هي العنصر الجوهرّي في إخراج الإنسان الفرد من عزّله الوجودية، وهي العنصر الفاعل في تلطيف حدة انقطاع تجربة الإنسان عن تجربة أخيه الإنسان إذ كأنما تغدو اللغة نقطة تقاطع الوقائع المعيشة وبالتالي مركز التقاء الفرد بالفرد، وليس شيء من هذا ممكناً بغير الإنجاز الوظيفي للغة.

لقد أسلفنا في بداية هذا الفصل كيف استقرّ العرف في الفكر اللغوي القديم على عقد علاقة مخصوصة بين المعيار والاستعمال مدارها أن المعيار - وهو القانون أو القاعدة أو النمّز أو النمط - هو سيد الاستعمال، له عليه حقّ الطاعة فإن لم يمثل فله عليه حقّ الزجر، فالاستعمال تابع والمعيار متبوع، والمعيار مستقر والاستعمال محمول حملاً على الاستقرار فإن انجذب إلى العدول عد ذلك انحرافاً يذّن بفساد اللغة.

أما وجهة نظر اللسانيات فإنها تنضي إلى تقدير معاكس، وصورة ذلك أن تعريفها للغة كما تبيّن مقام - حسب رأينا - على فلسفة غائية أكثر مما هو مقام على فلسفة عليّة، ولذلك نستطيع أن نحلّ المنهج الاختباري محلّ المنهج الحتمي في تقدير صبرودة اللغة عبر الزمن، وهكذا يتلخّص انقلاب الأسس المعرفية من فلسفة ماهية اعتنقها فئة اللغة القديم وسار بهديها معتبراً أن للظاهرة اللغوية حقيقة ماقبلية يسبق الجوهر فيها الوجود، إنني فلسفة وجودية بموجبيها لا تتحدّد للظاهرة حقيقتها إلا بعد إدراك كينونتها الإجرائية عبر تشكيلها المنجز.



فطبعي أن يكون الأصل في منظور عالم اللسان عند تعامله مع موضوع علمه وهو اللغة إنما هو الاستعمال وأن يكون المعيار فرعاً عليه، وهذه «الأصلية» التي للاستعمال هي من ضربين: أصلية بالزمن وأصلية بالاعتبار، فأصلية الزمن ترتبط بأصل النشأة المعرفية إذ من بديهيات الأمور أن الشيء في الوجود سابق لعلمه، واللغة - أيًا كان اللسان الذي تتشكل فيه - قد وجدت قبل أن يعقلها العقل فيضع لها علماً هو علمها لأنه «علم» اللغة، فالتناس يتكلمون قبل أن ينسوي منهم من يستنبطون قوانين كلامهم وهذا معناه أن الاستعمال من حيث النشأة في الوجود يسبق المعيار.

وأما أصلية الاعتبار فتتمثل في أن اللسانيات تحتكم إلى الاستعمال في أمر تقرير المعيار أكثر مما تحتكم المعيار في شأن الاستعمال تحكماً مطلقاً، وهنا نقف عند عتبة إشكالية تكاد تواجهنا بإخراج معرفي: كيف السبيل إلى أن نفاهم بواسطة اللغة لو لم يستقر أمرها على معيار يوضح له الاستعمال؟ فإن جعلنا الاستعمال قِماً على المعيار أفلا ينتفي مبدأ الانتظام المطرد داخل جهاز اللغة؟

وإذا وقفنا على هذا التساؤل المبدئي فإن محاولة حله نقودنا بالضرورة إلى أن نعرج على القضية التي تندرج ضمن عناقيد البحث اللساني في واقعنا المعرفي وهي معركة الوصفية والمعيارية لا من حيث هي غاية في سياقنا هذا وإنما من حيث ارتباطها بمشكل علاقة علم النحو باللسانيات.

إن حسم هذا الإشكال المزدوج لا يتسنى إلا بأن ندخل في عوامل التقدير ثنائية الآنية والزمانية باعتبارها أداة توصل منهجي يقضي إلى صقل المنظور المعرفي.

إن الحقيقة العلمية التي لا مراء فيها اليوم هي أن كل الألسنة البشرية ما دامت متداولة فإنها «تنطوي»؛ ومفهوم التنطوي هنا لا يحمل شحنة معيارية لا إيجاباً ولا سلباً، وإنما هو مأخوذ في معنى أنها تتغير إذ يطرأ على بعض أجزائها تبدل نسبي في الأصوات والتركيب من جهة ثم في اندلالة على وجه الخصوص، ولكن هذا التغير هو من البطء بحيث يخفى على الحس الفردي المباشر، انهم إلا بوعي لغوي يصبح فيه الحدث اللساني مقصداً لذاته فيتضح عندئذ ما لا تتجلى مراسمه إلا خلال السنين.



فاللغة البشرية لا تتوقف عن التغير إلا إذا انقطعت عن الاستعمال فعدت  
اللغة ميتة تُدرس كحقائق تاريخية «أثرية» شأن عديد اللغات التي نعرفها اليوم  
بالدراسة المختصة لا بالممارسة، غير أن هذا «التغير» الذي تدّعي له اللغة  
يختلف في درجته وكثافته بحسب عوامل عديدة ولكنه أساساً بحسب اتقانها من  
الوجود الطبيعي إلى الوجود المعقلي، فما دام الناس يتحدثون باللغة على فطرتهم  
فإن حركة التغير اللغوي تبقى هي الأخرى على سبيلها فلا يحدها حاجز فإذا  
أدركوا من الحضارة ما به تنشأ لديهم العلوم والصناعات ظهرت المؤسسات المعرفية،  
وانبثقت بينها مؤسسة النحو من حيث هو العلم الكلي الذي يقبض على أزمة  
المؤسسة اللغوية لديهم، وعندئذ يظهر «المعيار» بعد أن كان نواويس خفية تتحكم  
في اللغة فيدّعي لها المستعملون دون وعي لها ولا إدراك، فوظيفة النحو إذن هي  
الخروج بالمعيار من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل أي بتحويله من وضع  
النحو إلى وضع التحقق.

وعندئذ يصبح المعيار حكماً على الاستعمال له عليه حق التوجيه والاعتراض  
ثم التقويم والرجوع، فالاستعمال ناموس يستمد قوته من عامل الزمن والمعيار  
يستمدّها من قيم تتجاوز الزمن، وكذا كان الشأن في تاريخ اللغة العربية كما سبق  
لنا أن حللناه في غير هذا السياق ذلك أن قيام النحو ذاته ليس إلا إقراراً بسلطة  
الزمن على اللغة. وفي تاريخ الحضارة العربية كل الدلائل على أن النحو قد نشأ  
انطلاقاً من وعي بحتمية التغير الظاهري، على الظاهرة اللغوية وهذا التغير في طبع  
الظاهرة، غير أن حركته كانت من التباطؤ بحيث خفيت على الحس الفردي  
والجماعي مثلما تخفى بعض الكائنات على العين المجردة، فلما ظهرت عوامل  
الضغط الحضاري بعيد الإسلام تسارعت حركة التغير فأصبحت بادية للحس، ولم  
بعد كشفها رهين التحقيق المجهرية فطفت عندئذ حساسية الوعي بقانون التغير  
الحيوي في المؤسسة اللغوية على سطح الأبنية العلوية المنظمة للمجتمع.

فالنحو في تاريخ العربية وإن كان قائماً على محاولة تنظيم اللغة بعقلنة أبنائها  
الداخلية فإنه لم يكن يرسم لنفسه غاية الكشف الموضوعي لأسرار الظاهرة اللغوية  
بقدر ما كان أمثالاً لاقتضاعات خارجية عن اللغة دعت إلى التحكم في نزوعها  
الطبيعي نحو التغير والتبدل، لذلك قام النحو - لا منظماً للغة أساساً - وإنما كإجراء  
لجموح التفاعل بين المؤسسة اللغوية وناموس الزمن الطبيعي، فحافظ تنظيم اللغة

في تاريخ الحضارة العربية هو عفاندي حضاري، فكان النحو في أصل نشأته امتثالاً دينياً مذهبياً أكثر مما كان تطلّعاً من تطلّعات الفكر نحو عقنّة الحدث اللساني.

ثم إن علم النحو لما كان في جوهره معيارياً: يؤكد في ذاته قانون «ما يجب»، فإنه ينضمّن في متعلقاته بالاستيعاب الحتمي إقراراً بأنه تقنين مغاير لما هو كائن بالفعل، أو لما هو صائر بالقوّة، فالنحو إذن وازع يردع طبيعة الأمور في فطرتها الخلقيّة. شأن كلّ القوانين الوضعيّة في الحياة الجماعية. ولذلك فهو محاولة تقيد حركيّة الضيرورة الزمانيّة، لذلك يجوز لنا أن نقرّر بأن النحو - في تاريخ الحضارة العربيّة - هو موقف لا من اللغة ذاتها وإنما هو موقف من خصائصها الملازمة لها، وأبرز تلك الخصائص التغيّر والاستحالة، فالنحو إذن موقف من تغيّر اللغة وليس موقفاً من الظاهرة اللغويّة في حدّ ذاتها: لها أو عليها.

كلّ ذلك يحيز لنا البتّ بأنّ علم النحو في نشأته من حيث هو اعتراض معياري على الظاهرة الطبعيّة فإنه إقرار لها واعتراف.

فالمعيار يضغط بثقله على حركة التغيّر فيشدها شدّاً حتى لكأنّها اللغة تتوقّف عن كلّ تبدّل، وهذا يصدق على كلّ الأنسنة، فإذا انضاف إلى ثقل المعيار ثقل آخر ازداد الضغط وتباطأت حركة التغيّر كما ندي حصل في تاريخ الحضارة العربيّة الإسلاميّة عندما تضافرت على المؤسّسة النحويّة قيم المؤسّسة الأدبيّة، ولكنّ مبدأ الضيرورة لا ينقطع بحكم انصوائه تحت سثة المال، والذي يحكمه ويمسك بمقوده إنّما هو الاستعمال، ومهما ضوّلت طاقته وبدا إذعانه تحت صورة المعيار فإنه فاعل فعله على المدى البعيد. وهنا على وجه التحديد يتضح خطّ انفصال بين اللسانيّات وعلم النحو: فنلكت تقرّر للاستعمال بحق مراجعة المعيار وذاك يقبض على الاستعمال أنفاسه تحت وطأ المعيار الذي هو في أصله وليد الاستعمال.

نقد أسلفنا في مطلع الفصل أنّ اللسانيّات لم تكن أسبق المعارف إلى اتخاذ اللغة البشريّة موضوعاً للبحث وهي بذلك لا تستمدّ علّة وجودها من اكتشاف مادة جديدة في المعرفة الإنسانيّة. فالنحو - بمفهومه الأعمّ - أسبق إلى اتخاذ اللغة موضوعاً للعلم، ولكنّ اللسانيّات وإن شاركتها مادة العلم فإنّها قد غيّرت أسلوب تناولها، والعلوم إذا اختلفت في المنهج تباينت في التهوّة، وهذا هو الذي أكسب اللسانيّات شرعية العلم المستقل بذاته، وفوام العلوم ليست فحسب مواضيع بحثها

وإنما يستقيم العلم بموضوع ومنهج، فاللسانيات - كما سبق أن أفصنا فيه - لا تنفي علم النحو ولا تنقصه، بل إن وجودها متوقف قطعاً على وجوده إذ لا معنى للبحث اللساني ما لم تستبط نظام اللغة عن طريق استخراج مؤسستها النحوية، فنسبة ما بين النحو واللسانيات كنسبة ما بين علم الأخلاق وعلم الاجتماع في شجرة الفلسفة، النحو قائم على «ما يجب أن يكون» واللسانيات قائمة على «ما هو كان».

وإذا كان تقييد المعيارية إلى الإنسان هو النحو، فإن ممثل سوسولوجية اللغة هو «النحن» بمعناه الأولي الذي هو خروج عن النمط وتجاوز للمسطر المرسوم وعدول عن «القاعدة» السكونية إلى السنة المتحركة المتغيرة.

ولم يكن النحن في تاريخ التفسير اللغوي إلا مراوحة الحدث اللساني في صلب الزمن بصرف النظر عن الشحن المعياري الذي فرض أن نسمى انقذارة بالأحكام انقاذة بها لا بمنظومتها الذاتية. وهكذا سمي التغير لحناً بعد أن شحنت النقطة دلالتاً بالتهجين كما سُميت ظاهرة التحول فساداً.

فقضية النحن تعود في جوهرها إلى الإقرار بشذوذ الموقف المعياري من الظواهر الطبيعية المواكبة للغة. فهو في ذاته «شهير» بنساز التسلط التحكيمي على حيوية الكائن الحيوي.

هكذا نفهم كيف أن اللسانيات إقرار للنحو وتجاوز نه في نفس الوقت هي جنيس المجهر الإلكتروني في العلوم البيولوجية: كل ما اكتشفناه بواسطة المجهر انعكس في ذاته ولكنه جزء من الحقيقة جاء المجهر الإلكتروني ليكمل بعض أجزائها الأخرى، ومن أدراكنا أن مجهر آخر لا يتبق يوماً فيورينا من حقائقنا البيولوجية ما لا نقدر، ومن حقائقنا اللغوية ما لا نعلم.

## الفصل السادس

### في بنية العلم: الأنساق الدلالية

من الحقائق الشائعة أن الكون تنتظمه شبكة من الظواهر وأن علاقة الإنسان بتلك الظواهر تنبني على التبصّر والإدراك، ومن هذه العلاقة ينشأ مبدأ الدلالة، والدلالة في ذاتها ظاهرة مركبة فيها فعل الإدلاء بالدلالة وفيها فاعل ذلك الفعل وفيها متلقية، ثم إنها تتنوع إلى أصناف تكون بمثابة الأنظمة المتميزة، ونصنيفها هذا يرجع إلى طبيعة العلاقة المعقودة بين فعل الإدلاء بالدلالة والعقل المحرك لمضمونها. وجملة هذه الأصناف في الكون ثلاثة:

الدلالة الطبيعية وفيها يقرن العقل حقيقة ظاهرة بحقيقة غائبة متخذاً من الأولى دليلاً يستدل به على الثانية وسند الاقتراح هو ما يعرفه العقل من «ظائع» الأمور بحيث لا يتخذ من الشيء دليلاً إلا إذا عرف أنه السبب الطبيعي لما يستدل به عليه فنكون علاقة الدال بالمدلول علاقة سبب بنتيجته والعلّة بمعلولها كأن يستدل الإنسان بما يلاحظه من خصائص تظفر في الجو عنى ظواهر تنتج طبيعياً لتحدد حالة الطقس والمناخ، فإذا رأى السماء وقد تلبدت سحباً تسمى له القول إن عارصاً سيمطر، فإن كان من العارفين بشؤون الأنواء وطائفت عشرته في اختبار التقنيات الطبيعية أمكنه أن يميز السحاب المسطور من السحاب المؤذن بعواصف الرياح وهيجان الرمان بل منهم من إذا أمعن النظر في السحب وتبصر مواقع بعضها من بعض مدققاً كثافة تراكيها - تنبأ بما قد يصحب الأمطار من حجازات البرد.

ومن هذا النمط ما يعتري جسم الإنسان من ملامح يستدل بها الناظر على أعراض صحية قد يربطها بأنسائها الطبيعية كأن ينحط سحوباً أو كدرة أو اصفرار بشرة أو هزالاً فجئياً فيربط بين ما لاحظته وما هو علّة طبيعية له، فإذا بالأعراض



التي هي نتائج لأسباب تتحول قرائن وأمارات يستدل بها على عللها فتغدو هي نفسها عللاً إدراكية بما أن العقل يتخذها عطية ينتقل عليها مما عرف إلى ما لم يكن يعرف وهو عين الانتقال من المعلوم إلى المجهول.

فهذا النصف من الدلالات هو الذي يستند في انكون إلى ما يسمى بالافتراض الطبيعي ومنه يتولد نظام دلالي سمته أنه نظام سببي لأن عناصره ترتبط فيما بينها ارتباطاً عالياً. وبهذا الاعتبار نسمى أن تتأسس على هذا النموذج من الدلالات علوم بأكملها، والعلوم في هذا السياق مأخوذ في معناه المتشعب إذ يدخل فيه كل منظومة معرفية اتسقت معاييرها في الوصف والتحليل والاستنباط، فمما يمكن ذكره شاهداً على ارتكاز العلم على قرينة الدلالات الطبيعية ما يعرف اليوم بالرصد الجوي وهو علم استقرائي في حقيقته، استكشافي في ثمرته، إذ منطلق الأمر فيه تتبع حركة الأنواء وضبط سيرورتها الراجعة ثم تقرير حال مصيرها على حسابات من الاحتمالات العالية، وكثيراً ما تطلق على ثمره هذا العلم الفاظ لا تكشف في شيء طبيعته السببية وإنما تنعته بما يلحقه بضروب التنجيم فيقال مرة «الكهانات» الجوية ومرة أخرى «النبؤات» الجوية، وهي مراوحة لطيفة بين «الكهنة» والنبوة.

ومن طينة هذه المعارف شعبة من أهم شعب العلوم الطبية، بل هي أهمها لأنها كالمفتاح لها ولذلك خلط الناس كل فروع الطب بها ونعني علم الأعراض وهو الذي موضوعه الاستدلال على الأمراض بأماراتها: ما كان منها بادياً على الجسم والأعضاء أو ما كان للسائل أن يتفاه من تقلبات النفس وتبدل المزاج أو ما نسمى حصراً من مواطن الأرجاع وتسرب الآلام. ومن بالغ خطر هذا الفرع من المعارف الطبية عند الناس الطب نفسه لأن مداره انكشف عن المجهول. وهو المرض الذي هو «العلة» السببية - بواسطة المعلوم من القرائن والأعراض، وليس عفواً أن سمي هذا الفن من أفتان شجرة الطب بعلم «العلامات». ويعبر عنه بمصطلحات كلها مشتق من الأصل «يوناني اسمايون» ومعناه العلامة فيطلق عليه:

Sémiotique-Séméiologie-Sémiologie.

ومنه «العلم» الذي يتخذ تلك العلامات في ذاتها موضوعاً للبحث:

Symptomatologie.



أما الصنف الثاني من أصناف الدلالات في الـكون - بعد الدلالة الطبيعية - فهو صنف الدلالة المنطقية وفيه يتحول الفكر من الحقائق الحاضرة إلى حقيقة غائبة عن طريق المسالك العقلية بمختلف أنواعها، وتعد هذا الضرب من الدلالة بالمنطقي يرجع إلى أحد وجوه التحصيل في مفهوم «المنطق» من حيث هو متصور مطلق ومن حيث هو مصطلح معرفي يُرَدَّف إليه لفظ «العلم» فيكون «علم المنطق».

ومنذ القديم تنوعت تعريفات علم المنطق بحسب وجهة التأكيد الأعلى مضمون العملية الإدراكية هي، أم على حادة المعرفة، أم على الغاية النفعية سواء في تقصي العقل سبل التحري فيما قُدم له أو في بحثه عن مسائل العصمة عندما يجري هو بنفسه عملياته البرهانية.

فمما استوعبه علم المنطق من حدود تعريفية البحث في مراتب التجريد من المحسوس إلى المجرد الكلي وعليه تدور المعقولات التي هي العناصر المعرفية في أي علم من العلوم، فيكون المنطق متماثلاً مع ارتقاء العملية الإدراكية التي للعقل وعلى هذا اعتُبر قانوناً. وقد حوَّصل ذلك ابن خلدون في قوله: «أوضحوا قانوناً يهندي به العقل في نظره إلى التمييز بين الحق والباطل وسموه بالمنطق، ومُحصل ذلك أن النظير الذي يغيد تمييز الحق من الباطل إنما هو تلذهن في المعاني المنزعة من الموجودات الشخصية فيجرّد منها أولاً صوراً منطبقة على جميع الأشخاص كما ينطبق الظان على جميع النقوش التي تُرسمها في طين أو شمع، وهذه مجرّدة من المحسوسات تُسمى المعقولات الأوائل ثم تجرّد من تلك المعاني الكلية إذا كانت مشتركة مع معانٍ أخرى وقد تميّزت عنها في الذهن، فتجرّد منها معانٍ أخرى وهي التي اشتركت بها، ثم تجرّد ثانياً إن شاركها غيرها وثالثاً إلى أن ينتهي التجرد إلى المعاني البسيطة الكلية المنطبقة على جميع المعاني والأشخاص ولا يكون منها تجريد بعد هذا، وهي الأجناس العالية وهذه المجردات كلّها من غير المحسوسات هي من حيث تأليف بعضها مع بعض لتحصيل العلوم منها تُسمى المعقولات الثواني» (المقدمة: 514).

ومما دارت عليه عملية تعريف المنطق مبدأ ضبط المعايير التي يختبر بها العقل مدى سلامة الإجراءات البرهانية الحاصلة لديه فيكون في غايته تلك أداة التحري بغية القبول أو النقص، وفي هذا الصدد يؤكد الفارابي أن «صناعة المنطق تعطي بالجملة

القوانين التي شأنها أن تقوم العقل وتسدّد الإنسان نحو طريق الصواب ونحو الحق في كل ما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات والقوانين التي تحفظه وتحوطه من الخطأ وانزلال والغلط في المعقولات، والقوانين التي يُمتحن بها في المعقولات ما ليس يؤمن أن يكون قد غلط فيه غلطاً، وذلك أن في المعقولات أشياء لا يمكن أن يكون قد غلط فيها أصلاً وهي التي يجد الإنسان نفسه كأنها فطرت على معرفتها واليقين بها مثل أن الكل أعظم من جزئه (...)، وأشياء أخرى يمكن أن يغلط فيها ويعدل عن الحق إلى ما ليس بحق، وهي التي شأنها أن تُدرك بفكر وتأمل وعن قياس واستدلال؛ ففي هذه دون تلك يضطر الإنسان الذي يلتصق الموقف على الحق اليقين في مطلوباته كلها إلى قوانين المنطق.

ويستطرد الفارابي في إيضاح أن قوانين المنطق هي آلات بيد العقل كالمعامل الحسية التي بيد الإنسان مما تختبر به المحسوسات فيقول: «وأيضاً فإن القوانين المنطقية التي هي آلات يُمتحن بها في المعقولات ما لا يؤمن أن يكون العقل قد غلط فيه أو قصر في إدراك حقيقته تشبه الموارد والمكاييل التي هي آلات يُمتحن بها في كثير من الأجسام ما لا يؤمن أن يكون الحس قد غلط فيه أو قصر في إدراك تقديره، وكالمساطر التي يمتحن بها في الخطوط ما لا يؤمن أن يكون الحس قد غلط أو قصر في إدراك استقامته وكانبركار الذي يُمتحن به في الدوائر ما لا يؤمن أن يكون الحس قد غلط أو قصر في إدراك استدارته». (إحصاء العلوم: 53 - 54).

ونكّن أحد مفاهيم المنطق قد ضبط - لا على أساس العمئية الإدراكية مجردة، ولا على أساس التحري في ما هو حاصل فعلاً - ونكّن على أساس إنجاز العملية الاستدلالية التي بها ينتقل الفكر من المعلوم إلى المجهول وهو ما نحن بصده في أصناف الدلالات. وقد ضبط ابن سينا بهذه الغاية غرض علم المنطق فقال: «المراد من المنطق أن تكون عند الإنسان آلة قانونية تعصمه من أخطائها عن أن يضل في فكره. وأعني بالفكر ما هنا ما يكون عند إجماع الإنسان عن أمور حاضرة في ذهنه منصور أو مصدق بها تصديقاً علمياً أو ظنياً أو وضعاً وتسليماً إلى أمور غير حاضرة فيه (...). والمنطق علم يتعلم منه ضروب الانتقالات من أمور حاصلة في ذهن الإنسان إلى أمور متحصنة». (الإشارات: 23 - 24).

وعلى هذا الأساس ألح الغزالي عندما حضر علم المنطق بتصنيفه معيار العلم

إذ جعل مداره البحث في مسائل العبور من المعلوم إلى المجهول عبوراً تحكمه مقاييس مرتبة لا تكذب إن احترمت ولا ترحم إذا انتهكت، فنية متحدثاً عن فحوى تأليفه "أن مضمونه تعميم كيفية الانتقال من الصور الحاصلة في ذهنك إلى الأمور الغائبة عنك، فإن هذا الانتقال له هيئة وترتيب إذا روعيت أفضت إلى المطلوب وإن أهملت فصرت عن المطلوب"، (ص 35 - 36).

غير أن ما يندرج ضمن هذا الصنف من الدلالات الكونية - وهو صنف الدلالة المنطقية بالمعنى الذي يشع له مفهوم المنطق كما أوضحنا - ينوزع فيه مسلك الانتقال من الحاضر المعلوم إلى الغائب المجهول فتتعدد نماذجه بحسب قدرة المعلوم على أن يتحلى بحلية الأمانة الكاشفة عن مدلولها. ويمكن أن نحصر هذه النماذج في ثلاثة مسائل كبرى: مسلك البرهان القاطع وهو الذي ينفذ بقبوض المنطق العقلي الأول، وكل مستنداته مستمدة في أصلها من يدائه العقل ومسلمات الحسن ومصادرات الفكر بحيث إذا قلت إن محمداً أكبر من علي وإن علياً أكبر من خالد لزم أن تسلم بأن محمداً أكبر من خالد، أو إذا سألت عن جنس الحاضرين فأجبت بأن بعضهم ذكر وعرفت أن بينهم إنثاً.

وهناك مسلك القرائن الراجحة وهو الذي قلما يفضي إلى يقين قاطع وإنما قصارى أمره أن يفضي إلى تسليم ظني ولذلك نصطلح عليه بمسلك الترجيحان، ومن هذا الباب ما يقوم به كل محقق عدلي أو مفتش جنائي وكذلك ما يجريه أي مستنطق قضائي: كل أولئك بمسكون في البدء بمعطيات هي في منزلة «العلامات الدالة» وبواسطة القرائن المنطقية يستكشون «مدلول» تلك العلامات وهم في سعيهم ذلك إنما يبحثون عن اقتران مسبي يربطون فيه بين شواهد حاضرة - أو في حكم الحاضرة - والحقيقة التي غابت لأنها انجسبت وراء ستائر الزمن المنقضي، ولئن كانت المرة هذا الاقتران العلني ظنية فإنه يظل محققاً لوجود الدلالة بين شاهد هو دالها وحقيقة هي مدلولها.

ونائب المسلك في هذا الصنف من الدلالة الذي هو صنف الدلالة المنطقية - بعد مسلك البرهان القاطع ومسلك القرائن الراجحة - هو مسلك الاستدلال الرياضي وفيه يتوخى العقل سبيل ما صادر عليه أو افترضه ليشتدّه فدرجاً يرتقي به من المعلوم فرضاً إلى المجهول تقديراً، فيكون كل ما تقدم من معطيات هو بمثابة

العلامة التي يتعين أن يستدل بها على مدلولها وهو الحقيقة الرياضية، ولما تعاضل مفهوم البرهان المنطقي بمفهوم الاستدلال الرياضي صح أن ينشأ ما يعرف بالمنطق الصوري الذي هو نهاية التجريد في الكليات الذهنية.

والذي يشدنا إلى هذا النموذج في سياق حالتنا هذه إنما هو اعتبارنا معطيات «المشكل» الرياضي دوال تهدي إلى مدلولات؛ فإذا سألت عن العدد الذي إذا ضربته في خمسة وأضفت إلى الحاصل خمسة ثم قسمت على خمسة وطرحنا خمسة حصلت على خمسة فإني أستخذ من كل مفصل من مفصل سوالي علامة دالة تتطافر مع سائر العلامات ليتحدد المطلوب كما لو رسمت ذلك على المنوال الرمزي فكتب:

$$أ \times 5 = ب$$

$$ب + 5 = ج$$

$$ج : 5 = د$$

$$د - 5 = 5$$

ثم تتدرج بالعمليات المعهودة عن طريق الاستبدال ثم عن طريق المعاودة التعويضية حتى يتحقق لك أن (د = 10) وأن (ج = 50) و(ب = 45) فتعرف عندئذ أن (أ) - وهو العدد المطلوب - إنما هو تسعة.

فما اصطلاحنا عليه بالدلالة المنطقية تراه إذن يفود إلى تأسيس نظام صوري يظل دوماً نظاماً سببياً سواء أترخينا فيه مسائل العقل انخاض أم مسلك التوليد الرياضي.



أما التصنيف الثالث من أصناف الدلالات في الكون فهو صنف الدلالة العرفية وفيها لا يتسنى للعقل البشري من تلقاء مكوناته الفطرية ولا الثقافية أن يهتدي إلى إدراك فعل الدلالة إلا إذا ألم سلفاً بمفاتيح الربط بين ما هو دال وما هو مدلول، وهذا الإلمام ليس بفعل انطبعة ولا هو من مقومات العقل الخالص، ولكنه من المواضع التي يصطنعها الإنسان إما بإعمال الروية أو باتفاق السلوك لذلك يتفاوت رعي الفرد أحياناً بهذه المواضع ضمن الحياة الجماعية.



ولئن تبيننا في الفصل الماضي كيف تنشأ عملية الاقتتران العرفي في حقل النظام اللغوي انطلاقاً من مفهوم العلامة فإن الذي تبيّنه الآن في معرض البحث عن هوية الحقائق الدلالية هو أن الاقتتران بين الدال والمندول في الأنظمة العرفية - واللغة أحدها - ليس اقتتراناً سببياً إذ لا توجد قرينة عقلية بين العلامة وما وضعت دليلاً عليه، وإنما تنشأ السببية من عامل خارجي هو فعل الاصطلاح أي التواضع على ما اتخذت العلامة أماراً له.

فالدلالة العرفية تنشأ نظاماً علامياً ولكنه ليس نظاماً سببياً وفي هذا يختلف عن نظام الدلالة الطبيعية ونظام الدلالة المنطقية، ولكن علة الاقتتران تتولد بصفة طارئة بعد إحداث المواضع، وعندئذ يكتسب فعل الدلالة مطلقته لا من ذاته وإنما مما انتصق به من اصطلاح فتكون سنطته من منطقة الأعراف، ولذلك يمكن عده نظاماً سببياً من درجة ثانية. ومعلوم أن الدلالة العلامية في المجتمع تنشأ فردية فتكون نماذجها قائمة بذاتها لا يحتويها نظام متجانس بالضرورة إلا إذا تعددت علامات الحقل الواحد ثم تناسقت وتعتقدت فتترتصف عندئذ في نمط يولد للنظام. فإن يتعطر الإنسان بطيب الروائح فهذا فعل قد يكون حافزه طبيعياً أو منطقياً، أما أن يختص الرجال بأصناف من الروائح دون أخرى وتختص النساء كذلك بأصناف من الطيب فهذا من ثمار العرف، ولدلائه منطقة في المجتمع بحيث لو أن أحدهم اليوم قد تعطر بشيء من طيب النساء - خطأ أو جهلاً - ثم خرج إلى الناس بين خاصّة القوم أو عندهم لأثار بينهم الإشتاق إن رأفوا فإن لم يرأفوا فالتهمك والازدراء. وكذلك لو عرف بعضهم أن ينزل السوق مرتدياً بدلة خيطت من النسيج الذي جعله العرف الاجتماعي مختصاً ببذلات النوم، وأنحال أن لا شيء من خضع الأشياء ولا من منطق الوقائع يحال دون ذلك الصنيع. ومما ينضوي تحت سلطة العرف ما تعدّه الأمتها الحوامل في أيامنا من أجهزة الملابس توليدهن المستظرف: أغانية عليه ألوان الورقة السماوية أم ألوان الحمرة الوردية...

وهكذا تبدأ العلامة معرّنة ثم تتجمع مع جنسياتها لتكوّن نواة النظام فد لا يبلغ أي درجة من التعقيد لبساطة مركباته شأن ما يعرف من دلالة الألوان: حباً أو حنماً أو غيره، وشأن ما يصطنعه المراهقون إذ يتراسلون فيشخّذون من كيفية وضع الطابع البريدي على ظرف الخطاب دلالة معينة، واللغة الطوابع هذه هي من الشيوخ بحيث تصبح الرسالة حاملة لرسالتين إذ من وضع الطابع إن كان في الزاوية



اليمنى العلوية أم في الزاوية اليمنى السفلية وإن كان في الزاوية اليسرى علوية أو سفلية، وإن كان في وضعه قائماً أم مائلاً أم مقلوباً يُقهر أن المرسل يعاتب المرسل إليه أو يؤنبه أو يتعلّق به أو يهجره...

وقد عرف العرب في القديم إشارات اطردت في مجتمعهم فأصبحت لها سلطة عرفية عامة بينهم فمن ذلك أن الرجل منهم إذا وضع العقال في رقبته دلّ على اعترافه بذنبه، وإذا امتنع عن شرب القهوة دلّ على التماسه العفو، فإذا وضع العباءة على رأسه دلّ على الندم، فإن وضع العقال في رقبته أحد الحضور دلّ على أنه يطلب حمايته، أمّا إذا مسح كبير قوم لحبته وهو بين يدي قوم غريم فذلك علامة على الصلح. ومن هذا الباب أن الكبير عندهم يقبل الصغير في جيبه وأن الصغير يحني الكبير بتقيل يده. ولعل أطرف ما عرف عن العرب في هذا المضممار عقد الحساب فقد ذكر القدامى أنه اصطلاح للعرب يستغنون به عن التلفظ، وكان أكثر استعمالهم له عند المساومة في البيع فيضع الواحد يده في يد الآخر ويحدث حركة فيفهمه مراده من غير تلفظ تقصد ستر ذلك عن غيرهما ممن يحضرهما، كأن يجعل المرء طرف انسيبة في أصلها ويضمها ضمّاً محكماً بحيث تنطوي عقدتها فيدلّ بذلك على عقد التسعين، فإن هو ضمّ بطرف الإبهام طرف السبابة «مثل من يمسك شيئاً لطيفاً كالإبرة» دلّ على عقد الثلاثين، فإن جعل طرف ظفر الإبهام بين عقدتي السبابة من باطنها ولوى طرفي السبابة عليها مثل ناقد الدينار عند النقد دلّ على عقد الميعين على حدّ ما أفاض في ذلك الباحث إسحاق موسى الحسيني وهو يكشف عن «اللغة الصامتة».



تلك هي نماذج الظاهرة الدلالية بحسب تشكّلها في الكون وهذه التركيبية الثلاثية بين طبيعي ومنطقي وعرفي تتوازي مع بنية الظواهر في الوجود ذلك أن نظام الدلالة مندرج ضمن خاصيات الوجود البشري في علاقاته الفردية والجماعية؛ فإن يمسي الإنسان على رجله فهذه خاصية طبيعية إذ ليس من المتعذرات عقلاً أن يتحرك الإنسان على أربع كما يحصل لمن يُستعمل كأطفال الذئاب وهم الأطفال الذين تختطفهم بعض الحيوانات في بعض الأدغان ثم يعثر عليهم بعد أن نموا نمواً وحشياً... وليس متعذراً أن يتحرك الإنسان حيواً كما يحصل للمعوقين، ولا

أن يمشي على الوجهات الأربع في الأمام وفي الخلف ثم على اليمين وعلى الشمال ووجهه على قبلة واحدة كما يفعل بعض من الحيوان البري الثماني، ولكن «ضيق» الأمور حدّد أن يمشي الإنسان كما هو يمشي ولذلك عدّ ذلك من الظواهر الطبيعية.

وأن يفريق الإنسان نهاراً وبنام ليلاً فيتخذ من الأول معاشاً ومن الثاني سباتاً فهذا وإن ارتبط بمقومات من الطبيعة فإنّه من الظواهر المنطقية إذ يعدّله العقل، ولو كان من اقتضاء الطبيعة مطلقاً لما رأينا من يقضي كامل حياته في مهنة يفريق لها الليل كذا ثم يتخذ النهار مناماً.

أما أن يسير الناس في الطرقات على اليمين دون الشمال وإذا تماحكوا فأرلاهم بالسبق من كان على يمين الآخر فهذا من الظواهر العرفية إذ لا موجب له من قرينة الطبع ولا مقتضى له من بدائه العقل. ولذلك استقرّ العرف عند بعض الشعوب على أن يسير الناس في الطرقات شمالاً. وقد أسلفنا أن ما يدخل في الدلالة الاصطلاحية هو من المواضع التي يصطنعها الإنسان إما بروية من العقل أو باتفاق من السلوك، وفي كذا الحالتين يستل القرد للتسق المرتضى بين المجموعة البشرية المكوّنة للحياة الجماعية فتكون الأعراف علامات دالة بين الأفراد بحيث لا تبرز الأمانة إلا أثبت المدلول الذي هي دالة عليه.

فإذا سلّمنا بهذا التوازي بين الدلالة والإنسان عرفنا كيف أن كلّ دلالة هي ظاهرة اجتماعية وأن كلّ ظاهرة في المجتمع هي بذاتها دلالة.



وإذا قد تبين لنا ما يختص به كل ضرب من ضروب الدلالة في حد ذاته ثم ما يتحكم في طبيعة العلاقة القائمة بين العقل المدرك والقرينة المدركة في فعل الدلالة - تعين أن نساءل عن مدى المسافة الذهنية الفاصلة بين النماذج الدلالية نفسها - أفيستقيم كل صنف من الأصناف الثلاثة مستقلاً بذاته أم تتقارب الأصناف في أدائها فعل الدلالة بحيث تتصافر على وجه من الوجوه؟

إن الطريف في معضلة الدلالة على مستوى الوجود هو أن العقل يتركها كلاً غير متجوىء بحيث لا يعيها وهي في أنساقها النموذجية كما أسلفنا تبيانها إلا عندما

يتخذ من قضية السعنى - وهو جوهر إدراك فعل الدلالة - موضوعاً للنظر والتبصر بحيث يغدو حديثه كلاماً في الدلالة أي دليلاً على الدلالة.

بهذا الإيضاح يتسنى التمييز بين لحظتين من لحظات التعامل بين العقل وإشكال الدلالة، وننصطلخ عليهما باللمحة الإدراكية وذلك حين يستوعب العقل الفعل الدلالي في رسالته الخبرية استيعاباً مباشراً، واللمحة المنهجية وذلك عندما يدرك العقل كيف أنه أدرك الدلالة.

وإذا كان تفصيلنا لأصناف الدلالة إلى طبيعي ومنطقي وعرفي هو ثمرة من اللمحة المنهجية فإن من ثمارها أيضاً أننا في الإجابة عن تساؤلنا: «أفستقيم كل صنف من الأصناف الثلاثة مستقلاً بذاته» نؤكد أن هذه النماذج تتراكب بصفة تلقائية على نسق متبدل تتغير فيه عناصر التركيب وثماره.

فالنظام الطبيعي والنظام المنطقي - وكلاهما سببي كما أسلفنا - يتضافران في العملية الدلالية، ولا يوجد بناء صوري إلا وفعله الدلالي مزدوج بين طبيعة الوقائع وبداءة العقل، وإذا سلمنا جميعاً بأن الضدين لا ينتقيان وأن الجسمين لا يجتمعان في حيز واحد فذلك من مسلمات الطبع، وكذلك الأمر في كل المصادرات التي بدائها من مسلمات الوجود ومطابقها في مصادرات الرياضيات حيث يتعدّر الاستدلال - بالمعنى البرهاني - على ثبات الشيء كما يتعدّر الاستدلال على نقضه.

وترى الإنسان في حياته العادية يرندي للباسه من الأقمشة ما يختلف نوعه في مركبات نسيجه وذلك تبعاً للفصول الطبيعية صيفاً أو شتاءً، وبيعاً وخريفاً، أما تعادل هذا التداول بين نسيج صوفي أو قطني أو اصطناعي فيستمد من الطبيعة بواسطة العقل فيكون طبيعياً متطعياً في نفس الوقت.

وقد تنبني الدلالة على تراكب بين النمط الطبيعي والنمط العرفي وأصله أن الإنسان مجبول بتطوره على مشاعر إذا تعهدا العرف الاجتماعي آلت معه إلى منازل وجدانية أو سلوكية تتضافر فيها دلالة الطبع مع دلالة الاصطلاح، وهذا ما يحصل للإنسان مع الموسيقى فتأثيرها في الإنسان هو من جنّة الطبع، أما تفاعل المرء مع أنغام محددة فهذا خصيصة من خصائص الثقافة فهو مكتسب ولذلك يعدّ من دلالة العرف ويساق مع ميراث الحضارة عبر القرون.

وإذا رأيت الناس في ليومهم قد أطرد العرف بينهم أن يجعلوا الأسود غالباً على أزيائهم شتاء وأن يتخذوا الأبيض في ما يرتدونه صيفاً فإن لهذا «العرف» ما يفسره في مقومات «الطبيعة» إذ من المعلوم فيزيائياً أن الأبيض هو اجتماع كل الألوان وأن الأسود هو غيابها الكلي، فإذا «سقطت» أشعة الشمس على «الأبيض» فإن مركباتها الذبذبية والتي من بينها حزمة ما وراء البنفسج تنكسر على مثيلاتها مما يجتمع في اللون الأبيض فيرتد جزء منها بحسب قياس زاوية الميل فلا يصل إلى الجسم من وراء الرداء الأبيض كل الحرارة بل يخف بعض شحنتها؛ أما إذا تساقطت على الأسود فإنها تنفذ كثيراً حيث يغيب الحاجز الذبذبي، وهذا سر ملاءمة الأسود للبرودة والأبيض للحرارة.

وكثيراً ما يتوأكب من الأنماط الدلالية النسق المنطقي والنسق العرفي فتكون الرسالة الخبرية متشابهة في مكوناتها إذ تبدي مزيجاً من عناصر اصطلاحية تضافرت بضرب من الارتباط المنطقي مع عناصر أخرى قد تكون مستمدة من اصطلاح آخر وقد تكون مشتقة من نظام سببي. ولكن المهم هو أن المزيج الحاصل يتركب من قرائن العرف والعقل في نفس الوقت.

فلو عدنا إلى الثنائي النوني - الأبيض والأسود - وحققنا في بعض دلالاتهما الاجتماعية لرأينا مثلاً دلالة الأسود على الحزن فيما يشغله الناس من ثياب في المآتم أو ما تأخذ به الأرملة نفسها حتى يحول الحول، واتخذ الأسود أمراً على الحزن ليس إلا عرفاً من الأعراف ولكنه عرف يعقلن لارتباط السواد بالنظومة واقتران النظمة بالخوف والفرع وكل ما يشير رهبة النجوم.

غير أن هذه الدلالة لا تتقيد بعلاقة ضدية إذ دلالة الأسود على الحزن لا تتضمن بالضرورة دلالة الأبيض على الفرح وإن أطرد ارتداء العروس الأبيض ليلة زفافها، كما لا تعني أطراد دلالة الأسود على الحزن لكل من يليه.

على أن للأبيض دلالة أخرى تقترن بأرويات عندما تُرفع في معارك الحروب وهي أيضاً من الدلالات العرفية المنطقية في نفس الوقت.

ومن أوسع المجالات التي تستوعب تراكب النسقين - العرفي والمنطقي - مجال «نعبة الورق» ولا سيما في بعض نماذجها، فنكل نموذج مقومات اصطلاحية

هي التسمية «قواعد اللعبة»، وانطلاقاً من تلك الأوليات التي تصبح ضوابط مطلقة فتقبل كما تقبل المصادرات يقع تركيب أعراف بين المتلاعبين ثم استنباط النتائج المنطقية المترتبة عند كل جولة من جولات تبادل الإشارات عبر الورق. ولذلك ترى المتصاحبين يتجادلان إثر كل جولة ويضوّر الحدل بالمحاجة والاستدلال حتى يسلم أحدهما إذا انتهى رفيقه إلى البرهان المقفم.

ومن نماذج الورق ما يغدو صورة قصوى لنظام تواصلية أسسه بنية اصطلاحية وحسابات احتمالية وقرائن استدلالية شأن لعبة الـ *Le bridge* ولعبة البينوت *(La Belote)* وخاصة اللعبة المركبة منهما والتسمية: *(La belote bridgée)* وكذلك لعبة الميزاد الاعتراضي *(La belote contrée)*.

فإن أدركنا مقومات الحدث العلامة بناء على تبين أنساق الدلالة في الوجود نعين علينا استنباط علاقة الحدث المعوي بالحدث الدلالي انطلاقاً من علاقة الرمز بالعلامة.



## الفصل السابع

### في حد العلم: مقومات الحدث اللغوي

كلنا على علم بأن اللسانيات قد أقامت جوهر تعريفها لنظاهرة اللغوية على مفهوم العلامة من حيث هي دليل يكتسب قيمته الدلالية باتفاق عارض وقد سبق أن عرّجنا بالقول على فكرة الرمز نافين أن تكون لعناصر اللغة مقومات الرمزية في الدلالة، ثم أسسنا دعائم الربط بين العلامة وظاهرة اللغوية إذ توسلنا بحملة من التحولات المفهومية التي استخرجنا لها سلسلة المعادلات الضرورية.

وقادنا كل ذلك إلى مبحث الأنساق الدلالية وانتهى بنا إلى الفصل بين الأنماط مع تأكيد مبدأ التراكم فيما بينها، وهذا ما بشرح تصافر الأنسجة الإبلابية ولا سيما النسق المنطقي مع النسق العرفي.

فإن نحن رמنا الآن حل إشكالك مفهومي العلامة والرمز بالخصوص على مكونات كل منهما وذلك بغية الكشف عن أسرار الحدث اللغوي فإنه من المتعين أن نقف نقدياً على حصيلة البحث النظري مما توفقت إليه الدراسات الحديثة في انعلامية واللسانيات.

وأهم المستخلصات في هذا النطاق أن العلامة تنظوي على المقصد إذ يقتضي دستورها الدلالي توقع النتيجة في إبلاغ ما تفيد، وفي هذا تتميز من الفريئة لأن الفريئة تشمل كل شيء يدرك مباشرة فيفيد دلالة تتعلق بغيره كدلالة السحاب على المطر، واصفرار الوجه على أنه المكبد، ومنه دلالة البصمات على ذات اللص، ففي كل هذه الدلالات نحتاج إلى تأويل نعقد به بين المعلوم والمجهول بناء على القرائن كما سبق أن حللناه في الفصل السابق.

أما العلامة فإتاما تدلّ بوضع هو اصطلاح متفق عليه تصريحاً أو مسكماً به ضمناً، ولا يكون أمر المثلقي للعلامة إلا قاطعاً فإتاما هو عالم بالاصطلاح فمستفيد إذن بفحوها وإتاما هو جاهل فلا يتعمه اجتهد فيها ولا تأويل بشأنها.

على أننا نلاحظ في هذا المقام قضية فرعية عقلت عنها الدراسات العلامة انعاماً وتخصّص ما سنصطلح عليه بنسبة القيمة في ما هو جارٍ مجرى العلامات، ذلك أن حامل العلامة الذي هو دالّ كسائر الدوال يكون شاهداً على قيمتها بموجب وضع اصطلاحى، ولكن مراتب القيمة تتعدّد فتختلف باختلاف الحاجة الدافعة أو الغاية المنشودة، أي باختلاف الطرف الذي يتلقى فيه الشيء الجارى مجرى العلامة. فإذا أخذنا الورقة النقدية فإتاما جميعاً نتناولها بوجه أساسي على اعتبار أنها «قيمة» في حدّ ذاتها غافلين بحكم أطراد التداول عن حقيقة أمرها، فإذا عنّ لبعضنا شيء من الترتي انتبه إلى أنها مجرد شهادة معاوضة، فهي بتعبير مجازي «رمز» لقيمة ما، فلنقلّ هي علامة على ما اصطلاح لها عليه من قيمة، وهذا الاصطلاح هو الذي يفوض لها أمر الإدلاء بالشهادة العينية في كل مرة تتخذ فيها أداة مقايضة.

وتبرز الدلالة العرفية للورق النقدي في كل أبعادها النسبية عندما يحلّ المرء ببلد ومعه عملة لا يقبل أهل ذلك البلد صرفها، ورفضهم تصرفها معناه عدم اعترافهم بقيمتها وهو الدليل على أنها ليست قيمة بذاتها ولكنها قيمة باصطلاح، وهذا الاصطلاح كالعقد لا يلزم إلا المرفعين عليه.

ومن الظروف التي يرتفع فيها حجاب الغفلة عن المتعاملين بالورق النقدي فيدركون عندها بوعي تام نسبة القيم في ما يتعاملون به ما تعتمد إليه الدول أحياناً من ترفيع في قيمة عملتها، أو تخفيض وهو الشائع: فإذا بالرصيد غير الرصيد وإذا بالثروة تزكو أو تنقص ولا شأن لصاحبها في كل ما يحصل.

وأوضح من كل ذلك ما تتعمده بعض الأنظمة - بغية امتصاص جانب من التضخم المالى - من إبطال مربان بعض ورقتها النقدي لا سيما رفع القيمة مع الإعلان عن تاريخ دخول الإجراء حيّز التنفيذ غير تاركة للناس من الوقت لاستبدال ورقتهم إلا بضعة أيام... وإبطال مفعول العملة ليس إلا تأكيداً على نسبة القيمة، وهذه النسبية وليدة الوضع الاصطلاحى مما يجعل الورقة النقدية موضوعاً علامياً

قبل كل شيء، ولا أدل على ذلك من احتفاظها بقيمتها وإن بليت في ورقها أو نأكنت أطرافها أو امتحت نصاعتها.

أما ما أسلفناه من تعدد مراتب القيمة العلامة فيتحلى أولاً في أن لكل ورقة مالية قيمة أخرى هي غير قيمتها النقدية وتتمثل في مقدار تكلفتها الصناعية من حيث هي مُنتجٌ طباعي في المواد الخام والمصاعف التقنية، ويتجلى ثانياً في أن لكل ورقة نقدية قيمة جمالية باعتبارها لوحة فنية تحسّل رسوماً أو صوراً قلماً تخلق من اللطائف الإبداعية، ثم يتجلى ثالثاً في أن لها قيمة أثرية عند من يهوون رصد المجموعات التي انقضى عهدها، وهذه القيمة التاريخية تتناسب عكساً مع الزمن: كلما بعد عهدها ارتفعت قيمتها، وكم من ورقة نقدية بيعت في سوق هواة الجمع بأضعاف قيمتها العينية التي كانت لها أيام سريان مفعولها.

وبوسع المتعقب لنسبة القيمة العلامة وتعدد مراتبها أن يظفر بمشال بولزي مثال العملة النقدية ألا وهو مثال الطوايع البريدية فنكل مرحلة من مراحل التحليل ما يجانسها في هذا الشأن.

فهذا أمر العلامة.

فإذا جئت إلى الرمز أقيناه ينهي قبل كل شيء على الخصيصة التشكيلية لأنه بمثابة ما يقوم مقام غيره وبذلك يمتاز الرمز بإحداث وقع الصورة التي يتخذ رمزاً لها. وفي الأمثلة التي أسلفناها في الفصل السابق حجة بينة، فالتخاذ صورة الأسد تعبيراً عن مفهوم القوة، وصورة السيف تعبيراً عن العدل، والشجم الخمس تعبيراً عن أركان الإسلام، كل ذلك يدعم فكرة تحويل الشيء من دلالة بذاته على ذاته إلى دلالة بذاته على غير ذاته.

ومن شروط تحقيق الرمز طواعيته لهذه الدلالة على غير ذاته وهي طواعية مزدوجة: بعضها ذاتي بما ينبثق منه من طاقة تعبيرية أو إيحائية، وبعضها موضوعي بما يتوفر لدى المتلقي من قابلية التمثل للربط بين الرمز وما يرمز إليه، وهذان وجهان لموضع واحد إذ لا انفصال في الزمن بين قيام الرمز وحصول دلالة عند متبذه. فالعملية كالكل الذي لا يتجزأ، لأنه لو تجزأ لانعدمت فكرة الدلالة ذاتها من حيث هي فعل.

إننا بالذي قدمناه في الفصل السابق نتوصل الآن لمحاولة حسم الإشكال النظري والمتعلق بالفروق المفاهيمية بين متصور العلامة ومتصور الرمز، ونستخذ التصنيف الثلاثي للأنظمة الدلالية من جهة ومبدأ التراكب فيما بينها من جهة ثانية مصبة لتأسيس النظري الذي نبثوره.

وأول ما نبادر بتفريده أننا - وقد قلنا أمر العلامة على الوجوه المتنوعة في الدلالة بين الأداء والتلقي - نعتبر المتصور العلامي مقترناً بدرجة العرفية التي فيه، وهذا يعني أن جوهر العلامة من الاصطلاح، فهي وضع قبل كل شيء، وهذه العرفية مضمون فيها أن تكون كاملة مما يصير العلامة عرقية مطلقاً، وقد يعتربها التراكب فتستوحي قيمتها الإخبارية مما ينشئ من ذاتها فتكون دلالتها عندئذ عرقية وطبيعية بضرب من المتصاغر النسقي.

أما الرمز فأمر مفهومه الاقتران المعقول ومعقوليته تخول له الاندراج في نسق الدلالة المنطقية، وتتفاوت درجة الارتباط المعقول بما يجعل قيمة الرمز متراوحة بين الاقتران المنطقي المحض والاقتران المتصاغر، وهكذا يكون الرمز إما منطقياً مطلقاً أو منطقياً عرفياً في نفس الوقت.

وهكذا نقول إن الأصل في العلامة أن تكون عرقية كما أن الأصل في الرمز أن يكون منطقياً، ولكن قد تزود دلالة العلامة فتكون عرقية صيغية مثلما تزود دلالة الرمز أحياناً فتكون منطقية عرقية، وإذا بنا نقف على حقيقتين:

الحقيقة الأولى أن مفهومي العلامة والرمز يستوعبان معاً كل أنساق الدلالة في أنكون إذ ينصهر فيهما نسق الدلالة الطبيعية ونسق الدلالة المنطقية ونسق الدلالة العرفية، وهي الأنساق التي أطينا فيها القول خلال الفصل السابق.

والحقيقة الثانية أن هذين المفهومين ما إن تفككهما إلى المتصورات الذهنية المكونة لهما حتى نحصل على دائرتين متقاطعتين تمثل كل واحدة مجالاً دلالياً تنفرد بجزء منه وتشارك مع الأخرى في الجزء الآخر. فبينما تنفرد دائرة العلامة بنسق الدلالة الطبيعية تنفرد دائرة الرمز دونها بنسق الدلالة المنطقية ثم تشاركان في قاسم العرفية.

ولما كان المتصور الذهني مؤلفاً من مكونين متلابيين تعينت مخالطة كليهما



الآخر وهذا ما يفسر الممازجة الدائمة بين دليل العلامة وقريته الرمز، بل هذا ما يفسر زعمنا بأن أساس الدلالة هو التعرف قبل كل شيء ونعني أننا بالتعرف قد نعاكس الطبع والعقل ولكننا لا نوجب دلالة الطبع وبديهية العقل إذا ناقضتا عرفاً جزئياً، والمعهم الحاصل لدينا الآن على الصعيد النظري هو أن حدود الفصل بين العلامة والرمز تنقلص مفهوماً إلى الحد الذي تتميع معه، وذلك عن طريق عامل التعرف الذي هو المضارب الفعّال، إذ بما يتبنى عليه من مبدأ الاصطلاح تتراوح الحواجز بين أصناف الدلالة ويغدو كل شيء في الوجود دليلاً بغيره أكثر مما هو دليل بذاته، وتظل القيمة الدلالية القصوى هي التي يكون فيها الإنسان وسيطاً كلياً بين وجوده الفردي بئراً أو متقبلاً ووجوده الجماعي مؤسساً للعرف ومشروعاً للاصطلاح.

ولنا في اللغة خبر شاهد، ففيها تنصهر كل أصناف الدلالات متقونة من الكون الطبيعي إلى الكون العقلي ثم محمولة منهما معاً إلى الكون الاصطلاحي، وما نموذج التشبيه والمجاز والاستعارة إلا صورة لسلطان العرف على تاموس الطبع والعقل من خلال المؤسسة الانسانية، ألا ترى أن ذلك عند إجراء الصورة التشبيهية هو من صنع العرف، فلو أنك قصدت عند التشبيه بالأسد إلى فكرة نصلب العنق أو كراهة ما تتضوع به الفم من رائحة لما استفاد لك الأمر لعدم اطراد العرف، وإنشأن في ذلك جنيس من ينبغي أن يبور صفة الألفة وعدم النكران فيشبهه بمدحجه بالكلب، أو إذا أراد إبراز صفة الحلم ونصاعة السريرة عمد إلى تشبيه قلب موصوفه باللمنج.

ومن أجل غلبة العرف على دلالة الطبع وعلى فرائض العقل عدت الاستعارات قياسية وهي بفعل العرف تطرد في حضارة بما لا يطرد في حضارة أخرى، ولما كانت اللغة هي الذاكرة الجماعية بحيث تحمل المخزون الذهني للأمة الناطقة بها تختلف من المجازات من لسان بشري لآخر، حتى لو أنك عمدت عند الترجمة إلى نقل حرفي للمقالب التشبيهية الجاهزة من لغة لأخرى لما أفدت بل لأثرت من الشاعري ما يعاكس مضمون النص المنقول فيستقضى مقصدك من ترجمته.

هكذا قد توصلنا إذن - بعد اعتماد حصيلة الفصل السابق الذي كان مداره أنساق الدلالات في الوجود - إلى إثارة مشكل العلامة والرمز من جانب النظري، وهكذا يقودنا ما عرضناه له من حل إلى صميم قضية جوهرية تتصل مباشرة بمقومات الحدث اللغوي - موضوع هذا الفصل - وهذه القضية تخص مشكل الانتماء بين العلم الذي



يعكف على دراسة العلامة مطلقاً، والعلم الذي يتناول بالبحث الظاهرة اللغوية في المجتمع البشري وهذان العلمان هما العلامة واللسانيات.

وإذا نتطرق لهذا الموضوع المعرفي الشائك فإن مبتغانا أن نتجاوز ما استقر في أعراف الباحثين عند هذه النقطة الإشكالية المتخصصة، وهذا التجاوز يتمثل في البحث عن السند النظري والمقوم التأسيسي للحل الذي صاف حوله المهتمون من اللسانيين والعلاميين بعلاقة العلمين أمر الاحتواء هي أم من الاندراج، أم من التكامل المتباين؟

وتعود القضية في الحقيقة إلى الموقف الجازم الذي صدح به في غير نيس فردينان دو سوسير إذ سلم بضرب من المصادرة التقريرية بأن العلامة أم واللسانيات فرع عليها. ومنذئذ غدا هذا الموقف قضية خلافية.

ويلخص صديقنا الدكتور صلاح فضل المشكل قائلاً: «لعلامة تاريخ طويل نسبياً إذ بدأت كعلم في القرن الماضي على يد بيرس الذي أخذ يدرس الزمور ودلالاتها وعلاقتها في جميع الأشياء والموضوعات الطبيعية والإنسانية، ولكن سوسير هو الذي بشر بمولدها في أوائل هذا القرن وحدد موضوعها بكل علامة دالة، وجعل اللغة جزءاً من هذه العلامات الدالة، وبهذا فإن علم اللسان عنده يعتبر جزءاً من علم العلامة العامة».

ولكن الباحثين المحدثين أخذوا يعكسون هذه العلاقة ويبرزون فضل اللغة على الدلالة العلامية، فإذا كانت الأشياء والصور ومظاهر السلوك ذات دلالة محتملة وقوية فإنها لا يمكن أن تكون مستقلة إذ إن أي نظام علامي لا بد أن يكون له علاقة باللغة، فالعناصر المرئية مثلاً تقتضي رسالة لغوية كما يحدث في السينما والإعلانات والصور الكاريكاتورية وغيرها، كما أن مجموعات الأشياء في المنيس والمأكول مثلاً لا تصبح نظاماً إن لم تمر من خلال اللغة التي تعزل دلالاتها وتسميها، وبالرغم من أن الحضارة المعاصرة قد عرفت في بحر الصور المرئية فإنها لم تتخل في أية لحظة عن الكتابة، إذ يقل من الصعب تصور أي نظام مكون من الصور أو الأشياء يتمتع بدلالة خارج نطاق اللغة: فلا يوجد «معنى» ليس له اسم. وعالم الدلالات ليس سوى عالم لسان.

وبهذا الشكل فإن الباحث العلامي بالرغم من أنه يباشر عمله على مواد غير

لغوية فإنه لا يثبت أن يجد اللغة محيطة به من كل جانب، هذه اللغة الحقيقية التي تمثل عنصراً لا غنى عنه - لا كمجرد نموذج - وإنما كوسيط الدلالة. وعلى هذا فإن العلامة قد تجد نفسها وهي تعمل في ظل نوع من اللغة المتجاوزة لحدود اللغة المعروفة تمتصها وتخضع لها، ومهما تنوعت مآذنها من أسطورة إلى مقال صحفي أو إشارات مرور فإنها أشياء يتم الحديث عنها لغوياً، مما يضطر بعض الباحثين إلى أن يعكسوا في نهاية الأمر مقولة سومير ويرون أن العلامة تمثل جزءاً من علم اللسان على اعتبار أن موضوعها لا يخرج عن كونه الوحدات الدالة الكبرى.

إلا أن الرأي السائد بين الباحثين حتى الآن هو أنه إذا كانت الرسائل اللغوية تقوم بدور رئيسي في مجال الرسائل المتعققة بالتواصل الإنساني العام فإنه لا ينبغي أن تغلق بقية أنواع الرسائل التي تستخدمها المجموعات البشرية، وأن ندرس خصائصها الثابتة والوظيفية دون أن ننسى أن اللغة هي وسيلة التواصل الأولى وأن ترتيب الوسائل في الأهمية يقتضي بالضرورة توقف الأنماط الثانوية الأخرى على النمط اللغوي وإن كانت تختلف عنه بدرجات متفاوتة.

فالعلامة تضع الأسس العامة لعلم الرموز وأبنتها المختلفة وكيفية استخدامها في الرسائل بجميع أنواعها ولهذا تعد الحلقة المركزية التي تحيط بعلم اللسان الذي يقتصر على التواصل بالرموز اللغوية فحسب، وهناك دائرة ثالثة أوسع من العلامة وأعم منها هي علم التواصل البشري العام.

إن هذا العرض الدقيق لا يزيد انفضية التي أسلفنا بسطها إلا وجاهة معرفية فالذي ينقص تحليل المنظرين هو الكشف عن السبل التي تتحول بها العلامة المعزولة إلى نظام علامي دال بتماثل أجزائه وترازم علاقاته وهو ما أفصنا فيه آنفاً، كما يفتقر ذلك التحليل إلى استبيان نمط التراكب الذي يحصل بين الأنساق العلامية مما يجعل الدلالة كلاً منصهراً فيتسنى عندئذ الكشف عن العمل التي بها تكون اللغة أصل الدلالة فيغدو علمها وهو اللسانيات أمّا وتزاح العلامية إلى مرتبة الفرع.

فكنّا نعنى المقارنة اللطيفة التي عقدها سومير بين اللغة ولعبة الشطرنج ليؤكد على أن اللغة بنظامها لا بأجزائها، وعلى أن المادة التي منها تُهيأ قطع الشطرنج غير ذات قيمة: أمخروطة من خشب أم منحوتة من عاج أم مسلوقة من معدن. فالهمم هو صودة القطع ومواقعها من الرقعة ثم تحركها بحسب «قواعد اللعبة».

إن هذه الصورة التمثيلية تُعْزِي كلَّ مستأنس بالمعرفة اللسانية ولكنها لا تصمد أمام الفحص الثاقب ولا شك أن صاحبها قد فاه بها مدفوعاً بحيرة بيداغوجية وهو ينقي دروسه عنى مدارج جامعة جنيف، ومدفوعاً بوازع التيسير والاستدراج نحو تصورات ما كانت مستساعة في تلك المرحلة من تاريخ المعارف اللغوية.

فلو اتخذنا هذه المجانسة التمثيلية مرجعاً اختيارياً لتأصيل نظري لقامت أمامنا إشكالات يعسر معها التسليم الثقافي بمبدأ الفصل بين المادة والجوهر كما فعل سوسير، سواء أعلق الأمر بمادة القطع وجوهر القواعد في لعبة الشطرنج أم تعلق بمادة الكلمات وجوهر النظام في «لعبة» اللغة، إذ ماذا ستقول لو أننا افترضنا إجراء تحويلات على شكل القطع تبدأ هيئة كما يحدث بالفعل في تخريجات فنية تتحول معها أداة الشطرنج تحفة للإبداع الفني عن طريق التصوير أو التحت أو التشكيل على منوال المدرسة التكعيبية.

لَمْ لِمَ لا نفترض أن جهاز اللعبة يغيّر في شكله فتلغى صورة الملك والملكة والرخ والفرس والقلعة وكذلك البندق، وتقدم كلها في شكل قطع مكعبة تتفاوت في الحجم ويكون لكل نوع حجم يناسبه فيعرف به في موقعه ومواطن ثقافته.

بل لِمَ لا نفترض مرحلة أخرى لهذه الانسلاخات فنعمد إلى تحويل كل القطع إلى مكعبات متطابقة في الحجم ثم نصنع كل صنف بلون يعرف به بفهوم مقام السمة المميزة لنوعه ووظيفته على الحلبة.

فإذا قبلنا هذه الافتراضات - انتي لو طبقت لوجب أن نقرأ في إنجازها حساباً لما به نميز بين الجيشين أي بين المصطفين تدليلاً على قطع كلا المتباريين - ألا يجوز أن نتصور درجة من التحويلات تؤوّل معها كل قطعة إلى رقم رياضي وعندئذ يصبح التعامل مع اللعبة كالتمامل مع النظام الضوري؟

فهل تبقى عندئذ لعبة الشطرنج تماماً كما هي عليه؟

إن التحوّل عن طريق الانسلاخات الذاتية هو جوهر حياة اللغة وهذه الانسلاخات تبدأ بالشكل لتحسّ الموضوع. وعلى هذا الأساس نذهب إلى أن الكلام البشري ينشأ على اختلاط الشكل والمادة والموضوع، وما الوظيفة في اللغة إلا انصهار بين تلك العناصر الثلاثة في غير نشار.

ولخُوط ما أغرت الباحثين مقارنة اللغة بلعبة الشطرنج اتساق بعضهم إلى تخریجات فارقوا التشخيص كما حصل للعالم الدكتور تيام حسان عندما قارن - في مقدمة مصنفه: اللغة بين المعيارية والوصفية - بين ناحيتين من نواحي النشاط اللغوي: ناحية الاستعمال وناحية البحث فاستطرد قائلاً: «وحين قسمت النشاط اللغوي إلى معياري ووصفي لم يغب لحظة عن خاطري ما بين المتكلم والباحث من فروق، فالمتكلم صاحب عادات نطقية معينة يحددها العرف، والباحث صاحب منهج معين تحدد عواصل تنصل بطبيعة المادة المدروسة. وللمتكلم استجابة لقواعد يراعيها في الكلام ولا يستطيع إدراكها لا جملة ولا تفصيلاً، والباحث طريقة يصل بها إلى استخراج هذه القواعد، حتى يستطيع أن يعبر عنها بالتفصيل. المتكلم خاضع للعرف، والباحث خاضع للمنهج. والمتكلم يستخدم أدوات لا يعرفها، والباحث يستخدم أدوات تكتشف عن هذه الأدوات، والمتكلم لاعب شطرنج بمسك بانقطع ويحركها على الرقعة، ولكن الباحث مراقب للعبة. يلاحظها عن قرب، ويكشف عن قوانينها وأصول لعبها. ونشاط المتكلم معياري ولكن نشاط الباحث وصفي».

ويبدى أن متكلم اللغة بعيد كل البعد عن مسألة لاعب الشطرنج، فمستعمل اللغة بالسليقة غير واع بقواعدها مطلقاً ولا سيما في مستوى الاكتساب بالأمومة والاستخدام بالملكية، أما لاعب الشطرنج فمن المقطوع به أنه لا يمارس اللعبة إلا بعد أن يمسك - عن وعي صريح - بقواعدها كلياً.



إن منطق القضية إذن هو مبدأ تعريف اللغة بواسطة متصور العلامة إذ من ذلك نشأت عقدة الانتماء بين ما هو بحث في «العلامة مطلقاً» واللغة علامات - وما هو بحث في اللغة بذاتها، واللغة من وجه آخر ليست فحسب مجرد علامات كما رأينا. لا شك أن طبيعة العلامة اللغوية جوهرها العرف إذ ليس في أي لغة من دال إلا وكان يمكن أن يقوم بذله دال آخر من ذات اللغة أو من غير رصيدها، وليس لها من مدلول إلا وكان يمكن أن يعبر فيها عنه بغير ما هو مدلول به عليه، وغير وارد في سياقنا هذا التبديل على مقولة اعتباطية الحدث اللغوي فذاك من شائع المعرفة اليوم، ولكن الذي هو ههنا الآن إنما هو الكشف عن تواميس هذا الافتراض



التعسفي الذي منه تنفذ الدلالة، ثم ما عسى أن يفيدنا ذلك في قضٍ مشكل الانتماء بين اللسانيات والعلامية.

وبإدنى ذي بدء في هذا المقام نقرر أن مبدأ الاعتبار المحض في اقتران دوال اللغة بمدلولاتها يعد الوجه الخلفي لدعامة العرفية ضمن أنساق الدلالة الكونية، فإذا استحضرتنا ما آل بنا إليه المطاف في شأن العلامة والرمز تحقق لدينا أن الأنظمة التواصلية مبنية على مبدأ التراكم بين الأنساق الاختيارية، فأما الظاهرة اللغوية فأساسها النظام الاصطلاحي ولكنها لا تنفي تضافر النمط الطبيعي والنمط المنطقي معها، فاللغة تخرج عموماً نحو الثمائل مع متصور العلامة فتكون اللسانيات قطب الدوران في العلامة العرفية. وأما الأنظمة التواصلية الأخرى غير النظام اللغوي فشأنها أن تتأسس على ما يدل بواسطة القرائن الطبيعية والقرائن المنطقية ثم تشع مجالاتها لتمثل الروابط الاصطلاحية المطلقة. فحفظ الأنظمة العلامية - غير النظام اللغوي طبعاً - من العرفية كحفظ النظام اللغوي من الطبع والمنطق: في اللغة الاصطلاح أساس والطبع والمنطق فرعان عليه، وفي غير اللغة من الأنماط التواصلية الطبع والمنطق أصلاً وانعرف فرع عليهما.

بل لنقل إن النظام اللغوي يخرج نحو التقيد بمفهوم العلامة بقدر ما يخرج النظام العلامي نحو الارتباط بمفهوم الرمز أي نحو الثمائل مع ضائع الأمور أو بدائه العقل، فإذا استضأنا بمستخلصاتنا النظرية وقورنا القاعدة التالية: «كل رمز علامة وليس كل علامة رمزاً» تبين أن العلم الذي موضوعه العلامة يطفو في فلك أوسع من فضاء العلم الذي يخرج نحو الرمز، فتكون اللسانيات من هذا الباب المبدئي أبعد مدى وأقدر إجراء من العلامية مما يبينها معرفياً منزلة الأصل.

وليس من همنا هنا أن نحقق الأمر في المنطقات التي توخينا سبيل تقريرها على نهج المصادرة ولكن المتعقب لا يكفه أمر الاستباج إذا رامه، ولنبأخذ النظام الإشاري ذاك الذي يطلق عليه مجازاً «اللغة البكماء» أو «اللغة الحركية» فسيروا أن كل حركة من الحركات. أي كل دال من الدوال في هذا النظام الإشاري، تُتوخي فيها سبيل المجانسة الطبيعية أو سبيل الاقتران المعقول، فإن أعوزت الحيل الشجيرة إلى الاصطلاح الاعتباري أي إلى محض العلامة.

وبوسع المتعقب أن يحقق الأمر في مائر التنظيم العلامية كقانون الصرقات



ونسق الإشارات البحرية ولعب الورق بمختلف أصنافه: فإن شاء أن يوسع مفهوم النظام العلامي إلى كل نسق تواصلني ولو كان ضمن البنى الاجتماعية غير الواعية تحقق له الأمر عند دراسة نظم المصاهرة والأفراح والتمائم والميراث في كل مجتمع بشري.

في كل ذلك يظل ما استنبطناه صالحاً: الدلالات متراكبة يبدأ التواصل باعتماد السند الطبيعي فإن أعوز فبالنسق المنطقي فإن لم يفلح فبالاصطلاح العرفي.



نشر مثل لنا موضوع الرمز والعلامة مسكناً أولياً لتأسيس علاقة الاستيعاب التي للسانيات على العلامية فإن الحل الحاسم لهذا الإشكال المعرفي لا يتأتى إلا بالغوص على أسرار العلاقة القائمة بين سعة أي نظام تواصلني وطبيعة مكوناته الدلالية. والذي يجلوه الفحص النقدي في هذا الباب هو أن الأنظمة العلامية - غير النظام اللغوي طبعاً - لما كانت عناصرها التكوينية الآرني منجذبة نحو أحد الاقترانين: الطبيعي والمنطقي. فإن طاقتهما الاستيعابية من حيث الذلالة لا تشع بقدر اتساع النظام اللغوي الذي هو منجذب بطبعه نحو الاقتران العرفي، ذلك أن الجهاز التواصلني أياً كان تردده كفاءته الدلالية بقدر كثافة الاصطلاح في عناصره الأولى. وبديهي أن العلم الذي يعكف على الأوسع ينيري أصلاً والذي يعكف على الأضيق يغدو فرعاً، وتأويل هذا في مقامنا أن اللسانيات تفيض معرفياً بزماء العلامية لأن النظام اللغوي هو النظام العلامي الأوفى فهو الأصل بالتقدير والاعتبار.

فمن كل هذا التأسيس المعرفي سنشتق قانوناً نسميه قانون التناسب الطردني بين اعتبارية أي نظام علامي وسعة إبلاغه، وهو ما يقضي بنا إلى القول بأن مقبولية العلاقة بين الدال والمدلول في كل نظام تواصلني على أساس الاقتران الطبيعي أو الاقتران المنطقي تتناسب عكسياً مع طاقة ذلك النظام المعتمد في الإبلاغ، فيكون معيار الاعتباط الذي هو مرآة العرفية هو النموذج الأوفى المحدد للجهاز الإبلاغي: فكلما ثقلت كثافة التعسف الاقتراني في أي نظام إخباري نزع نسقه الدلالي إلى طاقته القصوى، فانشحنة الاعتبارية في كل واقعة تواصلية هي الموند الدائم لسعة القدرة الإبلاغية التي تلتزم فيه.

وفي أمر اللغة تنحل الدلالات تدريجياً من الخطاب إلى الجملة إلى الكلمة،

فإلى السمة المميزة الصغرى التي هي الفارق الصوتي (نعني الفونولوجي) وهذا الفارق يبدأ من الحرف بكل خصائصه إذا اختلف كلياً عن حرف آخر ليصل إلى مجرد السمة الفردية كالجهر والهمس أو الشدة والرخاوة أو الشفوية أو العنة. فكل جزء من الصفات يغدو علامة تمييزية فيعود إلى بحث علامي داخل جهاز الكلام، ومن هذا الباب يتصاغر البحث بين علم الأصوات والصوتية. أي الفونولوجيا - كتصاغره بين اللسانيات والعلامية، ويمكن الجزم في هذا المقام بأن متكلم أي لغة لا بد أن يكون له إدراك خفي بنظام صواتمها نعي شبكة سماتها التمييزية في رقائقها الصوتية.

وقد كان ياكسون صاحب الفضل في إيضاح جوانب هذه القضية إذ بين أن مشكل الترابط القائمة بين الصوتية وعلم الأصوات يتركز على طبيعة الصلة الترابطية بين جوهر وظيفة الصوت وهوية الصوت ذاته، فيلزمه يند يرى أن الصواتم ليست أصواتاً وإنما هي سمات لفظية تترايط في علائق داخلية يكتسب الإنسان بفضل الذرية القدرة على أدائها وتبينها في سياق سلسلة الكلام، وبكاد الأمر يتماثل مع ارتياض سائق السيارة على أن يقف عند كل إشارة حمراء سواء أكانت ضوءاً كهربائياً أم مصباحاً أم شارة أم شيئاً آخر. فالمهم هو أن اللون الأحمر من حيث هو صورة مجردة غير متشكلة لا يوجد إلا في صميم هذه الإشارات الفعلية.

والإنسان يكتسب الذرية على أداء الحركات المنشئة لأصوات تحمل في تموجها سماتها المميزة، كما يكتسب العمران على إدراك هذه السمات من خلال تموج الأصوات التي يسمعها. فيحسب هذا التصور الذاتي تكون السمات المميزة والصفات التي تولفها كامن في مظان الصوت الكلامي على المستوى الحركي والادائي والسمعي. ولعل هذا التصور هو الذي يوفر الثروة الملائمة في دراسة الصواتم. ويستطرد ياكسون في نفس السياق مبيهاً أن تمييز الوحدات الدلالية - إذا قورن بكل الوظائف التي يؤديها الصوت في الظاهرة اللغوية - لما كان هو الوظيفة التي يعسر الاستغناء عنها فإنه من الطبيعي أن يكتسب الإنسان أولاً وبالذات ملكة التمييز بين السمات في تحاوره مع الآخرين عبر اللغة. على أنه من الخطأ الفطن بأن الإنسان في تحاوره يوطن نفسه على تجاهل بقية خصائص الكلام، ذلك أنه يكتسب إلى جانب السمات الصوتية معيزات أخرى تتدرج في نظام علامي إبلاغي أهملها الخصائص التعبيرية والانتفعالية.

إنَّ النظامَ العلاميَّ الذي يستند إليه السامع لا يقتصر في استكمال شحنة المعلومات على أصوات الرسالة المتلقاة، ذلك أنَّ التشكيل الصوتي الذي تلبسه الرسالة يمكن المتقبل من تحديد هوية المرسل - على أنَّ السامع إذ يفارق بين نظامه الخاص ونظام محدثه يتسنى له الاستدلال على أصل مخاطبه وعلى درجة ثقافته وعلى انتمائه الاجتماعي، كما أنَّ مميزات صوته الطبيعية تعرفه على جنسه وسنه وفصيلته على المستوى الفيزيولوجي النفسي.

ثمَّ إنَّ متلقي الرسالة اللغوية محمول على أنه مدرك للنظام العلامي الذي به يفكك الرسالة فيفهم مضمونها، والإنسان يتصرف مع الخطاب المصوغ في لغته كأني مفكك لنظام علامي، أفذا الأجنبي الذي لم يمتدك مران تلك اللغة فبأنه يتصرف مع نصها تصرف المركب له، وعالم الإنسان الذي يواجه لغة هو جاهل بها تمام الجهل يتصرف كذلك تصرف المركب فيكتشف على التدرج نظام إشاراتها حتى يتوصل إلى تفكيك أي رسالة تصاغ فيها كما لو كان فرداً من أفراد أهلها.

ويستهي رومان ياكسون إلى أن المتكلم - سواء أكان مستعملاً لغته أم مستخدماً لغة اكتسبها والتم بنظامها اللغوي - يعي قطعاً الوظائف التي تؤديها مختلف عناصر الصوت، وبوعيه يحلل صورة الصوت إلى سماتها الذاتية على تعددها وتنوعها، وهو في كل ذلك يحتكم إلى مصادر معرفية في التحليل الصوتي، بها يستخلص السمات المميزة دلالتاً والذاتية تعبيرياً والمفيدة من حيث تشكيلها بذاتها.



فإذا تمثلت القيمة الأولية لنظرية الاصطلاح ضمن تناول قضايا اللغة في أنها قادتنا إلى مقولة الاعتباط في ارتباط الدالّ اللغوي بمدلوله فإنَّ قيمة هذه المباشرة نفسها قد تبلورت في أنها استحالت مفهوماً مخصصاً ولَّد جملة من المواصفات النظرية ذات البعد العميق، ومن أبرز ثمار هذه المضارحة الجدلية الولود المتداولة يهديها نقض إشكال الانتماء المعرفي بين اللسانيات والعلامية:

فباستلزام مبدأ الانسلاخات المفهومية التي أوقفنا على سلسلة المعادلات التحويلية في (موضوع العلم)، رتبنا شبكة الأنظمة الدلالية وما حققناه في شأنها

من جدلية التراكم في (بنية العلم)، ثم بما أفضنا فيه من استقراء حال الرمز والعلامة مع ما انتهينا إليه آنفاً من صياغة قانون التناسب بين درجة العرفية واتساع الطاقة التعبيرية في كل نظام إخباري ننتهي إلى تأسيس مقومات الحدث اللغوي عن طريق المقارنة العلامية، كما ننتهي إلى توفير السند النظري لأحقية المسانبات في استيعابها البحث العلامي من موقع النقد المعرفي والاستكشاف التنظيري.

## الفصل الثامن

### في مادة العلم: مراتب الظاهرة اللغوية

اتضح لنا جلياً أن اللسانيات تتعهد بدراسة العلامة اللغوية لا من حيث هي فرض في ذاته، ولا من حيث هي جزء بمفرده، ولكن من حيث هي عنصر مكون لنظام متماسك، وهذه الدراسة لا تقف عند تشخيص الفعل اللغوي في مستواه الأدنى ولكن تأخذه في مسلكه الدائري إذ تهتم اللسانيات بتولّد الحدث وبنوعه ووظيفته ثم بتحقيقه مردوده عندما يولّد رد الفعل المنشود: وهكذا يكون موضوع علم اللسان اللغة في مظهرها الأدنى ومظهرها الإبلاغي وأخيراً في مظهرها التواصلي.

وما اتضح لنا من كل ذلك لا يثنينا عن مبدئنا في تصور علاقة اللسانيات بالعلامة العامة كما جئنا، إذ بدور الانزياح على أساس أن اللساني من حقه دائماً بل من واجبه أحياناً أن يمتد به البحث إلى البنى الإعلامية المتلازمة باللغة أكثر مما للعلامي من حق أو مما عنده من واجب في أن يستوعب البنى المعرفية لظاهرة اللغوية. ولكن إذا سلمنا بأن عمود الدرس في علم اللسان هو الحدث اللغوي أفلا ينبغي التساؤل حيال مراتب تجليات الظاهرة اللغوية عن أيها التي تمثل على الوجه الأكمل موضوع العلم اللساني، ثم كيف يستلّي الفصل المعرفي بينها قبل حصر مادة العلم؟

فمما هو شائع بل مطرد بين اللسانيين أطراف المسلمات ولا سيما بين المختصين منهم باللسانيات العامة - وهي التي تتكفل بالبحث في الأسس النظرية - أن مادة علمهم ليست «الكلام» ولا «الإنسان» وإنما هي «اللغة»، وسنعود إلى ضبط هذه المفاهيم تصوراً واصطلاحاً، بل إن من اللسانيين من يشددون على طبيعة



حقلهم المعرفي فيجعلونه متقبداً بالبحث عن القوانين العامة التي لا تفارق الظاهرة اللغوية إطلاقاً في أي لسان تجسست ومع أي كلام تحققت وبأي بصر وعهد نطق بها الناطقون ودرسها الدارسون، وتلك القوانين المبحوث عنها هي التي يصطلح عليها بالكليات اللغوية كما سنبينه.

ومرامنا في هذا المبحث أن نفحص نقدياً هذه الفرضية لنسندل على أن البحث في اللغة يظل متعدياً ما لم نستقرئ أمرها من خلال كل مراتب تجلياتها وهو ما سيوصلنا إلى وضع المفاهيم في سياق الأدوات المنهجية نظرياً، والإجرائية تطبيقاً عسى أن نبرهن عندئذ على أن هذه الأدوات تماثل إلى منزلة المتصورات التأسيسية في مرددها المعرفي، وهو ما سيحتمل على إعادة بناء مفهوم الكليات النظرية.



إن الذي نعنيه بمراتب الظاهرة اللغوية هو جملة التجليات التي من خلالها يدركها العقل بحسب تصورات اختيارية متميزة وإذا نستعمل مصطلح «الظاهرة» فإننا نطلقه على جملة المستويات التصورية، ومعلوم من الناحية المنطقية أن الكليات الذهنية تتحدد بمراتب ثلاث: مرتبة الظاهرة العامة ومرتبة الظاهرة النوعية ثم مرتبة الظاهرة الفردية، وهذا مبدأ كلي يعم كونياً الأشياء والوقائع والظواهر.

فعالم النحويولوجيا يحدثك عن الحجارة فيكون في منزلة الظاهرة العامة ثم يحدثك عن صنف من أصنافها كأن يكون كتسياً أو طفلياً أو بلورياً وعندئذ يندرج حديثه في منزلة الظاهرة النوعية، أما قطعة الحجارة، هذه التي هي بين يديه، يربك إياها فتتمسها وتحاول اختبارها فهي منزلة الظاهرة الفردية.

وعالم النبات يحدثك عن شجر الخيل، ثم عن نوع من أنواعه، وأخيراً عن نخلة بعينها، وكذلك يفعل عالم الحيوان: يحدثك عن السمك أو الخيل فتتخبط المراتب الثلاث مثلما تلحظها عندما تتحدث مع عالم التربية فيصف لك شمان «الاستاذ» عامة ثم الخصائص التي يجب أن يتحلى بها «أستاذ الرياضيات» مثلاً، ويمكن أن يحدثك في أمر أستاذ مخصوص زاء ذات يوم في حصة توجيهية.

وكذا الأمر مع الظاهرة اللغوية من حيث إن مراتبها تمثل مادة العلم الذي

نحن بصدد في هذا المبحث، ذلك أن تحليلاتها الصورية تترقى من «كلام» الأفراد كما نسمعه ونحادثهم فيه، وهذه هي المراتبة الفردية ومعها يتسنى دوماً أن نقيّد الملفوظ بأن نعرفه منسوباً إلى قائله في موضع ما وزمن ما، بل هو هذا الذي يوسعنا اليوم أن نسجله على الإسطوانة الحاكية أو الأشرطة المغناطيسية. ثم تأتي مراتبة «اللسان» وتتطابق مع منزلة الوجود النوعي فكل مجموعة بشرية تتحدث بالكلام فإنما هي مشتركة في معرفة ما به تتحاور، وذلك هو اللسان إذ قد يكون لسان العربي أو الإنكليزي أو الروسي.

أما مراتبة الظاهرة العامة فيمثلها مفهوم اللغة الذي يتطابق مع جملة القوانين التي إذا أضقت صدقت على كل لسان من اللسان البشرية بل وعلى كل كلام بقوه به آدمي بأي لسان نطق.

على أن هذه المراتب الثلاث تتشكل صورياً في قالب مفاهيم منهجية تشر معرفياً رغم تعاضلها في الذهن، ومن شدة تداخل كل مراتبة مع المراتبين الآخرين ثم بر قوماً من الأقوام ولا أمة من الأمم قد خصص أهلها لكل متصور من هذه المتصورات مصطلحاً قائماً بنفسه مستقلاً بذاته، وإنما هي استعمالات منجاذبة قد يغلب بعضها على بعض عند كل مراتبة ولكن لا تتفاصل بصفة قاطعة ناهيك أنك في اللغة العربية مثلاً - تستطيع أن تتحدث عن الظاهرة في أي مستوى من مستوياتها بالمصطلحات الثلاثة: «الكلام واللسان واللغة»، وهو ما يجعل كل نطق من هذه الألفاظ صالحاً للدلالة على أي مراتبة من المراتب: فيدعي أننا إذ نتحدث عن زيد نقول: كلامه أو لسانه أو لغته. وعندما نتحدث عن العرب نقول: كلامهم أو لسانهم أو لغتهم على حد سواء، وكذلك الأمر لو تحدثنا عن آدميين كافة لأجاز لنا الاستخدام أن ننسب إليهم الألفاظ الثلاثة فنقول: كلام البشر أو لسانهم أو لغتهم. والنسب في هذا الاشتراك الدلالي هو أن هذه الألفاظ لا تتداخل من حيث هي اصطلاحات قد يضطرب إطلاقها من مستعمل لآخر - كما يحدث عادة عندما يجتهد المجتهدون في تحييز المصطلحات الفنية وتكريس استخدامها علمياً - وإنما تنعاضل مفهوماً لأن لكل استعمال تأويلاً مستقيماً، ولو استعرضت كل الاحتمالات التركيبية وهي تسعة - لأنها حاصل ثلاثة في ثلاثة - للمساير التوليد الدلالي.

فقولنا «كلام زيد» بضعنا في مستوى الحدث الفردي الذي هو فعل الكلام منصرفاً مسموعاً، ولكن إذا قلت «لسان زيد» فالمعنى أنني أقصد إلى استعماله الفردي للظاهرة النوعية التي هي لسان العرب مثلاً، فإن قلت «لغة زيد» فالمفنون أنني أشير إلى ممارسته للفعل اللغوي الذي هو خصيصة بشرية من خلال نطقه لجمل هي من مواضع المتكلمين باللسان العربي.

وكذا الأمر لو طُقت باستعمال هذه الألفاظ الثلاثة مضافة إلى الأقسام، فالمنطوق أن أقول لسان الفرس أو لسان الروم قاصداً المستوى النوعي للظاهرة، وعلى هذا المبدأ كان من معجزات الخليفة التي حشا الخائق على تدبر أمرها في البشر «اختلاف ألسنتهم» وعلى نفس المبدأ قال قائلهم «لسان العرب». ولكن إذا عن لي أن قلت كلام العرب فطبيعي أن مرامي هو الحديث عن لسانهم من خلال جملة أفعالهم الكلامية، فإن قلت «لغة العرب» فمحسوم أنني أتحدث عن الظاهرة العامة - التي هي ظاهرة بشرية كونية - من خلال تعيينها في نمط من أنماطها وهو مواضع الأمة العربية.

ولا يختلف الأمر عند الحديث عن آدميين قاطبة فالأصل أن أتحدث عنهم مضيفاً إليهم لفظ اللغة على حد ما أضيقه مجازاً إلى غير البشر قائللاً لغة الحيوان أو لغة الورود، ومنه استعمال اللفظ في الدلالة العلامية المختلفة حيث لا تصويت ولا تقطيع كأن يقال «لغة العيون»، ولكن إذا استخدم المتكلم لفظ لسان منسوباً إلى البشر فالتأويل أنه يدل على الظاهرة العامة من خلال الظاهرة النوعية إذ ما من بشر يتكلم إلا وهو يتكلم طبقاً لمواضع لسان من الألسنة، فإذا نسب لفظ الكلام إلى البشر كان قاصداً إلى الظاهرة العامة من خلال تجسيدها فيزيائياً في منطق ما هو إنجاز فعلي لنمط نوعي.

فالحاصل إذن أن ما ينشده البحث المعرفي من رسم حقول المفاهيم من خلال جدول الألفاظ كثيراً ما يتعذر عنه الإبقاء على الاستخدام الشائع، كما أن الحاصل من جهة أخرى هو أننا على مصطفية هشة ننزل الحدود فيها، انزلاق السوائل بعضها إلى بعض في حوض واحد، والسبب فيه أننا لسنا فقط بصدد استعمال اللغة لتحديث بها عن اللغة وإنما نستخدم اللغة لتحدث بها عما يمكن أن نتحدث به عن اللغة.

وحيث وحيث صرامة دلالة الدوال على مندولاتها فليكن اصطلاحنا - بضرب من العرف المقام داخل العرف - أن لفظ الكلام كما أسلفنا يفتقر بمستوى الظاهرة الفردية بحيث لا يضاف - على الاصطلاح الصارم - إلا إلى الفرد الناطق به، وأن لفظ اللسان يمثل مرتبة الظاهرة النوعية فيضاف إلى الأقوام أي إلى المجموعات البشرية المشتركة فيه، وطريف أن لا ننسى أن الألسنة البشرية عديمة الاسم، فلا يوجد لسان بشري مسمى بذاته وإنما هي كلها معرفة بالإضافة، والمضاف إليه هو القوم المتكلمون بذلك اللسان أو المواطن الذي يستعمل فيه ثم يقع تحويل الإضافة إلى تركيب وصفي قائم على منوعات يتبعه نعت، فبعد لغة الروم ولغة الصين ولغة العرب - ولفظ اللغة غالب في هذا السياق على لفظ اللسان - نقول: اللغة الرومية واللغة الصينية واللغة العربية، ثم يقع الاختزان فيقتصر على إطلاق النعت من حيث يقصد به النعت والمنوعات معاً، وعندئذ يقال: العربية والصينية والرومية.

وليكن اصطلاحنا أن لفظ اللغة يفتقر بمرتبة الظاهرة العامة فيكون في أذهاننا حان إطلاقه مضافاً ضمناً إلى البشر كافة، فإن لم يضاف فهو معرف بأداة التعريف الاستغرافية بحيث إذا قلت «اللغة» فإنك في غير حاجة إلى تخصيص، ولقد سُمي الحاجة تلك الأداة استغرافية لأنها تستغرق الجنس التي هي منه.

فإذا ما رمنا الإشارة إلى كل المراتب مجتمعة أي إذا ابتغي استيعاب القضية كلياً من خلال مفاهيمها الثلاثة: اللغة واللسان والكلام أطلقنا عبارة «الظاهرة اللغوية» كما سبق أن عيّننا اصطلاحاً.

هكذا يتيسر لنا الآن بعد فحص الإشكالات المفهومية من خلال تشابهك مع الإشكالات الاصطلاحية أن نُجري الموازنة المنتحمة بين ما هو عام وما هو نوعي وما هو فردي أي بين لغة الناس ولسان الجماعة وكلام الأفراد: فاللغة مفهوم كلي واللسان مفهوم نمطي أما الكلام فمفهوم إنجازي، ولو استبحنا التصرف في مصطلحات المناطقة بعد اقتراضها لقلنا إن اللغة جنس واللسان نوع والكلام شخص، ومن هذا السليم التصنيفي يمكن أن تستنبط مَنرجاً موازياً يماثل هذه المبادئ الترتيبية، فمتصور اللغة يحسم صورة القانون ولسان الجماعة يشكّل نموذج العرف أما كلام الأفراد فيشخص مثال السلوك.

ولئن تجوّرنا إقامة هذا المعيار التنظيمي رغم قصور هذه المفاهيم عن مرتبة



التوليد المعرفي فما ذلك إلا بموجب خاصية تميز عادة علم اللسانيات وتتمثل في أن العلاقة بين هذه المراتب علاقة مفتوحة ذاتياً وإياباً، فمن حيث نحدد خصائص الكلام نستنبط نظام اللسان، ومن حيث نلم بنظام اللسان نتقصى نواحي اللغة، ولكننا أيضاً لا نصوغ شيئاً من خصائص اللغة إلا وهو منطبق على كل لسان فمستحب بالضرورة على كلام كل فرد من أفراد المجموعة البشرية الناطقة بذلك اللسان.

وإذا قد اتضحنا مادة العلم اللساني في مراتبها التصورية فإنه بات من المشروع أن نتحسس مقومات الظاهرة اللغوية من خلال تحليلاتها في الذهن، ولتكن البداية من انعام إلى الفردي عبر النوعي.

فعالم اللسان عندما يقف على منزلة اللغة يكون هدفه المبدئي استقراء أمر الخصائص المطلقة التي ينصوي تحت حقائقها النشاط اللغوي الإنساني وهو مستوى تجريدي يتصور فيه اللساني موضوع علمه في ضوء قوانين عامة ذات اتصال بالاستعدادات العضوية والنفسية التي ترافق الإنسان المنوي مهما اختلف به الزمان أو المكان. ومن أؤكد ما يدخل في مهام عالم اللسان وهو على هذه المنزلة التصورية تعريف اللغة في حد ذاتها، وهذا ما يجعل تفكيره ذاتياً في أبعاد الظاهرة وعائناً على أسسها المعرفية.

فاللغة - بالاصطلاح الذي ارتضيناه - ليست فعلاً غريباً ولا هي محصول ماورائي إذ يديهي أن التوليد إذا عزل عن البيئة الناطقة نشأ أبكم ولو كان سوي الخلق، ويديهي أيضاً أننا لو أخذنا طفلاً حديث الولادة من بيئته وأودعناه بيئة أخرى نتكلم لساناً مخالفاً للسان أبيه نشب يتحدث بلسان القوم الذين احتضنوه كما لو كان وليد سلالته فلا يظهر في نطقه ما يربط بأصله اللغوي. وهذا ما ينفي عن اللغة أن تكون رابطة جنسية ولا عرفية وإنما هي رابطة ثقافية تؤكد روابط أسماء حضاري وبذلك تنبؤ منزلة البعد الإنساني عبر تاريخ الأمم.

ثم إن اللغة ظاهرة متشعبة الجوانب فهي في وجودها بناء صوتي لأنها في إنجازها الطبيعي تتحقق بالأداء المنطوق المسموع، واللغة أيضاً عمل فيزيولوجي إذ تقوم على تدفق عدد من أعضاء الجسم في عمل متواقت متشابك، وهي فعل إنساني بما أنها تستند إلى نشاط إرادي تتحرك بأوامره ملكات عدة. ثم إنها ظاهرة اجتماعية كما سبق لنا أن دققناه ببعض الإفاضة، ومن نتائج هذا الاندراج الجماعي



أن اللساني يتوخى منهجاً مزدوجاً في تناوله مادة علمه، فهو يدرس البنية اللغوية في جوانبها المصورية والصرفية والتركيبية والدلالية، ثم يعمل على كشف ارتباط هذه البنية بوظيفتها الاجتماعية من خلال تأثير الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية في انكسار اللغوي.

ولكن اللغة فضلاً عن كل ذلك حقيقة تاريخية وتاريخيتها من وجهين: خارجي وداخلي، فهي أولاً ذاكرة الإنسان الجماعية، يأتونها الناس على تاريخهم فتستجيب حاملة سجل حضارة الأمم حتى لكان صيرورة التاريخ البشري وقف على اللغة، وهي ثانياً كيان متطور يحمل طين مظهره بذور تبدله وانسلاخه، فجوهره انصيرورة بذاتها، ولا تكتمل دراسة اللغة إلا إذا تفاعلت دراسة البنية اللغوية والعلاقات الاجتماعية مع الأبعاد التطورية عبر التاريخ.

على أن اللغة من جهة أخرى ظاهرة عقلية تتلبس مع كل المظاهر الإدراكية لدى الإنسان، وليس من هم عالم اللسان أن يفيض في جنائيات علاقة الفكر باللغة مثلاً، يلذ للفلاسفة أن يفيضوا فيه وتكته يحسم الأمر من موقع التسليم بأن عملية التفكير غير مستقلة عن أدواتها، وأداتها هي جهاز علامي بالضرورة، فإن نعلق الأمر بالإنسان السوي فهو الجهاز اللغوي وإن نعلق الأمر بالأبكم فهو الجهاز الإشاري فإن كان الأبكم أكمه فهو الجهاز اللمسي على محدوديته.

ومن شدة التفاف القوى العقلية بالأداة اللغوية تبين اليوم أن رقي الجهاز العصبي لدى الإنسان لا يدل على شيء كدلالة اللغة فهي عنوان سمو القدرة العقلية وهي الدليل على ترابط اندارك الذهنية، ويذهب البعض إلى اعتبار أن ممارسة الكائن البشري للعملية اللغوية فيها من التعقد التركيبي والوظيفي بين مختلف المقومات العضوية والذهنية والعصبية والنفسية ما قد لا يماثله إلا تعقد نظام الكواكب وهي تتحرك في فضاءها الفلكي الفسيح.

ومما يهدي عالم اللسان إلى تملك عادة علمه واستيعاب خفاياها أن يتقصى بالدرس والتشريح تلبس مقومات العقل البشري بخصائص الظاهرة اللغوية. ذلك أن من المعطيات في هذا الباب ما إن استنقته لم ندر أهر من أثر اللغة في الفكر أم من أثر الفكر في اللغة، وتكته إذا أهمل تعذر بإهمائه فهم كنه الظاهرة اللغوية تسمماً والذي تعنيه هو مبدأ التجريد وبه قوام العقل إذ يعقل، واللغة إذ تعبر.

فلو أمعنا النظر في هذا المبدأ الذي هو أساس كل إدراك - وبالتالي فهو خصيصة للعقل وخصيصة للغة في آن معاً - لأتينا متولداً عن جملة من الملكات يكمل بعضها بعضاً وتجمع كلها في لحظة إنجاز الإنسان للحدث اللغوي، وأولى تلك الملكات ما نصلح عليه بملكة الاقتران وهي هذه الطاقة الذهنية التي بفضلها تقوم الأسماء مقام مسمياتها والأوصاف مقام موصوفاتها، فهي التي تسمح بحلول الألفاظ محل الأشياء المتحدثة عنها بتلك الألفاظ، فهذه القدرة التي للعقل البشري لا تتحقق إلا في اللغة مثلما أن الفعل اللغوي لا يتحقق إلا بهاء ويدور الأمر على ملكة الترميز وذلك بعد استبدال الدوال بمراجعها حينما يتخذ الإنسان من الأصوات علامات محل محل ما هو قاصد بها إليه.

وملكة الاقتران هذه لا تؤدي وظيفتها في ما يخص الإنجاز اللغوي إلا إذا رافقتها قدرة عقلية أخرى هي ملكة التمييز، ويتمثل عملها في أن تعدد عناصر الاقتران بين الدوال والمراجع عبر المدلولات لا يدخله الاضطراب البتة فتكون هذه الملكة بمثابة جهاز المراقبة الذي يكفل عدم التداخل بين شبكة العلامات في تطابق كل علامة منها مع ما هي دالة عليه.

والذي به تستقيم الوظيفة التمييزية في ممارسة الإنسان لسلوك اللغوي هو اتكانه على قوة عقلية أخرى تتمثل في ملكة الاستصحاب وهي الثمرة المباشرة لما يعرف بالذاكرة، ومعلوم أن استعمال الإنسان للغة هو رهين استخدامه لهذه الذاكرة على أساسها المزيج. أي من حيث هي طاقة اختزان تستوعب كل ما تقرأه تجربة الإنسان من اقتران بين العلامة ومراجعها ومن حيث هي أيضاً قدرة على الاستحضار، وهو صميم فعل التذكر هذا الذي يتنوّع مع ممارسة الإنسان للغة بأنواع ما انفكت تحير علماء النفس وخاصة في محاولتهم تعويل أوجه التذكر الإرادي والتذكر اللاإرادي، ومن المألوف لدى الإنسان أنه في بعض الأحيان بهم ينطق الكلمة الملائمة لنصورة المعنوية فإذا بالكلمة - وهي من سجله اليومي أحياناً - تخفي عنه فجأة وقد يطول احتجاجها رغم إلحاحه بالتذكر والاستحضار، وقد يحدث أن تفاجئه بالحضور في لحظة لم يكن همه عندها أن يستحضرها وتكبر ذلك من الحالات الغفارة إذ يتم الاستعمال الطبيعي للغة بانسجام ملكات الاقتران والتمييز والاستصحاب.

على أن اللغة لا تتكامل خصائصها الوظيفية إلا اتسمت بالاضراد وتلك ملكة أخرى تتم وظائف الملكات السابقة، ومعنى الاضراد أن تتلازم العلامات بمراجعتها تلازماً هو من باب الاصطلاح لا من باب الضرورة بحيث إذا طرأ طارئ على دلالة الألفاظ انفكت روابط التلازم الأول لتحل محلها روابط تلازم جديد، ومعلوم أن العقل لا يتخلى عن أي اقتران مطرد لديه اطراد الضرورة سواء أكانت ضرورة طبيعية أم ضرورة منطقية، فلا يسلم لك العقل - مهما ألححت عليه - بأن الدار لا تحرق أو بأن الضدين يجتمعان.

عن كل تلك الملكات تحصل قدرة العقل على التجريد وهو الملكة الأم، وثمرتها العملية هي اشتقاق المتصورات أو لنقل تمحيض الذهنيات، وهذا ما أطلق عليه البعض مصطلح التعميم، وربما كان ذلك من باب التيسير أو التسامح في الألفاظ، شأن ما فعله الدكتور نوري جعفر في مصنفه اللغة والفكر معتبراً أن التعميم هو تعبير لفظي مفرد يعبر عن صفات كثيرة مشتركة موجودة بين مجموعة من المسميات - فكلمة كروسي مثلاً - التي هي تجريد عن الكروسي الحادي المحسوس - هي تعميم في الوقت نفسه تنطوي على الصفات المشتركة الموجودة بين جميع أنواع الكراسي التي يتعدّد حصرها. معنى هذا أن كلمة حيوان ورجل وإنسان وما إليها تعميم اشتق في الأصل من ملاحظة مقدار كبير من الحيوانات والرجال والناس المشتركين في صفات عامة رغم اختلافاتهم الكثيرة الفردية. وذلك هو مسلك الإنسان في استخلاص المجردات بواسطة اللغة.

فهذا كله وجه مما قصدنا إليه عندما اعتبرنا أن اللغة ظاهرة إدراكية، أما الوجه الآخر فيتمثل في أن اللغة - مهما كان اللسان الذي تتشكل به، أو الكلام الذي تتحقق عليه - فإنها منتظمة، بمعنى أنها تصنع لوصف من حيث تقبل تسلط العقل عليها بانتظام، فاللغة تتميز مطلقاً بطواعيتها للإدراك أي بقابليتها لأن يعقلها العقل.

غير أن الفكر لا يعكف على اللغة بالنظر والفحص إلا بواسطة أداة لغوية وهذا يتم بفضلها في الظاهرة اللغوية من طوعية الرجوع بنفسها على نفسها حتى يصبح الخطاب موضوعه ومادته كلاهما الكلام، وهذه من قدرات الشمول في اللغة لأنها تستطيع أن تتخذ من نفسها مرآة عاكسة ترى فيها نفسها بضرب من الاستبطان على حدّ عبارة علماء النفس.

ومن أبرز مظاهر هذه النسبة الانعكاسية في طبيعة الظاهرة اللغوية أن الكلام مما يمكن إثباته كما يمكن نفيه، ولكن إثباته أو نفيه لا يكون إلا بذاته أي بالكلام وفي هذا الأمر خصوصية قصوى له تقربه في جنسه وهويته من جوهر العقل على أساس أن قضايه لا تثبت ولا تنتقض إلا بالإبراهيم، ولا يستفي البرهان إلا ببرهان فيدور الأمر على نفسه دوران الكلام على ذاته.

فانعكاس اللغة على نفسها من شأنه أن يجعل الكلام هو ذاته دالاً وهو نفسه مرجعاً، فتتصهر بصفة آلية كل عناصر الدلالة فلا يغدو دالٌ ولا مدلول ولا مرجع إلا في حد واحد متصهر بحيث تتقلص أضلاع المثلث الدلالي تقلصاً يفضي بها إلى التطابق فتغدو كلها نقطة واحدة هي مركز الدائرة المحيطة في منطلقها بالمثلث المتساوي الأضلاع.

وهكذا ينشأ الوضع والحمل كما رأينا في باب خطاب العلم.



لقد أسلفنا أن من أؤكد ما يدخل في مهام عالم اللسان تعريف اللغة في حد ذاتها وقبله أكدنا أن العلاقة بين مراتب الظاهرة اللغوية مفتوحة لأنك من أي مرتبة نفذت إليها تجئت لك خصائصها. وبما أننا قد أتينا على حد اللغة من خلال منزلة اللغة. وهو ما يمثل الوظيفة التعريفية لكل تفكير نقدي في أسس العلم. فلنأخذ نخلص إلى القول بأن عالم اللسان. وهو واقع على مرتبة المفهوم العام الذي هو اللغة. يتجه صوب البحث عن الكليات وهي تلك التوابع العامة التي لا تفارق الظاهرة اللغوية مهما تباينت عناصر المكان والزمان وهوية الناطقين.

وانكليات اللغوية غير ذات حد تقف عنده ولكن الذي يعيننا منها في هذا السياق هو ما يرتبط بمسار البحث المعرفي انطلاقاً من قضية الأنساق الدلالية التي رأيناها عند استكشاف بنية العلم واعتماداً أيضاً على مقومات الحدث اللغوي كما جلوناها في مبحث حد العلم: وسنفحص نظرتنا على نمط واحد من هذه الكليات يستجيب لمسار بحثنا المعرفي ويخص مبدأ التولد الداخلي.

فالذي يدور عليه هذا المبدأ هو التساؤل الثاني: كيف يتحول مبدأ الاصطلاح. أي الاقتران المعرفي. إلى نمط مولّد بذاته للغة بعد أن يتولد عنها، ثم كيف يتعكس هذا النسق النظري المجرد على واقع الدلالة ضمن الظاهرة اللغوية عموماً



بل ما الذي يتيح للغة بفضل محرك الاقتران العرفي أن تستغني بنفسها عن غيرها خلال وجودها وعند تبدلها تبعاً لضرورة التاريخ؟

إن مبدأ الاصطلاح لما كان القانون الغائب على خصائص الظاهرة اللغوية فإنه ما إن تستقر على قواعده اللغة حتى تصبح هي نفسها طاقة توليدية لذاتها بحيث يتسنى للإنسان التعامل مع اللغة باللغة أن يخلق بواسطة الاصطلاح الأولي موضوعات أخرى تكون - من الناحية النظرية على الأقل - غير متناهية. ذلك أن اللغة بوصفها نظاماً دلالياً فإنها تحمل في طياتها القدرة على وضع أنظمة إبلاغية جديدة - لغوية أو علامية - وهو ما يتعين به إقرار مبدأ اصطلاح الناس على أحداث الألسنة المتعددة. ومن هذا الباب أيضاً يمكن دعم ما أسلفناه من اعتبار النظام اللغوي أمّا وسائر الأنظمة العلامية قرواً عليه، وعلى هذا الأساس أيضاً لم يمتنع أن يعترف الإنسان مخاطبه اصطلاحات لم يسبق له أن عرفها ولا سبق لها أن تحاورا على أساسها لأن الشرط أن يتم الابتداء، فإذا تم الانطلاق ارتفع الإشكال فيأتي عندئذ دور تآزر الأنظمة العلامية في الإبلاغ وتركيب النمط فيكون لأكثرها منطوقية - في ربط العلامات بمدلولاتها - الحظ الأوفر.

نذلك كانت الإشارة التي لا تحمل من الاعتبارية ما يحمله جهاز اللغة - باعتبار أنها تقود إلى المعرفة الاضطرارية المباشرة على نحو معرفة الحس وتجربة الشعور - دعامة الاستناد في تولد الأنظمة الدلالية من داخل النظام اللغوي ذاته، وهكذا فإن اللغة إذا امتصت لساناً تسنى لنا بها أن نوضح على ألسنة أخرى - ولا شك أن قيام الاصطلاح اللغوي على مبدأ التولد الذاتي هو الذي يفسر على الصعيد التاريخي - وربما على الصعيد الأسطوري أيضاً - كيف انحل الإنسان البشري الأول، ذلك الأوجد المصقّى، إلى ألسنة متى.

ويرتبط موضوع الطاقة التوليدية في صلب حدث الكلام بموضوع حيوية الظاهرة اللغوية عامة، فيكون قانون الاقتران العرفي بمثابة التامز من الحيوي في اللغة: هو عبارة عن روح الخلية الحيوانية يوفر القدرة على النمو بالتعدد التناسلي والتعاقب الجنسي، ويوفر في نفس الوقت - طبقاً لقانون الوجود المقيّد ببعدي المادة - بذرة الانحلال والتآكل بحيث تكون خلية الوجود سلسلة من الثرى الحادثة، ويحدثها تموت سلسلة من مثيلاتها.



فمن خلال مفهوم اللغة ومبدأ الاقتران الاصطلاحي فيها يمكن التسليم بأن كل لسان يحمل في مكانه سلسلة لا متناهية من الألسنة الموجودة فيه بالقوة فإذا أنجب بالولادة أحدها عند المولود لساناً مستيقظاً يؤرخ لميلاده - لا تاريخاً آتياً كما يقع بالنسبة إلى الآدميين - وإنما تاريخاً زمانياً يعتمد على فترات من التاريخ.

فقضية التولد بالاصطلاح تكشف ما تتميز به اللغة من طواعية التنوع والتخصص في نفس الوقت حتى نكأن كل فرد يوشك أن يتفرد بنمطه التعبيري عند إنجاز الكلام في نطاق اللسان الذي يستخدمه. وهو ما لم يكن ليتسنى لولا أن طاقة الاصطلاح فيها من المرونة والاستحداث ما يجعل المجموعة اللسانية الواحدة يستقل كل فرد منها بسمات نوعية على مستوى الكلام.

إن ظاهرة تولد الاصطلاحات في نطاق اندلالة اللغوية العامة تطرح عنى الصعب النظري المطلق بحيث تتصل مباشرة بتعاقب الانسلاخات اللسانية عبر الوجود البشري كما تُبسّط بشكل داخلي وحزلي في نطاق اللسان الواحد، وما انتغيرات الطارئة بتجدد الوضع وتوالي الاستحداث داخل جهاز لغوي معين إلا تشكل جنيني لظاهرة الانسلاخ اللغوي العام، ويستقطب هذا المظهر الداخلي من قضية تولد الافتراضات العرفية محور الاستبدال في رصيد اللغة باعتبار أن التوائد المستمرة ظاهرة نصيفة بحياة المفردات في الكلام أكثر مما هي مرتبطة ببنى التركيب وظواهر التراكب فيه.

كل ذلك يعزى إلى سمة العرضية في حصول الألفاظ دوالً عنى السعاني ولهذا يتسنى الجزم بطواعية الألفاظ عنى عبور المجالات الدلالية واحداً بعد آخر وبطواعية المدلولات على ارتداء الألفاظ بعضها مكان بعض، كما تسنى التبت بحكم علاقة الإنسان باللغة وموقعه التفاعل منها - في أمر استحداث المركبات الدلالية أصلاً باستكثار المدلول الذي لم يكن، ثم صناعة دال له، فيلتحمان ومن التخدامهما يتكون مثلث دلالي جديد.

فإذا رمنا استكشاف مبدأ التولد الدلالي داخل جهاز اللغة استكشافاً اخبارياً تعين الوقوف على حقيقتين تسان كل الألسنة البشرية وهما التحوّل الدلالي ووضع المصطلحات في كل علم مستحدث أو متجدد مما سيعيننا على إرساء القواعد الإستمائية لما سبق أن رأيناه حول موضوع المصطلحات.

فإنما التحول الدلالي فيتصل مباشرة بالطاقة التعبيرية في اللغة اعتماداً على شحنات أجزائها وهو موضوع ذو بعدين، أحدهما متصل بانوظيفة انطلاقاً من أدوات لغوية هي منك مشاع بين جميع من يخاطبهم يقته فضلاً عن أنها أدوات يسخرها هو نفسه لكلامه عندما يكرسه لمجرد الوظيفة المؤدية للإبلاغ باعتبار أن الكلام فيها يحيلنا على أشياء وموجودات أو صور مجردة نتحدث عنها فتقوم بوظيفة الرمز لتلك الموجودات الحادثة أو المنحدرات الذهنية.

وعلى كل فالتحول الدلالي بما ينصوي خلفه من متصورات فنية كالمجاز والنفل والاستعارة وحتى الكناية والتشبيه إنما هو مجسم لظاهرة الاصطلاح في تحريكها ضمن نسج الأبنية اللغوية وهو بالتالي نتيجة من نتائج تولد الاصطلاحات في صلب المنظومة اللغوية.

وأول ما قد يباغت النظر في دقائق اللغة وأسرار تجلياتها أن للمجاز من الوزن والثقل في حياة اللغة ما لا يقدره الإنسان عادة على الإطلاق. ونعني بحياة اللغة جانبها الوظيفي الأول وهو الاستخدام التقني عند التعامل التلقائي معها دون أن نقصد إلى مرتبتها الفنية وتسخيرها الإبداعي، فاستعمال اللغة يقتضي نصريفاً مزدوجاً للألفاظ بين دلالة بالوضع الأول وهي الدلالة الحقيقية ودلالة بالوضع الثاني، وهي الدلالة المجازية التي تعتبر دلالة منقولة ومحوّلة. فكلمات اللغة في وظيفتها الدلالية متعددة الأبعاد تبعاً لموقعها من البنى التركيبية، ومن وراء ذلك التوقع موقف يشخذه المنكلم من أدوات التعبيرية وهو ما يجعل رصيد اللغة لا متناهياً في دلالاته بحكم حركة المد والجزر الراقعة بين حقولها المعنوية طبقاً لما تنوعه الدوران سواء المنصوص عليها بالفعل في ما عرف عن مستعمني اللغة، أو الكامنة بالقوة وراء المنصوص عليه بحكم ما قد يستحدثه كل متكلم عند تصريفه في قوالب اللغة وهو ما سبق أن أوضحناه في السياقات الأكثر اقتضاه له.

على أن يوسع الدارس أن يتناول قضية التحول الدلالي باعتبارها مظهراً لنطاق الاختزالية في اللغة بإبراز مظهر التباديل بين أجزاء البنية اللغوية وروايات ما وراء ذلك من قدرة الإنسان على تصريف أنماط اللغة، وهو ما يتأكد به مرّة أخرى بهذا الاقتران العرفي بين كل دال ومدلوله إذ لو لم تشتمل الدلالة بسمه الاصطلاح الاقتراني لما تمكن الإنسان من فتح مجازي الكلام بما يزيل حواجز الدلالة بين حقولها المختلفة.

فالتحويل الدلالي ليس إلّا ضرباً من العقلنة في باطن منظومة أساسها ومنطلقها الاعتبار المحض، بل قل إن الدلالة اللغوية لما كانت حتماً تعنيق دالّ على مدلول بدون أي اضطراب كوني أو علاقة طبيعية عند اختيار أحدهما للآخر فإن إطلاق اللفظ على المجاز هو أيضاً اعتباراً يحدث داخل اعتبار أول، ومعنى ذلك أن اعتباراً يتفاعل مع اعتبار تفاعل السلب مع السلب فلا ينتج إلا اقتران معقول مثلما ينتج ضرب السالب في السالب شحنة موجبة.

فعلى هذا النسق يصبح تحويل الاقتران العرفي إلى أطراد معقول صورة من صور التوليدات الداخلية في صلب الاصطلاح اللغوي العام فيكون هذا التوليد المستمر على خط صيرورة الألسنة ينوعاً في اللغة يأخذها من الحاجة إلى الكفاف مثلما يأخذها من التوخذ الدلالي إلى طواعية التكاثف، وهكذا يتبقى في خضم الثقلات العلائقية داخل جهاز اللغة سلك يعقد - مهما رق - حبل الأسباب بين طرفي جهاز التحوير بآثا ومتقبلاً عند تحقق اللغة في الكلام.

والمعيار الذي يكون به المجاز دالاً رغم أنه يفصم عرى الاصطلاح الابتدائي هو أن مجازي الكلام لا تسمح البتة بتحويل دلالي للفظ هو محوّل عن دلالة، معنى ذلك أن المتكلم لا يتسنى له أن يستعير لفظاً هو جار مجازي المجاز في الحقل الذي يريد اقتراضه منه، فمستعار المستعار متعذر ولا مسبب لتعذره إلا كونه فاصماً لذلك السلك المعقول الضامن توصول الرسالة الدلالية من طرف آثا إلى طرف منقبل، فكل التحويلات داخل نظام اللغة تبقى معقودة بنمط تواصل يفسر ما إذا كان المجاز يراد به المستعار بعد أن تجوز عن وضعه أم يراد به ما يقتضي الحقيقة وفي الإطلاق خلافه.

ونكن قد يتبادر في هذا المقام سؤال يتصل بالأصول المعرفية للتحويلات الدلالية داخل نظام التواصل: فهل التصرف في قنوات الدلالة اللغوية مدّاً وجزراً بين وضع أول ووضع طاريء هو حاجة نصيقة بالحدث الكلامي حقيقة من نظامه اندخلي أم إنه ضرب من التصرف التلقائي الذي يتحول هو ذاته تعسفاً إذا ما علمنا أن الحدث اللغوي ليس في نشأته إلا اعتباراً اقترانياً.

لا شك أن حضور الإنسان في كل تراكمات الفعل الكلامي أمر بديهي بل هو معطى مبدئي ومسلّم معرفية غالبة، ولكن اللغة لما كانت مؤسسة حيوية ذات

إفرازات تولدية عسر رسم خط الفصل بين فعل الإنسان في اللغة وانفعال اللغة باللغة، فضلاً عن فعل اللغة في الإنسان.

ولئن تعين على اللساني أن يتحاشى إقامة علاقة الإنسان مع اللغة على محور صراعي ولا على ثنائي تقابلي فإن نهاية المطاف في تقدير قضية التصرف والتحويل تؤول بالضرورة إلى ضرب من الاصطراع الصامت لا تكون فيه الغلبة إلا للغة، فهي التي تفرض على الإنسان أن يقر الألفاظ على أوضاعها الأولى ما لم يدع داع إلى النقل المجازي.

فأمر التحول الدلالي - شأنه شأن حقيقة اللغة في جذورها الأولى - إنما يستند إلى قانون الحاجة، والحاجة - كما تعلم - تؤد الوسيلة بل وتؤد العضو المنجز لها، ولما كانت اللغة صيرورة حية على درب الزمان لزم أن تكون لها نوافذ مفتوحة على مضاعفات الوجود والحضارة بما أن «مشروع» اللغة لا يتسنى له في لحظة من لحظات وجودها أن يغلق سجل حاجات الإنسان منها.

والزاوية الثانية التي يفحص من خلالها مشكل التولد الداخلي على مستوى الرصيد اللفظي تخصر وضع المصطلحات في المعرفة الإنسانية على مسار استحداثها أو تجددتها. وأول منطلق في أمر تولد المواضع المعجمية طبقاً لاقتضاء تولد العلوم والمعارف هو تحقيق مبدأ نظري متصل مباشرة بفلسفة العلوم عن طريق إشكاليته اللسانية، وهو أن لا مناص لأهل كل علم وأهل كل صناعة من ألفاظ يختصون بها للتعبير عن مرادفاتهم وليختصروا بها معاني كثيرة؛ ولهذا الحقيقة وزن معرفي بما أنها تربط الفكر باللغة من حيث هو يعلو العلم على أدواته الإبداعية، كما أن لهذا القانون انعكاساً مباشراً على الرابطة العضوية المعقودة بين العقل البشري والمعرفة الكونية؛ وذلك أن نفاذ الفكر لمحصول العلم بالإدراك فالتمش فلاستيعاب لا باب له إلا لبته الفشي مما يجعل اللغة مسؤولة وبريئة في نفس الوقت؛ هي مسؤولة عن إيصال الفكر لمضمون المعرفة وهي أيضاً بريئة لأن قصور الإنسان عن إدراك المضمون المعرفي الذي هي حامل به لا تلقى تبعته على اللغة وإنما يعزى ذلك إلى قصور في منكبات الإدراك التي للعقل.

فإذا تقرر مبدأ اقتضاء كل علم لبث اصطلاحه مخصصو البسطة الإشكالية



الجوهرية التي هي كيفية اشتقاق هذا الثابت من صميم الاصطلاح اللغوي القائم، وهذا تكمن طواعية اللغة في تحريك شبكة مواضعاتها بالتوليد والتناسخ.

ذلك ما يفسر إذن كيف أن كل علم يصنع لنفسه من اللغة معجماً خاصاً، فلو تتبعنا كشفه المصطلحي وقارنته بالرصيد القاموسي المشترك في اللسان الذي يتحاور به العلم ذاته لوجدت حفظاً وفيراً من ألفاظ العلم غير وارد قطعاً في الرصيد المتداول لدى أهل ذلك اللسان، وما منه وارد قائماً ينفصل في الدلالة عما هو شائع انفصلاً لا يبقى معه إلا التواتر في الشكل الأدائي، فإذا كانت الألفاظ في اللغة صورة للمواضعة الجماعية فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة إذ يتحول إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح، فهو إذن نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التواصل الأول، هو بصورة أخرى علامات مشتقة من جهاز علامي أوسع منه كماً وأصيق دقة.

وذاك كله من بدائع الكليات، وقد سبق أن أظهِرنا فيه على مدى الفصول الثاني والثالث والرابع.



هكذا نستبين - وقد اتضحت مادة العلم في مراتبها التصورية عبر تحليلاتها الثلاثة - كيف يقضي بنا البحث من خلال المفهوم العام الذي هو اللغة إلى كشف خصائص الظاهرة من حيث هي لسان ومن حيث هي كلام لأن العلم كما أسلفنا تبيانته يستوجب المرور بالثوغي وبالفردي على حد ما يقتضيان هما الآخران إدراك العام قبل التفاد إليهما. ذلك أن اللسان هو بمثابة خروج اللغة من حيز القوة إلى حيز الفعل على مستوى البناء والتنظيم وانتكامل مثلما أن الكلام هو خروج باللسان من مجال الصورة البنائية إلى الإنجاز الفيزيولوجي والنفسي، فإذا كانت اللغة تصوراً فإن اللسان تصنيف والكلام نموذج.

ولما كان اللسان مجزأً لتحقيق الظاهرة فإنه يمثل بالنسبة إلى اللساني علاقة اللغة بالحياة الجماعية، ويساعده بذلك على تصور الصلة بين المستوى التجريدي والمستوى الواقعي، كما يعينه على إدراك خصائص اللغة من خلال الفروق القائمة بين الألسنة. فاللسان جملة من القواعد تواضع عليها المجتمع بكل أفراد حتى إن



الواحد منهم يولد فيجد اللسان قائماً أمامه كالقانون الجماعي الصارم الذي يتعين الرضوخ إليه عبر إنجازه بما نرضاه الجماعة.

على هذا الأساس يُعدّ اللسان الجزء الاجتماعي من اللغة لأنه يخرج عن مناط الأفراد فلا يملكون إبداعه ولا يقدرون على تعديله إذ هو موجود بمقتضى عقد ضمني صامت بينهم، لذلك لم يرتبط اللسان بالفرد لأنه متجاوز له من حيث هو سابق إياه وبقا بعده فلا يزول بزواله.

ورغم أن اللسان لا يوجد خارج المجموعة فإن له وجوداً مستقلاً عن وجود كل فرد من تلك المجموعة، وقد يصح القول إن اللسان ظاهرة مجردة تخرج من جهة عن كل فرد بمفرده وتوجد في كل فرد من جهة أخرى باعتباره جزءاً من كل، والذي يؤكد هذه الحقيقة هو أن اللسان صورة مقدرة لا تقع على لسان أي ناطق من المجموعة اللغوية وقوعاً مثالياً كاملاً، فما هو إلا مستودع تصوّري يتميز من غيره من الألسنة بأجهزته الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، هو عبارة أخرى رصيد مودع بواسطة ممارسات الأفراد المنتمين لغوية إليه، بل قل هو النظام الموجود افتراضاً في ذهن كل من تكلموا به ومن يتكلمون ومن سيتكلمون. والتطريف من وجهة النظر المعرفية هو أن اللسان - من حيث هو مادة للدراسة والبحث - موضوع مستقل بنفسه عن اللغة وعن الكلام. فكثير من الألسنة البشرية قد عمرها التاريخ فأصبحت تسمى ألسنة ميتة، ولكن بوسعنا أن ندرسها ونرتب بناءها اللغوي وكثيراً ما تسنى ابتعاثها من العدم وهو ما حصل خلال ازدهار البحث المقارن طيلة القرن التاسع عشر.

ولئن انضوت كل الألسنة البشرية قديماً وحديثاً تحت بند انكليات اللغوية فإن كل لسان يظل متميزاً بنفسه من حيث الصورة ومن حيث المادة. وانسجام بنيته لا يتوقف أبداً على مدى انسجامها مع بني الألسنة الأخرى ولذلك نعدّ أفراد القياس بين لسان وآخر إذ لكل واحد منها منطقته الخاصة بعني قوانينه الداخلية، وهذا لا يتضح فحسب في بنيته الصوتية والصرفية والتركيبية بل وفي منظومته الدلالية، فكل لسان يُقَطَّع التجزئة الكونية تقطعاً رياضياً كتطابق زاويتين قائمتين، فإذا انتقلت من جدول الألفاظ إلى تسق الجمل تعقدت العملية أضعافاً ولذلك صبح القول بأن الترجمة شيء متعذر وقصاري الأمر أن نجاهد في الاقتراب ما وسعك الاقتراب.

فإذا غادرنا المتميزة النوعية التي هي اللسان خللنا بالمتميزة الفردية وهي الكلام فنكون قد انتقلنا من الظاهرة النظامية إلى السلوك العيني، وبما أن اللسان هو مجموعة من الصور المختزنة في الذاكرة الجماعية فإن الكلام حدث فردي، وبين المعيار الجماعي والنشاط الفردي تفاعل دائم عند معالجة الحياة الواقعية لأن اللسان إمكانيات قائمة والكلام تصرف جزئي لبعضها. ويقوم مفهوم الكلام على مبدأ الفروق أي على اختلاف نطق أبناء المجموعة اللسانية الواحدة من حيث الخصائص التشريحية وهو ما يعرف بالبصمات الشخصية التي هي ظاهرة نوعية لا تختلط، فمثلاً أن خريطة التجاعيد التي تشم بها بشرة الإنسان لا يسكن أن تتطابق كلياً بين آدمي وآخر ولو في مساحة ضيقة كمساحة أنملة الإبهام. وهذا من معجزات الخليفة. فكذلك خصائص الأداء الصوتي المنجز للكلام، ولئن كانت للحروف والحركات خصائصها الذاتية من مخارج وصفات بما لا يتسنى معه أن يختلط أي صوتهم بآخر فإن إنجازنا لها يضفي عليها سمات فردية تجعل نصويت الواحد منا لا يختلط أبداً بتصويت غيره، ولولا هذه البصمات الفردية لما تسنى للواحد منا أن يعرف مخاطبه من خلال صوته دون أن يراه، وليس من شرط لذلك إلا أن يكون قد ألفه، ولو جمعت أناساً تعرفهم بالعمرة وطلبت إليهم أن ينطقوا تبعاً جملة واحدة وأدركت عنهم وجهك بحيث تسمعهم ولا تراهم لاستطعت أن تميز كل ناطق منهم بعينه عندما يتفوه بالجملة المعينة.

والسّر في ذلك أن لكل حرف عند تصويته فضاء مرناً من حيث تموج الدفع عبر الهواء، وتستقر خصوصيات كل فرد في مستوى الأداء عن طريق حدود فاصلة في موجات الدفع، بحيث إذا نطق شخصان بحرف ألباء فإنهما ينجزان في حيز فضائه الفيزيائي ثم يتفرد كلاهما بقياس دقيق يخص ارتفاع الموجة ومداها كما يخص انحناء عقدها، وينطبق الأمر على الذبذبات الكهربائية النافلة للصوت عبر الأسلاك، فللفرد الناطق بصمات تصويته على تلك الذبذبات تختلف جزئياً عن بصماته في تموجات الهواء، ولذلك يتعذر عادة أن تعرف مخاطبك في الهاتف إذا خاطبك لأول مرة به ولو كان أخاك، فإذا تواترت مكالماته أمكنك أن تعرفه تلقائياً من خلال صوته، وهذه الألفة مردها أنك استأنست بذبذباته حتى أصبحت تدرك ما يميزها من ذبذبات غيره من المخاطبين.

ذلك ما يتصل بضرب أول من انفروق الفردية على مستوى الكلام وهو

الخاص بالفروق الأدائية، وثمة ضرب ثانٍ محوَرُه الفروق البنائية التي هي المستوى التشكيلي للكلام من رصيد معجمي وتركيب نحوي وتصرف سياقي، ومن الحقائق الثابتة أنه لا يوجد إنسان يستخدم كل الرصيد المعجمي الذي في لسان قومه، فالواحد من الجماعة يستعمل قطاعاً محدوداً من حيث المعجم ومن حيث الصيغ التركيبية، ولكن ما يستعمله الواحد من كل ذلك لا ينطبق مع ما يستعمله الآخرون، والعامل في تنوع كل ذلك هو إملاءات البيئة والثقافة والعقيدة والمهنة والظروف المادية والتجربة الشعورية، فضلاً عن مقومات تكوينية تخص الذكاء واللباقة وطلاقة الإفصاح. ومن كل ذلك يتكون أسلوب الفرد في تصريف الكلام.

ومن أثر هذه الفروق الفردية عند إنجاز الكلام أن أي لسان من الألسنة البشرية إذا أردت أن تحقق بدقة في أنسجته لم تجده واحداً متوحداً وإنما هو ألسنة متعددة داخل اللسان الواحد، ولا نقصد بهذا الذي نقول توزعه إلى لهجات حسب أقاليم جغرافية، وإنما نعني أن اللسان الواحد في لهجة من لهجاته هو نفسه متعدد متكاثر حسب مستعمليه حتى ذهب بعضهم إلى أنه يوجد من الألسنة بعدد ما يوجد من آدميين.

ولكن اللسان يبقى متوحداً بنظامه أما الكلام فيمثل الأداء الإنجازي طبقاً للمنظومة الذهنية ولذلك اعتبر اللسان ملكاً للمجتمع والكلام ملكاً للفرد، وقد أسلفنا أن اللسان نسق مفروض على الفرد وأن الكلام عقد الانتماء يمضيه الفرد مع المجموعة، وإذا كان اللسان منبع السلوك الكلامي فإن الكلام ممارسة لآليات نفسية وعضلية إذ هو رياضة تكتسب وتظل متميزة من اللسان، ناهيك أن الإنسان قد يفقد الكلام دون أن يفقد اللسان شأن المرء الذي يصاب بحادث يفقده القدرة على التكلم إما بإصابة في مركز المخ الخاص بهذه الملكة أو بمرض طارئ على أحد أعضاء جهاز التصويت، ومن هذا الباب غدت عاهات النطق من ظواهر الكلام وليست من خصائص اللسان ولا اللغة، وطريف أن نذكر هنا أن أحد الاختصاصات المعاصرة قد انبثق من تضافر فرع من فروع اللسانيات - هو الصوتيات - وفرع من فروع العلوم الطبية - هو تشريح الحلق وما إليه - وهذا الفن هو المصطلح عليه بتقويم النطق ويعنى بعلاج كل مظاهر الخيبة.

ولئن استوردنا إلى ذكر هذا الفن العلاجي فليُنشِئَ - من منطلق حيرتنا

المعرفية . كيف تستقطب منزلة الكلام في حد ذاتها نشأة علوم ومعارف لا شأن لمنزلة الإنسان ولا لمنزلة اللغة بها، بل إن إنجاز الكلام لمما يقتضي إلغاء الوعي بوجود اللغة واللسان معاً فمن البدهي أن انطلاق عملية الكلام تستوجب من المتكلم أن يكف عن كل تفكير في كلامه بذاته . وهذا من مقومات إشكالية الاكتساب وسنعود إليها في باب توظيف العلم .

\*\*\*

إن المفاهيم النظرية التي حاولنا من خلالها استكشاف مقومات الظاهرة اللغوية والتي دارت على التجليات التصورية الممكنة تكشف لنا العلاقة المعرفية الرابطة بين الإنسان والظاهرة اللغوية كلياً : فالإنسان كائن اجتماعي إذ هو - كما علمت - مدني بالطبع والضرورة، واجتماعيته وقف على التواصل اللغوي من حيث هو ممارسة تلقائية يحققها الاكتساب الأمومي وفي هذا المقام ينبثق عام الكلام، لكن النظر في الكلام باتخاذ موضوعاً للتفكير يقضي إلى الوعي بوجود اللسان فإذا رما الغوص على أغوار الألسنة البشرية في تعذدها وتكائرها أدركت مرتبة اللغة، فكأنما الإنسان ساعة ينطق بما اكتسبه من الأمومة - سواء أكان أمياً أم في مقام الأمي وقتئذ - لا يعني غير وجود الكلام، بل لا يعترف إلا به فلا الإنسان ولا اللغة بموجودين في وعيه عندئذ، أما النحوي - نعني فقيه اللغة بالاصطلاح المطرد - فمراجه أن يعني وجود اللسان من خلال وجود الكلام . ويأتي عالم اللسان ليكون هذه الوعي باللغة عبر إدراك تواميس اللسان من خلال السلوك الكلامي .

وهذا ما يؤكد زعمنا الذي قادنا إليه مبحث «موضوع العلم» منذ الفصل الخامس وهو أن اللسانيات أفراد لتتحو وتجاوز له في نفس الوقت . ولكن أفلا يكون تعامل اللساني مع مفاهيم اللغة واللسان والكلام هو نفسه من باب إدراك الكليات، وعندئذ تثوب الحواجز مذاً وحزراً بين مراتب الظاهرة لتصبح موضوعاً معرفياً بذاته ولذاته!



## الفصل التاسع

### في منهج العلم: من الزمانية إلى الآنية

سبق أن أوضحنا ضمن الفصل الخامس كيف أن اللسانيات لم تكن أسبق المعارف إلى اتخاذ الظاهرة اللغوية موضوعاً للبحث وقلنا إنها لذلك السبب لا تستمد علة وجودها من اكتشاف مادة جديدة في المعرفة الإنسانية، فالتحور بمفهومه الواسع أسبق إلى اتخاذ اللغة موضوعاً للعلم، ولكن اللسانيات وإن شاركت في موضوعه فإنها قد استحدثت أسلوباً في تناول الظاهرة، والعلوم إذا اختلفت في المنهج تباينت في الهوية، وهذا هو الذي أكسب اللسانيات شرعية العلم المستقل بذاته.

ولما كانت اللسانيات مدينة بعلة وجودها للمنهج أكثر مما هي مدينة للموضوع فإنه صار متعيناً أن يحظى البحث في أسس المنهج اللساني بمنزلة الدعامة المعرفية؛ تلك التي تمثل فلسفة العلم وتحدد ثماره، وصار التدوين التاريخي لحركة العلم اللساني قائماً على تعقيب التصيرورة المنهجية التي تخللت لحتمته، وهذا أحد الأبواب التي ينفذ منها الاستكشاف المعرفي الهادف إلى تقييم موضوع العلم ومادته من خلال مناهجه. غير أن ان مسار المنهجي الذي توخته اللسانيات منذ اكتشافها الشرعية المعرفية لا يمكن أن تتضح أعماقه إلا إذا تم ربطه بنشأته التاريخية، وتمت مقارنته بالمنهج الذي شكله المعارف اللغوية قبل بروز اللسانيات الحديثة. ولئن اتضح لنا عناصر المفارقة خلال الفصل الخامس عند بحثنا في «حد اللغة بين المعيار والاستعمال» فإن ذلك قد انصب على موضوع العلم كما أسلفناه، ومبحثنا الآن في منهج العلم هو الذي يكمل النوجه الثاني من هذه الإشكالية المعرفية. غير أن استكشاف خصائص العلوم من خلال مناهجها ولا سيما على



المنهج التاريخي لا يستقيم إلا بإدراج العلم المخصوص ضمن حركة المعارف الإنسانية أياً، ولهذا السبب تعين أن يكون المنهج المعرفي مقارناً في هذا السياق.

وإذا نظرنا اليوم لطبيعة المعرفة الإنسانية كما سادت طيلة القرن التاسع عشر - لما أضاء مشعل الحضارة الإنسانية في قلب القارة العجوز - فإننا بفضل ما نحظى به من بُعد تاريخي ندرك أن جل المعارف والعلوم قد سادها منزعان بهما تحددت فلسفة المناهج المعرفية قاطبة، فأولهما منزع النزعي بأثر التاريخ وفعله في صيرورة الإنسان وثانيهما منزع البحث عن القوانين المتحركة في كل الظواهر الطبيعية منها والإنسانية، ولا شك أن الذي طبع التفكير البشري بذلك الطابع المنهجي المزيج إنما هو الفيلسوف هيغل (1770 - 1831) فمن حيث قام معترضاً على المنهج الذهني المجرد الذي أسسه الفيلسوف كانط (1724 - 1804) وعلى المنهج الحديسي المنبثق عن التيار الرومنطقي المشيد على اللامعقول حاول أن يوائم بين التاريخ في موضوعيته وتناقضه وانعقل في توقه نحو الوحدة والشمول بغية أن يفض إشكال التعارض بين الواقع والفكر، فكانت مدونته الكبرى: *ظواهرية الفكر* - في مطلع القرن: 1807 - نموذجاً للبحث عن الإنسان الكلي بحريته المطلقة وسعاداته المثلى، ذلك أن الواقعة العينية - حسب - لا تدرك سيرورتها ولا تنتهي حركتها (إلا في مظهرها الكلي بكل أبعاده الكونية، فكان أن أسس هيغل صرامة المنهج العقلاني عن طريق أدوات التفكير الفلسفي التي هي المتصورات، وبذلك أفحم الفلسفة في مسيرة البحث عن الحقيقة المتلاعبة بطبيعة الوقائع.

وهكذا أرسى هيغل منذ مطلع القرن التاسع عشر قواعد الجدلية التاريخية من حيث هي قوام التعليل لأنها في نفس الوقت محرك للتاريخ وحافز للعقل في سعيه الدائم إلى «عقل» الوجود. ولما جاء ماركس (1818 - 1883) كان أبرز فعل صنعه على الصعيد الفكري هو إرساء قواعد الصراع بين العقل والواقع، ومن حيث لم يخرج عن النهج الجدلي الذي سته هيغل قلب موازين القيم واعتبر قانون التعليل الهيجلي جدلية مثالية لأنها متعالية تصور حركة العقل في توحيه سبل المعرفة تدرجاً نحو المطلق، وهكذا نقض ماركس كل جدلية تنطلق من الفكر لتعود إليه بعد مرورها بالواقع الذي لا يعتبره المثاليون إلا صورة ذهنية فأرسى أسس الجدلية المادية التي تنطلق من واقع التاريخ في أبعاده المادية لتجعل الفكر في خدمته ما يقوم عليه الواقع من مكونات.

والمهمة على صعيد التنظير المعرفي الهادف إلى جمع أشنات الأصوار المنهجية السائدة طيلة القرن الماضي هو أن ظواهرية هيغل ومادية ماركس قد كرسنا معاً مبدأً تاريخية كفاونون تفسيري وتعليلي بصرف النظر عن حركته أمتعالي هو أم منازل، وقد كان ذلك من أهم الرواقد المعرفية التي حددت فلسفة المعرفة طيلة القرن التاسع عشر والتي قامت أساساً - مثلاً أسلفنا ذكره - على الوعي بأثر التاريخ وفعله في صيرورة الإنسان وعلى البحث عن القوانين التي تحكم الظواهر في الوجود.

وبينما اختمرت الجدلية التاريخية منطلقة من قلب ألمانيا كانت فرنسا تشهد ازدهار تيار فكري اتبى رائده ينادي بتأسيس المعرفة على كشف ما يحثد الظواهر من علاقات وقوانين، ذلك هو المذهب الوضعي وقد أرسى قواعده أوغست كوت (1798 - 1857) الذي بشر بتخطي الإنسانية عهد اللاهوت وعهد الماورائيات لتصل إلى العصر الوضعي، وفيه يكف الإنسان عن البحث في العلل المتصلة بماهيات الأشياء ويتجه صوب البحث في القوانين المحددة فعلاً للوقائع والظواهر، وذلك عن طريق التجربة والاختبار طبقاً لنسق برهاني يجعل العلوم في نموها وتكاملها كلما تقلصت عمومياتها ازداد تعقدها، وهي الحركة التي قذفها الأولى في الرياضيات وقدمها الأخرى في ما أسماه الفيزياء الاجتماعية والتي وضع لها بنفسه مصطلح «الموسولوجيا».

ومن منذ هذا التيار الفكري سيعمل دوركهيم (1858 - 1917) على إرساء مبدأ السببية الجماعية لينتقي بالمنهج السائد في كل معارف القرن إدراك، فقد آلى على نفسه أن يجعل من البحث الاجتماعي علماً قائماً بنفسه موضوعاً ومنهجاً، وكان مسنده النظري في ذلك إيمانه بخصوصية الوقائع الاجتماعية وتفردتها بنوعية تفصلها عن الظواهر العضوية والنفسية. وهكذا انساق به المنهج إلى البحث عن نظام الظواهر الجماعية فاتبرى ينادي بدراسة المجتمعات عن طريق قوانينها الخفية.

ولكن قمة هذا المتنوع التاريخي مزدوجاً بسيطرة البحث عن القوانين المتحركة في انتظام الظواهر قد جاءت عنى يد عالم الطبيعة الإنكليزي داروين (1809 - 1882). فمن حيث غاوص بالنظر على مقومات طبقات الأرض وعنى مكونات علم النبات وعلم الحيوان ولا سيما قطاع الحشرات منه مستنبطاً في كل ذلك بثقافة بيولوجية ونفسانية بدا له أن محرك توالي الأجناس هو مبدأ الانسلاخ

والنحول. ولغرض ما تملكه هاجس التوالد راح يؤسس له قانوناً عاماً؛ مداره أن التنوع بين الأجناس يمكن أن يعود في أصله إلى تأثير المحيط أو تأثير الاستخدام أو تعطل ارتباط بعض الأعضاء، كما يمكن أن يعود إلى أثر التغيرات الفجائية التي تحدث تلقائياً وعلى أسسها تستقر حركة الانتقاء الطبيعي. هذه الحركة التي يعرفها داروين بأنها قدرة الأصلح على البقاء بعزل الفروق غير الوظيفية، وهكذا يتطابق مبدأ الاستبقاء الطبيعي مع مبدأ الصراع من أجل البقاء ومن ذلك كله يحصل التوازن. حسب نظرية داروين - بين أصناف الكائنات ومحيطها الطبيعي، وبهذا الصنيع أرسى داروين مبدأ تفسير الظواهر عن طريق الانسلاخات المتعاقبة فصهر صهراً كلياً قانون التعليل مع ناموس الزمن، واستقامت النظرة التحولية مبدأ معرفياً له وقعه في كل منهجية إستيمية.

في هذا المناخ المعرفي ازدهرت العلوم البشرية طيلة القرن التاسع عشر حيث كان لها أن تزدهر لأن أوروبا قد استقطبت إشعاع الحضارة منذ فجر النهضة ولا سيما من أقطارها ألمانيا وفرنسا وإنكلترا، وفي هذا الحوض المعرفي يتعين تنزيل حركة العلوم اللغوية في ازدهارها وتوحد مناهجها، فما يتردد عند اللسانيين عامة تقرير أحوال علم اللغة في ظرفه ومستخلصاته خلال القرن الماضي وذلك للبحث عن سرد تاريخي يخلصون منه إلى ظهور فردين دو سوسير، وما لم تربط بين أسس المعرفة اللغوية بمقومات العلوم السائدة الأخرى فإنه يتعذر علينا الإمساك بنسيجها المعرفي كما يتعذر إدراك خفاياها المعرفية، ومما نعتبره بديهياً أن العلوم تتوأكب تاريخياً فتتشيء فلسفة منهجية متكاملة، وهذا التكامل قد يكون عن طريق النماثل وقد يكون من باب التقابل.

وما أسلفناه من سيطرة منزعين منهجيين على الحركة العلمية في القرن الماضي - وهما منزع النوعي بنواميس التصيرورة التاريخية ومنزع البحث عن القوانين المتحركة في نظام الظواهر عبر حركة التاريخ - نراه يتطبق بوقاء على العلوم اللغوية إذ ذاك بل لعل هذه العلوم هي التي استوعبت على أكمل وجه ذينك المنزعين، ففي حين نراهما متقاونين في تأثيرهما بحسب انتماء القطاع المعرفي إلى حقل العلوم الإنسانية، أو انتمائه إلى حقل العلوم الطبيعية نراهما منصهرين تماماً في ميدان البحوث اللغوية طيلة القرن التاسع عشر. وهذا ما جعل المؤرخين اليوم

يسمون تلك البحوث غالباً باللسانيات التاريخية، فإن راموا التدقيق أطنقوا عليها مصطلح اللسانيات المقارنة.

ولئن خرج عن مقصدنا الإفاضة في مضمون علوم اللغة كما سادت في القرن الماضي - وهو ما غذا اليوم من شائع المعرفة بين المختصين وغير المختصين - فإن المحاجات على طابعها المنهجي المميز هو الذي يبرز لنا أولاً مقوماتها الأصولية، ويعيننا ثانياً على أن نتبين بالمقارنة ما ارتكزت عليه اللسانيات المعاصرة في فلسفتها المنهجية. والحقيقة أن ما أفاض فيه اللغويون من دراسات النحو المقارن كشفاً لتقاربات اللغوية وتصنيفاً للآلغة البشرية بين أسر وقصائل، واحكاماً لشجرة الأنساب عن طريق التدرج السلالي بحثاً عن الأصل الأوحى المصطفى إنما كان امتثالاً أميناً لتصور مبدئي يخص علاقة الإنسان بالوجود والكون والطبيعة والتاريخ مما طفت فقاقيعه على سطح الوعي الفلسفي والعلمي والاجتماعي فأنمر ظواهرية هيغل، ومادية ماركس، ووضعية كورت، واجتماعية دوركايم، وتطورية داروين.

ومعلوم أن منزع البحث التاريخي في مسلكه المقارن قد استوى بينا على يد اللغوي فرانتز بوب (1791 - 1867) ثم استقام متكاملاً على يد رفيقه شلايشر (1821 - 1867) وليس من المصادفة أن يكون كلاهما ألمانياً وأن يكون الثاني منهما من المولعين بهيغل والمواقفين على قراءة فلسفته وهو ما يذكره ديكر في الفصل الذي عقده للسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر، وذلك ضمن القاموس الموسوعي للغة الذي أعده بمعية تودوروف. (ص 27).

فكيف ترابطت أسس الفكر اللغوي في أبعاده المعرفية العامة؟

لا شك أن القرن التاسع عشر قد كان وريث مخزون فكري يمتد على قرون تعود جوهرياً إلى التراث الأرسطي، وقد أسلفنا ونحن نتطرق لقضية موضوع العلم من خلال تحول الضابط المعرفي بين المعيار والاستعمال أن القدماء كانوا يعتبرون أن كل تعبير يطرأ على قواعد اللغة يعد انتهاكاً لأبدية قوانينها، وهذا ما يفسر النظرة الصفوية التي طبعت هذا الفكر اللغوي في أبعاده الإنسانية عبر كل الحضارات، وبيتنا أيضاً كيف كان الرأي المطرد حول وظيفة اللغة متمثلاً في أنها تعمل على كشف ما في الفكر البشري من معان وتصورات، وذلك ما جعل



وظيفتها التعبير عن عملية التفكير بما يقضي إلى تطابق مصموم اللغة مع الفكر ذاته، واعتبر الأسلاف أن الكشف عن مخزون العقل هو علة وجود اللغة.

وانطلق رواد الحركة اللغوية في القرن التاسع عشر من حقيقة تثبتت مع نهاية القرن الثامن عشر، وفحواها أن الألسنة البشرية تتغير مع الزمن بالضرورة وتغيرها يقضي إلى اتساح صور لها بعضها من بعض حتى تفارق على التدرج هيئتها الأولى كلياً، ولأول مرة في تاريخ المعارف اللغوية يحصل التسليم بأن دراسة تغير الألسنة البشرية تمثل علماً قائماً بنفسه. وهذا ما عمل اللغويون طيلة القرن التاسع عشر على بناء صرحه. ومنذئذ استقام على الصعيد المعرفي المنهج الذي سيقود البحث اللغوي في إجراءاته التطبيقية ومستنداته النظرية، ولشدة ما كان هذا المنهج غالباً بل متفرداً لم يكن اللغويون إذ ذاك ليعوا أنه لم يكن إلا منهجاً من بين المناهج الممكنة. ولهذا السبب ما كان لهم شأن بمفارقاته ولا كانت لهم حيرة بأن يخضوه بمصطلح يسمه فيحدثه بالجمع والجمع، وإنما الذي سيلور المتصور الذهني ليسكب في مصطلحه المناسب بعد الوعي الكلّي بالفواعل المعرفية والأصول المنهجية هو فرديان دو سوسير عندما سيجرد متصور الزمانية (الدياكرونية) ليؤلف به ثنائياً تقابلياً كما سنراه بعد قليل.

لقد حقق المنهج التاريخي المقارن فوائد جمة ومن طريف ما حصل أن لجّل الثمار المتأتية منه قد تحققت بالصدفة أكثر مما تحققت بالقصد بل إن الفكر اللغوي خلال القرن التاسع عشر قد أثمر مكتسبات معرفية لم يقصد إليها من حيث لم يدرك ما كان ساعياً إليه، ويكفي أنه بعد كذا طويل قد انتهى إلى رسم شجرة الأنساب بين أهم الألسنة البشرية في خريطة تعتمد التعاقب السلافي بمختلف اتساحاته، ويكفيه أنه على صعيد التنظير المنهجي قد أتاح انجزم بأن تغير اللغة لا يتعلق بإرادة الإنسان بقدر ما هو وليد افتضاء داخلي في ذات اللغة، ولئن اطرّد بأن الإنسان يغير اللغة فإنه أصبح من الاعتقاد الجازم أن اللغة هي بنفسها تتغير، ومعنى هذا أن تبدل الألسنة تحكمه علل طبيعية أكثر مما تشيّر به الأسباب الحضارية.

والمهم بالنسبة إلينا في نهج استكشافنا المعرفي هو التأكيد على ما زعمناه من أن البحث اللغوي قد مثل الصورة المتكاملة للمناخ الفكري الذي نشأ فيه، ذلك انّ الذي قد أذعن في نفس الوقت لاعتزاع الوعي بصنيع التاريخ في صيرورة الإنسان



ولم تنزع البحث عن النواحي المسيطرة على هذه الصيرورة، وليس للإنسان من هوية إلا بفضل بعده اللغوي وليس للتاريخ من ضواهر إلا في خضم جدل العقل الذي مادته وموضوعه من اللغة.

ولو دمننا إعادة قراءة تاريخ النسائيات في ضوء مصادرتنا المعرفية لتبين لنا من أمر علمنا اللغوي ما كان خافياً علينا، فالتحور المقارن ما كان إلا صورة مسقطه على مرآة عدة، هو صورة من جدلية هيغل مطبقة على الإنسان وتاريخ الإنسان من خلال لغة الإنسان: جدلية التاريخ من حيث هي قوام التعليل لأنها محرك له وحافظ للعقل في سعيه الدائم إلى أن يعقل الوجود وظواهر الوجود، وهو صورة من تطور داروين إذ لو استنسخنا ما سبق لنا أن حوصلنا به نظريته مستبدلين الأئسة بالأجناس لاستقام الأمر، وهناك نموذج: فمحرك توالي الأئسة هو مبدأ الانسلاخ والتحول، على أن التنوع بينها يمكن أن يعود في أصله إلى تأثير المحيط أو تأثير الاستخدام كما يمكن أن يعود إلى أثر التعبيرات الفجائية التي تحدث تلقائياً وعلى أساسها تستفرج حركة الانتقاء الطبيعي، ولم لا تكون هذه الحركة الأنموذج التفسيري الأوفى للانسلاخ اللغوي عبر الأئسة البشريّة فهي - كما عرّفها واضعها وكما نزعها انطباقها على حقلنا - فترة الأصلح على البقاء بعزّز الظروف غير الوظيفية، وهكذا يتمثل مبدأ الانسلاخ الطبيعي مع مبدأ الصراع من أجل البقاء، ومن ذلك كله يحصل التوازن داخل الظاهرة اللغوية بين مراتبها التركيبية ومحيطها الطبيعي.

وهكذا قدم المنهج التاريخي على تحول معرفي استحال فيه علم التأثيل - وهو البحث في أصول الألفاظ عبر اشتقاقاتها - إلى علم النحو المقارن، وإذا تولّد هذا من ذلك لم يكن له أن ينفي وجود ما تولّد عنه ففي العلمان مترافقين. وقديماً تولّد - على يد بعض منارات الحضارة العربية الإسلامية - علم الاجتماع من اختصار نوعي حصل في علم التاريخ ثم استقر العلمان ولكنهما دستور المعرفة.

وعند هذا الحد من استقامة العلوم اللغوية ونماذجها على نهج البحث التاريخي تحركها مقولة الزمانية انتاب النسائيين إذ ذاك وعي ببعض الإشكالات المنصلة بأصول العلم. قائم مشروع المعرفة الذي تطلقت منه مبادئ البحث اللغوي والذي يتمثل في ابتعاث اللغة الأم من غيايات التاريخ البشري قد خبا إشعاعه. لقد هالهم

ما أوقفهم عليه البحث من تعقد الظاهرة اللغوية في ذاتها أولاً ثم في تفاعلها مع الزمن بما يحمل تعقدها إلى معادلة جبرية عالية القوة، فهم في توسلهم بمركب "الزمانية" قد اعتزموا دخول مسلك معبد فإذا بهم يتخطون إلى أنهم قد أبحروا في متاهة كمتاهة البيولوجي في بحثه عن أنسجة الجسم وخللاياه، والكيمائي في استكشافه عناصر المادة ومركبات الطاقة فيها، بل وكمتاهة من راح يترقى عبر الأجناس بحثاً عن أصل الخليفة.

فإذا هذا النسل الأوحده المصطفى سراب يُعري النظمان ويسنדרجه حتى إذا جاءه تحول إلى حيث يعاود الإغراء.

ولكن الذي وقع من هؤلاء اللسانيين المقارنين موقع الإشكال العائق عن كل حماس في مواصلة المغامرة المعرفية على مسلك البحث التاريخي إنما هو ما اكتشفوه من حقيقة علاقة الإنسان باللغة عبر الزمن أو ما بدا لهم أنه كذلك. فمما هو حقيق بالتأكيد أنهم كانوا ورثة الموقف المنهجي السائد في العلوم اللغوية منذ تسلمت معقباته المعرفية عبر الحضارات البشرية وقد أسهبت في ذلك منذ الفصل الخامس، قانونية المبدئية لديهم هي رؤية المعيار فهو المستبد بالاستعمال بل هو المنفرد بكل ضوابط العلم اللغوي لديهم، ولهذا السبب بدا للباحثين المقارنين أن الألسنة البشرية ما انفكت تتغير وهي في تغيرها ما فشلت لتحل وتفكك فهي إلى الفساد والاضمحلال. وكم كانت خيبة هؤلاء عظيمة ومرارتهم أعظم حينما أيقنوا أن أبحاثهم التاريخية قد حكمت عليهم بنيل فيور الألسنة البشرية دونما طائل، فلا مشروعهم المعرفي قد استقام لهم ولا جهودهم قد شقعت في أن يعاكسوا مجرى التاريخ فيصدوا "شُرّه" على اللغة.

وإذا قد رزى الوعي بهذا المضيق المعرفي مع منتصف القرن التاسع عشر ظهرت محاولة لتخطيه وتجاوز إشكالاته فانبرى جماعة من البحاثة اللغويين يعيدون تأسيس علمهم بمراجعة قواعده المنهجية وضوابطه الغائية، فكانت منهم محاولة تحسسوا فيها سبيلاً لتجاوز المأرق الاستيمى الذي آل إليه المنهج التاريخي بل قل آلت إليه مفوكة الزمانية كما يباح لنا إطلاقه بفضل ما نتمتع به من بُعد زمني يسر لنا إعادة بناء تاريخ اللسانيات وذلك بواسطة قراءة السابق في ضوء متصورات اللاحق.

هؤلاء هم جماعة في معظمهم ألمان يون اصطالحوا على أنفسهم بالنحاة الجدد من حيث يقصدون أنهم مجددون وكان من أشهرهم كارتيوس وياون وبروجمان. لقد نادوا بأن تتجاوز اللسانيات التاريخية مجرد وصف التغيرات اللغوية المتعاقبة وأن تسعى إلى تفسيرها بالكشف عن الأسباب المؤدية إليها، أمّا منبع هذه الأسباب فينبغي البحث عنه في صميم الاستعمال اللغوي أي انطلاقاً من استخدام الناطقين باللغة لأنهم هم المغيرون لها في الحقيقة، وهذا ما جرّ النحاة الجدد إلى القول بأن التغير اللغوي تحكمه قوانين يجب البحث عنها انطلاقاً من التغيرات الصوتية لأنها توضح لمقتضيات فيزيولوجية بحسب آليات التصويت والتقطيع وخاصة عند الأداء التعملي، ولمقتضيات نفسية إذ يتزع الإنسان بطبعه إلى مبدأ القياس وبه تتزع المظاهر اللغوية نحو التماثل. وهذا ما دفع هؤلاء إلى الإيمان بانبثاق الظاهرة اللغوية على مبدأ القوانين الصوتية، وقد غالوا في ذلك حتى ظنوا أن ما بدا لنا في اللغة استثناء لقاعدة ليس شذوذاً عليها وإنما هو ظاهرة خفي علينا قانونها.

هكذا حاول هؤلاء النحاة الجدد أن يحولوا العلم اللغوي من مجرد الوصفي إلى نهج تحليلي، وكانوا في ذلك مدفوعين بجاذبية المذهب الوضعي الذي ساد يومئذ، ولكثهم من حيث أحسوا بارتباك المسلك التاريخي في البحث اللغوي لم يستطيعوا الإفلات من قبضته فكانوا مع اعتراضهم المعرفي أبناء بيرة للنحو المقارن، بل إنهم ظلوا جازمين بأن لا انفصام بين التاريخ واللغة: كلاهما مدخل للأخر وسرى من سيمد لهذا القول أنفاساً بعد حقبة من تاريخ اللسانيات.

في هذا المناخ المعرفي ظهر فردينان دو سوسير (1857 - 1913) فكان اللغويّ الوفي لروح عصره تتقف بثقافته وامتل لمشاهجه، وقد حملته ظروفه على التجوال بين سويسرا وألمانيا وفرنسا فكان متمثلاً لخصائص الثقافة الأوروبية من أغزر مواردها، وقد زاوج في تكوينه بين التعلم في جنيف والتعلم في ليرنغ حيث أعد رسالة حول استعمال المضارع المطلق في اللغة السنسكريتية، ثم استقر بباريس من سنة 1880 إلى سنة 1891 فتولّى تدريس النحو المقارن بمعهد الدراسات العليا وأعد أطروحته تتصل بنظام الحركات في اللغات الهندية الأوروبية، ثم عاد إلى موطنه جنيف فاضطلع بتدريس اللغة السنسكريتية والنحو المقارن، وفي سنة 1907 عهد إليه بتدريس اللسانيات العامة فاضطلع بذلك إلى آخر حياته (1913)، ثم نشر بعض

تلاميذه، عصارة محاضراته تلك في ما أصبح يطلق عليه ادروس في اللسانيات العامة\*.

إن سوسير قد شبّ واكتهل ابناً بارزاً للغويات التاريخية فكان في كل ما أنجزه من أبحاث نحويّاً مقارناً كاملاً ما يكون التحوي المقارن، وهذا ما يغيب عنا عادةً أو نتغافل عنه والحال أنه المفتاح في فهم التحول المعرفي الذي ستتولد بمقتضاه اللسانيات الحديثة من محاضرات تحويلي عاشه فقد اللغة على مدى طويل. ولئن كانت معلوماتنا عن حياة سوسير ضئيلة إلا فائدة قرائنا تكاد تجزم بأن السنوات الأخيرة التي قضاها من حياته متفرغاً للتدريس في شبه انقطاع عن مواصلة الأبحاث الأكاديمية إنجراً ونشراً إنما تعزى - فيما قد تعزى إليه - إلى موقف نقدي تجاه المنهج الذي ساد المعرفة اللغوية ومسبق له أن كان صوتاً أميناً من أصواته. ولئن لم يبنو ذلك بالبحث العلمي المتعارف فإن دروسه قد كشفت وعيه انحداداً بالمأزق المعرفي الذي آلت إليه اللغويات التاريخية بما فيها حركة انحداد الجدد، وعلى هذا الأساس سيحزق المفاهيم المناسبة لإجراء نقده المنهجي وذلك عن طريق اشتقاق ثنائية الآنية والزمانية التي هي في نظرتنا واسطة العقد في كامل تفكيره.

إن جزم سوسير بأن حقيقة اللغة كامنة في ذاتها أكثر مما هي كامنة في تاريخها بعد إعلاناً عن قطيعة معرفية سوف يتجاوز أثرها حدود العلوم اللغوية إلى مجال العلوم الإنسانية الأخرى، كيف لا ومنذئذ ستتكف اللسانيات عن أن تكون تابعة للمعارف البشرية الموازية لها لتصبح تدريجياً مثبوعة بها، حاملة للريادة المسهجية والإلزامية. ولكن سوسير لم يكن - على ما يبدو - واعياً بما أنجز، بل إن معاصريه لم يدركوا رسالته في عمقها الفلسفي. وسيمز روح من الزمن تظل فيه آراء سوسير مجهولة وقطيعة المعرفة مع الفلسفة التاريخية منسية، وكل ريادته منكورة وليس ذلك غريباً إذ لم ينبؤ في حياته منزلة بين الرواد، فما نشره من أبحاث لم يكن ليؤده لمتعدد بينهم، وما اعتدل في فكره من مأخذ على المعارف اللغوية السائدة لم يتسع له الوقت لنقله من مدارج الدرس الجامعي إلى حلقات العلماء المختصين، ومن أدراكنا قلعده كان على شك مما كان يذهب إليه! ولكن المهم هو أنه أرمى القواعد الأولية للتبديل الذي سينقض عقولة الزمانية في سلطتها



المطلقة من الناحية المعرفية، وسيظل ذلك البديل الذي هو الآنية ثابواً وراء حلبة المعارف في تصارعها وفي تكاملها إلى أن تتصاغر الروافد عليه ليبرز على ساحة المعرفة فيمسك بأزمة العلم اللغوي، ويجز إلى نهج سائر العلوم بما سيؤدده من رؤية جديدة للظواهر هي الرؤية البنيوية من حيث هي المركب الفلسفي الذي محركه الآنية.

وبين ميلاد المقولة الآنية على يد موسير واعتلائها كرمسي الزيادة سيمر عقدان تتوازي فيهما تيارات البحث اللغوي، بعضها في تواصل وبعضها في افتراق، ولكننا على نهج بحثنا المعرفي سنقف عند بعض منها لعلها تضيء سبيل الكشف عن الشبكة النظرية لعلوم اللسان عامة، ففي حين كان موسير يستشرف حقائق اللغة بالروية النقدية كان اللغوي اندنماركي أوتو جيسرس (1860 - 1943) منغمساً في تقلباته مع اللغة من أي باب يدخلها فسنذ 1894 عكف على دراسة ظاهرة التطور بالاعتماد خاصة على الإنكليزية ثم استوففته سنة 1904 قضية تدريس اللغة الأجنبية وما يقتضيه من مناهج. ولكنه بعد أن قضى وقتاً طويلاً في دراسة نحو اللغة الإنكليزية لإخراجه على لفظ مستحدث - على حد ما رأيناه في مُقَدِّمَتنا الثالثة - وضع مصنفه العجيب حول طبيعة اللغة وتطورها وأصلها وذلك سنة 1922. ولئن مثل هذا الكتاب ثراء فكرياً لا قادح فيه فإنه يكشف عن وفاء صاحبه لفلسفة الاستنطاق التاريخي التي استبذت بالبحث اللغوي وإن كان قد تصرف في بعض المسلمات بروح نقدي، فإليك أنه بذل من جهده في الاستدلال على أن التطور التاريخي في صلب اللغات استثنائي المنزع بحيث يلفظ الناهي - ليسبقني الأصلح.

أما على صعيد المقومات المعرفية فإن جيسرس حصر هوية الظاهرة اللغوية في مستواها الأدائي أي عند تجلياتها الإنجازية بحيث لم يستغ مبدأ استكشاف خصائصها من خلال نظامها المجرد، وبالتالي فإنه بتعبير إستيمبي كأنما أنكر مستوى اللسان ومستوى اللغة ولم يفر إلا بشرعية مستوى الحدث الكلامي كمقوم للعلم اللغوي.

وفي حين كان موسير يقدّم دروسه في اللسانيات العامة على منابر جامعة جنيف - بين 1907 و1913 كما أسلفنا - كان لغوي فرنسي يواصل خط أنسير المرسوم في غير شك من أمر ما ورث عصره من مناهج المعرفة اللغوية، ذلك هو

جوزيف فندريس، ولئن كان جسيبرسن - بوجه من الوجوه - صدىً للتنظيرية المداروينية فإن صاحبنا هذا قد كان - فيما تقطع به - انصدي الأمين لعالم الاجتماع دوركهيم. لقد غامر فندريس بالتاريخ عبر اللغة فوضع مصنفه القيم: اللغة مدققاً العنوان بقوله: مدخل لغوي إلى التاريخ وقد أنجزه سنة 1914 ولكنه لم يسلمه للنشر إلا سنة 1920 ولم يظهر إلا بعد ثلاث سنوات، والمهم هو أن فندريس عندما صنف كتابه لم تكن دروس سوسير قد جمعت بعد.

إن كتاب فندريس يصور بداية قلق العلم اللغوي مع مقولة الزمانية لكن هذا القلق لم ينضج بما يفتق الوعي بالمأزق المعرفي لذلك جاءت المغامرة الفكرية مزيجاً من متضادين منهجين: الرؤية السكونية والرؤية الحركية، وظاهر أن ما كان يفضي سكينته الفكرية هو حرصه على الاهتداء إلى منفذ يمسك فيه بتلابيب العلم من أسسه ولكنه أخفق في السعي ظاناً أن العلم الكني لا يدرك في اللسانيات إلا على يد رجل يكون قد ألم بالإمام الكامل بكل الألسنة البشرية بلا شارد. وهذا ما يعزوه إلى الافتقار اللسانيات لبرنامج عام. (ص 13).

وهكذا جاء مصنف فندريس على بناء غريب: المقدمة مخصصة لأصل نشأة اللغة والأبواب الثلاثة الأولى للأصوات فالنحو فالمعجم، والرابع لتكوّن الألسنة البشرية، والخامس للكتابة، والخاتمة لتطور اللغة. ولكن فندريس في خضم هذا التراجع بين حركة الزمن ولحظة الرصف قد سجل ومضات من الوعي المعرفي نعلها كانت رسوماً متفاوتة البيان من الرؤية الآنية، فمما يفضي به: «إن أشعل تعريف يمكن أن نسوقه عن اللغة هو أنها نظام من العلامات، وما دراسة نشأة اللغة إلا بحث عن العلامات التي كانت بحوزة الإنسان بصفة طبيعية ثم بحث عن كيفية استخدامه إياها، أما ما نقصده بالعلامة فهي كل رمز صانع لتخاطب البشر بعضهم مع بعض، والعلامات أصناف شتى لذلك توجد أنواع من اللغات، فكل أعضاء الحس قادرة على خلق لغة، فهناك لغة الشم ولغة التمس ولغة البصر ولغة السمع، بل هناك لغة كلما اصطلاح شخصان على ربط حدث معين بدلالة معينة بغية التحدور فيما بينهما (...) إلا أن لغة من بين هذه اللغات الممكنة تغطي على سائرهما بتنوع وسائلها التعبيرية، وتلك هي اللغة السمعية المسماة لغة منظوفة ومفضلة، وستكون دون سواها موضوعاً لهذا الكتاب». (ص 19).

فهذا إذن من خطوط التسيج المعرفي الذي تخلل بنية العلوم خلال العقدين الأولين من القرن العشرين مما تتعين معرفته لتتبع حركة البحث اللغوي في تحوُّله من مقولة الزمانية إلى مقولة الأنية. وعلى خط آخر كان الحكيم النمساوي فرويد (1859 - 1939) ينشئ بمعاوله بواطن النفس الإنسانية وبشق بطريف نظرياته وفقاً تحت سطح العلوم البشرية، وفي حين كان سويسر يقدِّم محاضراته اللسانية كان فرويد يغوص في علم النفس الاستبطاني ليبيِّن صرح العلم الجديد: التحليل النفسي. فمُنذ مطلع القرن درس تأويل الأحلام (1900) وعلم النفس المرضي للحياة اليومية (1901) ولكنه بعد ذلك أمست بضائته، فمن خمسة تحليلات نفسية إلى خمسة دروس في التحليل النفسي ومن الطوطم والمحظور إلى مدخل للتحليل النفسي وكل ذلك - وهذا هو المهم - قد أنجز بين 1905 و1916.

في هذه الفترة كان في الولايات المتحدة عالم من أصل ألماني تخصص في علم الأجناس البشرية ثم جاء حقل اللغويات فاقترون بها اسمه بحثاً وتدرّساً، وقد كان لنظرياته شأن في تطوير اللسانيات من الوجهة المعرفية، ذلك هو أدوارد سابير (1884 - 1939) الذي وسم البحث اللغوي بسمه المنهج الذهني، ولا يسكن البتة - في رأينا - إدراك أسرار نظرياته إلا عند ربطها بازدهار نظرية الاستبطان النفسي، وقد كان سابير قارئاً مولعاً بفرويد كما يذكر جورج مونان في الفصل الذي عقده لسابير ضمن مصنفه اللسانيات في القرن العشرين، والذي يستوقف عناينا في هذا المقام باعتبار امتثال البحث لامتصاص المعرفة إنما هو معنى سابير إلى استكناه الظاهرة اللغوية من خلال مقومات العلاقة بين شكل عناصرها ووظيفة تلك العناصر، أي بين المادة والجوهر وهو ما جعل البحث اللغوي قريباً من قرائن البحث النفسي. ومرة أخرى نرى اللسانيات تناسس قطعاً على بنية الكلام دون ولوع باستشغاف بنية اللسان ولا بنية اللغة، وقد كان طبيعياً أن يعنون سابير مصنفه الأساسي على الشكل التالي: اللغة: مقدِّمة في دراسة الكلام 1921، وترجمه إلى الفرنسية م. م. جيزمين سنة 1953 ترجمة لم تخل من الهفوات التي استدرَكها عليه الباحث منصف عاشور حين أخرج ترجمة عربية جاءت على قدر واضح من الدقة والدراية.

عندما نشر سابير كتابه إذن لم يكن سويسر قد عُرِف بعد في حقل العلوم اللغوية الأميركية، ومن ينظر ملياً في مظان الكتاب يدرك أنه - بصرف النظر عن اكتشافات هامة تخص حقبته الصوتية - لوحة من التمزق المعرفي بين البعد

التاريخي المقترن بحركة الزمان وأبعد السكوني المرتبط ببنية الظاهرة في لحظة الوصف، وفي هذا الصراع الثنائي يتضاف في كتاب ساير عامل ثالث هو البعد المتصل بسير أعمال الكائن الناطق بالكلام في عالمه الذهني والنفسي.

فمنطلق ساير هو أن دراسة الأشكال اللغوية مع التطورات التاريخية من شأنها أن تعين على إدراك حركة الفكر في عفاعلاتها النفسية وعلى إدراك جدئية التاريخ في نواصلها (ص 6)، ولذلك فإن المنفذ الأنسب في دراسة الكلام هو اعتبار اللغة نظاماً راقياً يعمل في صلب الجهاز النفسي والذهني للإنسان (ص 14)، وعلى هذا الأساس يتحرى ساير في تدقيق غايته المنشودة من مصنفه بأنها بحث في وظيفة الأشكال اللغوية داخل هذا النظام الرمزي الاصطلاحي المسمى باللغة (ص 15)، وهذا ما سيفتح للمؤلف مجال الإطّباب في مشكل علاقة اللغة بالفكر من حيث هو العنصر الأساسي في تعريف الظاهرة اللغوية مطلقاً.

أما ما أشرنا إليه آنفاً من تأرجح المنهج اللغوي على يد ساير بين الزمانية والآتية فأوضح دليل عليه ما أبنى عليه الكتاب من فصول انصبت مجسّعة في الأولى بتعريف اللغة وعناصر الكلام في أصواته وقوالبه النحوية وقد مثلتها الفصول الخمسة الأولى، ويأتي السادس متناولاً نماذج انتهى اللغوية وساعياً إلى إعادة تصنيف الألسنة البشرية على أساس التصورات المفهومية، ثم تأتي ثلاثة فصول يعود فيها المنهج إلى الوقت بروح التاريخ فتدرس خلالها اللغة من خلال تطورها التاريخي وقوانينها الصوتية كما تدرس من خلال تأثير الألسنة البشرية بعضها في بعض، وينتهي الكتاب أخيراً بقصصين يعقد أولهما لعلاقة اللغة بالجنس والعادات وثانيهما لعلاقة اللغة بالأدب.

وعلى خط ثالث من خطوط النسيج العنقي للبنية المعرفية التي تركّحت عليها العلوم اللغوية في بداية هذا القرن تصادف حركة موازية انطلقت من حقل العلوم الفيزيولوجية وغيّرت ميدان علم النفس لتصل إلى علوم اللغة فتبيري نقيضاً للتأثير الذهني عامة، وأما منشؤها فأبحاث الفيزيولوجي الروسي بافلوف (1849 - 1936) الذي اهتم بدراسة جهاز الهضم وانعكسات اللعابية فاهتدى إلى صياغة نظريته في انعكسات الشرطية سنة 1903، ثم درس تشوّهها واختفاءها وفسر ذلك بقوانين الاقتراح العصبي ثم تاضّر بين ميكولوجية الحيوان وميكولوجية الإنسان فاستيقن أن



عالم الإنسان تدبره قوانين مطابقة لمقتضيات المنعكس الشرطي، إلا أن الإشارات الحسية لدى الحيوان تحل محلها لدى الأدمي إشارات لغوية ذهنية، وهكذا خطا بافلوف بنظرياته خطى في إثبات وحدة العالم الفيزيولوجي والعالم النفسي لدى الإنسان، وقد تبلور ذلك في مصنفين لاحقين هما عشرون سنة من التجربة في ميدان النشاط العصبي العالي للحيوان (1922) والمنعكس الشرطي (1935).

وفي نفس الحيز الزمني كان في الولايات المتحدة عالم نفسي قاده تدرسه لعلم النفس التجريبي والمقارن إلى وضع مذهب جديد في حقله العلمي، ذلك هو جون واطسون (1878 - 1958) مؤسس المذهب السلوكي في علم النفس، وطريف أن يصادف تاريخ ابتكاره للنظرية الجديدة تاريخ وفاة سويسر (1913)، لكن الأطراف من ذلك أن واطسون لم يكد ينتهي من رسم معالم نظريته حتى اكتشف سنة 1916 - نظريات بافلوف فعاد آراءه الشخصية معداً إياها في ضوء نظرية المنعكس الشرطي وقد تجسم ذلك التصاهر في مصنفه مسارب السلوكية (1928).

لقد قام المذهب السلوكي في علم النفس نقيضاً للمذهب الاستبطاني الذي كان يومئذ سائداً فكان مضمحه إرساء قواعد البحث الموضوعي للسلوك البشري عن طريق الملاحظة الاختبارية فأذكر الحوافز الباطنية كدعماء لتفسير السلوك ولم يتمسك إلا بالخصائص الفيزيولوجية، وعلى هذا الأساس حصر تصوره للسلوك الإنساني في كونه منبهات تولد ردود فعل تتحول بدورها إلى منبهات جديدة فتتقضي استجابات أخرى، وهكذا دواليك.

في هذا المناخ المعرفي سيبري في الولايات المتحدة عالم لغوي كان يُعبد وفاة سويسر قد أصدر مدخلاً للدراسة اللغة (1914)، ثم اكتشف المذهب السلوكي في علم النفس فتتمثله حتى تشبع به فانطلق يؤسس علمه اللغوي على قواعد ما اكتشفه مجسماً في البحث اللساني ما أنجزه واطسون في البحث النفسي: مناقضة المذهب الذهني بمذهب سلوكي، ذلك هو بيلومفيلد (1887 - 1949) أما مدونته الكبرى فهي كتاب اللغة الذي وضعه سنة 1933 فكان دستور اللسانيات الوصفية بنهجها الاستقرائي ومتزعا الاختباري كما سندقّه في الفصل الموالي عند حديثنا عن معضلة اكتساب اللغة.

هكذا تأسست مقولة الآنية في شبكة معقدة من القرابات المعرفية وهكذا أراحنا مقولة الزمانية لتنفرد إلى حد بعيد بسلطة إستمائية على مستوى مناهج البحث وفلسفة العلوم، وقد بدا سلطانها كأقوى ما يكون السلطان منذئذ في حقل اللسانيات والتيها ترتد بوجه من الوجوه كل النظريات اللغوية الحادثة بعده، غير أن من تمام البحث المعرفي في هذا السياق ألا تغفل عن تطاعم بعض الحقول في إعلاء صرح مقولة الآنية ولا سيما فيما تولد معها وتما بنموها من فلسفة في تقدير الأشياء وفحص الظواهر، نعتي - مثلما ألمحنا إليه آنفاً - البنيوية. ونفهم الآن بعد الإلمام بختبايا الشبكة المعرفية في نشأة الفكر اللساني المعاصر كيف تعاضلت مقومات النشأة في تواؤم البنيوية بمقولة الآنية: فالمحور المركزي لهذه المصاهرة هو البحث اللغوي بلا منازع، ومعلوم أن من محركاته المعرفية تعريف سوسير للغة بأنها كل يقوم على ظواهر مترابطة "العناصر ماهرة كل عنصر وفه على بقية العناصر بحيث لا يتحدد أحدها إلا بعلاقته بالعناصر الأخرى، فإذا بالحدث اللغوي جهاز تنظم في كيانه عناصر مترابطة عضوية بحيث لا يتغير عنصر إلا انجر عن تغييره تغير في وضع بقية العناصر وبالتالي كل الجهاز، وما إن بسنجيب الكل لتغير الجزء حتى يستعيد الجهاز نظامه الداخلي.

ونكن هذه الرؤية «البنيوية» لم تكن فريدة نوعها في تلك الحقبة من الزمن وقد رأينا المخاض العسير الذي كان يمر به الفكر المنهجي في تمزقه بين الزمانية والآنية، وهنا تكمن قبيحة تضافر المعارف في توليد المستحدثات الإستيمية، فاللسانيات لم تكن إلا إحدى دوائر ثلاث قد تقاطعت فوئدت مجالات مشتركة والدائرة الثانية هي دائرة النقد الأدبي وأما الثالثة فدائرة البحث في الأجناس البشرية. وإذا كان سوسير هو مركز الدائرة الأولى فإن مركز الدائرة الثانية قد جسمه ياكسون مثلما جسم ليفي ستروس مركز الدائرة الثالثة. وقد انطلق القطبان مفترقين ثم انتقيا كما هو معلوم.

فرومان ياكسون الذي ولد بموسكو سنة 1896 واهتم منذ سن مبكرة بدراسة اللغة من خلال اللهجات الروسية وبدراسة مظاهر الفن الشعبي كما اهتم بفلسفة هوسرل قد أسس جمعية سنة طفلة «النادي اللساني بموسكو» وكان ذلك سنة 1915 أي بعيد وفاة سوسير بسنتين، وكان مجمع اهتمام أهل النادي تعقب خصائص الظاهرة اللغوية من خلال تجلياتها عبر أشكال الفن - النظمي منه والفلكلوري -

وكان ياكبسون رائداً في تناول التحليلات النظرية للأشكال الأدبية، ومعلوم أن هذا النادي هو الذي عنه تولدت المدرسة الشكلية الروسية بكل أعلامها.

ونكن ياكبسون الذي انتقل إلى تشيكوسلوفاكيا لإعداد رسائله الجامعية قد واصل نهجه المعرفي بإرساء أسس النادي اللساني براغ سنة 1920 مع ثلة من اللغويين ونقاد الفن، وكانت نظريات سوسير قد بلغت إليه آنذاك فكان هذا النادي حوضاً لتحايط منهجي خصب بين الفن والنقد واللغويات، ومن هذا المزيج استفاد عود البنيوية فاشتد بامتقائه أزر المقولة الآنية.

وسيمر ربح من الزمن تأتي فيه على ياكبسون تقلبات حتى يلتقي في الولايات المتحدة سنة 1941 بفروملي مهاجر بدأ يفتح في علم الأجناس البشرية نفقاً رائع الشأن، ألا وهو ليفي سترووس الذي وقع سنة 1945 عقد المصاهرة بين الحقول المعرفية الثلاثة بمقاله الشهير: التحليل البنيوي في اللسانيات وعلم الإناسة وهو المقال الذي ضمته فيما بعد كتابه الإناسة البنيوية كما سبق لنا أن أشرنا منذ المقدمة الأولى.

فلئن تيسر لنا الآن أن نمسك باللوحة الخلفية لشبكة النسيج المعرفي الذي نمت في سباحه علوم الإنسان منذ بداية القرن التاسع عشر فإننا من موقع الحيرة المعرفية نرى لزماً على المشتغل بفلسفة العلم أن يتابع نقد مقولاته المتهجبة، ذلك أن خطوط الفصل بين سلطة الزمانية وسلطة الآنية ليس من اليسير - كما تبين لنا - تحديدها لا من الوجهة التاريخية ولا من الوجهة المفهومية. وإذا ما قامت الفلسفة الظواهرية على مبدأ الحركة العمودية المتعالية وقامت الفلسفة المادية على مبدأ الحركة العمودية المتنازلة فإن الآنية - التي هي قوام الفلسفة البنيوية - تمثل مبدأ الرؤية الأفقية لأنها مقولة لا تؤمن بالأشياء وإنما تؤمن بالعلاقات الرابطة بين الأشياء، وهذا معناه أن الظواهرية احتكمت إلى التعليل الكوني وأن المادية احتكمت إلى السببية الاختبارية في حين أثبتت الآنية على التفسير الوظيفي عبر العلاقات.

لقد تأمست الفلسفة الزمانية على مبدأ القول بأن حقيقة الظواهر كامنة في غيرها لا في ذاتها لأنها مستمدة من العلل والأسباب السابقة في وجودها على وجود المسبب والمعلول، فاعتزست الآنية بالقول إن حقيقة الظواهر كامنة في

ذاتها لا في غيرها، باعتبار أنها مستمدة من تضافر الأجزاء داخل نظام الكل الواحد. وهكذا قامت الزمانية على تقدير الظواهر في ماهياتها وفي جدلها في حين قامت الآنية على تقديرها في وجودها، فجوهر الشيء هو وجوده ووجوده كامن في بنيتها ونظامه.

ولكن الكون من حيث هو مادة يعقنها العقل ليس على ما قد يتخيله العقل نفسه من البساطة أو البسر حين يظن السيطرة عليه كلياً في تصنيفات ذهنية يحولها إلى مقولات صارمة، ولقد تصارعت المقولتان إما تصارع ونم بات على الآنية - منذ حملت الريادة المنهجية في المعارف اللغوية والإنسانية - يوم استتب لها فيه السلطان المعرفي كلياً، والذي قوى روح المنازعة لدى مقولة الزمانية أن الآنية قد اصطدمت في الأخرى بمأزق معرفي وذلك من خلال اندراجها في بذاتها في سياق الزمن المتحايث مما يفترض التسليم بوجود الزمن الحاضر، ولكن الزمن الحاضر منعدم أو في حكم المنعدم طبيعياً، بل إن الوجود زماني أو لا يكون، ومن هذا الباب تعذر الانفصام عن مقولة الزمانية معرفياً.

إنه من المفيد في هذا المقام التذكير بأن المنهج 'الزمني' الذي قامت عليه اللسانيات المعاصرة ونولد عنها بموجبه المنهج البنيوي ليس إلا مصادرة من المصادرات، هو مصادرة منهجية في البحث لأن الآنية في حقيقة أمرها لا تنفك عن الزمن ولكنها تستند إلى زمن افتراضي يرمز إليه بنقطة على المحور الزمني المتعاقب، إلا أن حيز هذه النقطة قد يكون يوماً أو سنة أو عقداً أو قرناً أو عصاراً من العصور، فالآنية ليست إقراراً بالزمن ولا نقضاً له وإنما هي استيعاب لأبعاد 'الزمانية' في جمعها، فهي تعكس المنطق الصوري للأحداث لأن الزمانية تبدو متركبة من سلسلة نقط الآنية، أي إن الزمانية تحتوي الآنية، فإذا بالآنية تستحيل منهجاً مستوعباً لأبعاد الزمانية بمقتضى أنه يذك الحواجز التطورية فيصهر التعاقب في بونقة الواحد.

فإذا كانت الزمانية تحاول التوسل بالزمن الطبيعي - ذلك الذي يتعاقبه سير الكون وما في الكون من وقائع وظواهر - وكان النحو يتوكل سبيل الزمن اللغوي الذي تترتب بحكمه أجزاء الكلام في غير تطابق ضروري مع منطق الزمن الطبيعي فإن مقولة الآنية تستند إلى الزمن التقديري الذي هو زمن افتراضي لأنه زمن منهجي لا غير.



غير أن اللسانيات في نعاتها وسعيها إلى الاكتمال كأنما أدركت نسبة القيم في تعارض المقولتين بل كأنما أدركت أن الزمانية «قضية» وأن الآنية «نقيضة» فأحسنت بأنها مدفوعة إلى البحث عن «التأليف» حسب «الثلاثية الجدلية»، فالزمانية قد أخفقت في مشروعها المعرفي يوم اختطت لنفسها غاية ابتعثت اللغة البشرية الأم من غيابات الوجود الماضي، والآنية قد أنكرت الزمن ونجاهلت فعله فأمهلهما ثم غافلهما حتى أظهرها على تناقض أمرها، وعندئذ بدأ متعرجها إلى المآزق المعرفي.

ولم يطل الأمر باللسانيات حتى ظفرت بالمسلك الذي جنبها القطيعة المعرفية الفاصمة فسكبت مقولاتها الآنية بكل ما تضمنته من تراكمات المقولة الزمانية في بُعد جديد لنصطلح عليه بالبعد التكويني أو لنقل هو البعد التشويحي: ذلك أننا في قراءتنا لتحركة العلم اللغوي عبر سيرورته المتصلة وفي بحثنا عن مقوماته المعرفية لم نفلت نترصد بذور نشأة ما استقامت عليه اللسانيات اليوم في آخر تحولاتها المعرفية، ولقد أوقفنا الفحص على ما بدا لنا بديلاً من المقولتين الأوليين نعني المقولة التكوينية وهي التي كانت في نظرنا المحرك الأساسي الذي أوقف باكسون على أسرار جهاز التخاطب في أطرافه الستة بمختلف الوضائف، وهي الحافز الذي دفع هاريس ثم تشومسكي إلى القول بمبدأ البنية العميقة من حيث هي صورة خفية يقدر أنها أصل النشأة والتكوين عند كل حملة تنقوه بها كما سندققه في الفصل الموالي.

وهكذا لم يعد البحث في أصل اللغة على معنى الإطلاق، وإنما أصبح مداره في أصل نشأة الحدث اللغوي على لسان الفرد، وهذا ما فتح الباب واسعاً أمام الأبحاث المتمازجة الاختصاصات ولا سيما في حقل اللسانيات البيولوجية: ونعلنها مع تقدم الأبحاث العصبية ستكون لسانيات المستقبل. وبين ذلك الواقع وهذا الأمل تنطلق اللسانيات الراهنة مستعينة إلى حوزتها قضية من أمهات القضايا المعرفية هي قضية الاكتساب اللغوي وما يقترن به من التحصيل الإدراكي.



## الفصل العاشر

### في توظيف العلم: اللسانيات وتعليم اللغات

لا شك أنَّ أهمية الدراسات اللغوية الحديثة لم تتبلور إلا منذ دخلت المستخلصات النظرية حيز الاستعمار في تطبيقات استقرائية، وهي مرحلة تجددت بها مناهج تدريس القواعد اللغوية عامة، كما تطورت معها أصول التقييم اللغوي ذاته مما شمل تصنيف الدراسات اللغوية اعتباراً بما جذ من أفنان ضمن الشجرة اللسانية العامة.

والملاحظ أن الدراسات العربية اليوم قد أخذت حظاً ملحوظاً من ثمار اللسانيات، غير أن حظها في الجانب النظري أوفر منه في الجانب التطبيقي مما يدفع الباحث اللساني على الحكم بحدود الدراسات النظرية ما لم تستغل في وصف لغوي جديد، ويكاد اللغويون اليوم يستعملون بدهاء بضرورة إعادة وصف اللغات عموماً حتى تكتشف نوايسها الخفية من جهة، وتخلص مقاييس تلقينها وبلورتها من كل سمة اعتباطية أو معيارية من جهة أخرى، ولعل اللغة العربية من أشد اللغات حاجة إلى هذا الوصف الجديد إذ إن نحوها يرجع اليوم إلى ما يصف عن النبي عشر قرناً ولم يكده يعرف تغيراً جوهرياً منذ نشأته.

لقد أشار الباحث اللساني كوردير في بحثه «مدخل إلى اللغويات التطبيقية» إلى أن تعليم اللغات كثيراً ما يعتبر فناً، فإذا كان المقصود أن تعليم اللغات نشاط يقتضي مراناً عالياً يكتسب بالذرية المتواصلة فذلك من نافلة القول، ولكن ما ينطوي عليه مثل هذا التقرير هو أننا نطلق عبارتي العلم والفن في ضرب من التبادل، إذ لا يسمع العلم أن ينجدنا في تعليم اللغات، ولذلك نطلق مفهوم الفن على كل نشاط عملي لا ترتبط تجاعته ممارسته بجملة من القوانين المضبوطة.

وكلما كانت معرفتنا بالعوامل الضابطة لهذا النشاط ناقصة تعين تحاشي الإجراءات الجازمة بغية درس من يمارس النشاط في خبرته. وتعليم اللغات من هذا الضرب، إذ يتضمن معايير مختلفة ليست من الثوابت في شيء، فلا يتسنى سير فيها ولو أُلِّم الإنسان بها، ولهذا السبب تعذر تسخير العقل الآلي في تعليم اللغات طالما استحال وضع نموذج رياضي لها أو إدراجها ضمن إجراءات منتظمة طبق مسلك منطقي. فالمتغيرات إذا استعصت على الحد الكمي والضبط النوعي تعذر قياسها، وإنما ترسم العوامل التي تتخذ بالتقدير في كل عملية تعليمية كقدرة التلميذ واستعداده الفطري وملكته الذهنية وموقفه مما يتعلم، وكذلك جملة الحوافز الداعية إليه، وتلك قضايا دقيقة علماء النفس التربويين. ومن اليسير ضبط أبرز معالمها.

وأخيراً يضيف كوردير أن بين أيدينا اليوم زاداً ضخماً من المعارف المتعلقة بطبيعة الظاهرة اللغوية وبوظائفها لدى الفرد والجماعة وبأنماط اكتساب الإنسان لها. وثمرة أبحاث اللسانيين في هذا المضمار نمتا يتأكد اعتبار، عند صوغ البرامج التعليمية التي موضوعها اللغة، وعلى معلم اللغات أن يستنير بما نمذه به اللسانيات من معارف علمية حول طبيعة الظاهرة اللغوية.

ولئن توثقت صلة اللسانيات التطبيقية بتعليم اللغات فليس من المقبول أن تربط بين الأمرين ربطاً آلياً إذ من المشارب الأخرى ما يضطلع أهله بمهارات عملية للغة فيها أثر كلي، ومعارفهم الحاصلة تعين على فطر المشاكل الناجمة، ومن هؤلاء المحتضنون بعلاج عاهات الكلام، والمهتمون بدرس الخطاب الفني، وعلماء المواصلات السلوكية منها واللاسلكية. فتحل لا تربط بين اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغات ربطاً مقيناً إذ هما مهجتان متميزتان، وتطبيق المعارف اللسانية في حقل من الحقول يعد اختصاصاً قائماً بذاته، واللسانيات التطبيقية - مثلما تنطق عن نفسها - ليست علماً نظرياً وإنما تستفيد من منهجيات الدراسة النظرية، ومعلم اللغات يستخدم النظرية اللسانية ولا ينشئها، ذلك أننا إذا حملنا مصطلح «النظرية» على المعنى الذي له في العلم لم يتسن القول بوجود «نظرية» في تعليم اللغات ولا نظرية في علاج عاهات الكلام. وتعليم اللغات اختصاص بذاته وليس هو جوهر اللسانيات التطبيقية، ولكن إذا أدرجنا في محور تعليم اللغات كل القضايا المثالية من التخطيط التربوي والقرارات التعليمية مما يتخذ



خارج جذور الفصل تجلّت شرعية حضور اللسانيات التطبيقية في قضية تعليم اللغات برمتها، تماماً كشرعية حضورها في علاج العاهات الكلامية أو في فحص النص الأدبي.

ورغم تقدم العهد التي ما انفك الإنسان يدرس فيها عبر الحضارات الظاهرة اللغوية فإننا لا نعلم إلا القليل من سماتها وخصائصها، غير أنّ خطي البحث قد تسارعت في الحفبة الأخيرة واقتربت الأساليب من الدقة بحيث يتسنى الجزم بأن الدراسات اللسانية تصطبغ بالعلمية، وعلى هذا الأساس تتولّى اللسانيات التطبيقية رسم معالم المنهج الدقيق في عملية تلقين اللغات.

إنّ اللسانيات المعاصرة لما قامت أساساً على مبدأ الشمول المعرفي وذلك حواجز الاختصاصات كنسب تفكيري مقروض عنوة فإنها قد افتحمت حوزة الاكتساب: ما انفصل منه باللغة ذاتها وما ارتبط بالمعرفة والإدراك جملة، والذي فتح لها السبيل واسعة لولوج جدنية التحصيل بكامل الشرعية العلمية ثلاثة أشياء.

أولها ازدهار اللسانيات التطبيقية ولا سيما في حقل تعليم اللغات سواء عند تلقين الطفل قواعده لغته التي اكتسبها بالأمومة أو عند تعليم اللغة لغير الناطقين بها ابتداءً.

وثانيها بروز علم النفس اللغوي وهو فن ظهر ضمن أبحاث اللسانيات العامة ويدرس كيف نطقو مقاصد المتكلم وتواباه على سطح الخطاب في شكل إشارات لسانية تنصهر في اللغة، كما يدرس سبل ترويض المستقبلين لذلك الخطاب إلى تأويل تلك الإشارات. فهذا العلم يعكف أساساً على عمليتي التركيب والتفكيك وكيف تلبسان الحادثة التي يكون عليها كل من الباث والمستقبل. وثالث اتسع هذا العلم فتحدّد موضوعه بدراسة ظاهرة الكلام كيف تنشأ لدى الباث. وظاهرة الإدراك كيف تتحقق لدى المستقبل.

وأما العامل الثالث في تمكين اللسانيات من حقّ التطرق إلى موضوع اكتساب اللغة فيتمثل في بروز علم التحكيم الآلي (أو السيبرنتية) وما أفضى إليه من ترابطات مع اللسانيات خاصة في اختزان الأنماط التنظيمية بوصفها ضرباً من النحو الآلي المسجل، وهو ما قاد إلى فحص طرق اكتساب الكلام وتحسّس نواحي تراكمها وتفاعلها.

هذا إذن ما سمح للسانيات بولوج حقل اكتساب اللغة، وهو وجه نوعي مخصوص من القضية الكلية الموسومة بمشكل التحصيل باعتباره أمراً من الأسس النظرية في معضلة الإدراك، غير أن اللسانيات قد وجدت ما وفر لها شرعية التطرق إلى هذه المعضلة الكلية نفسها من حيث هي ركيزة معرفية تتسم بالتجريد والشمول، وقد حصل ذلك فعلاً عندما عكف رواد اللسانيات التحويلية ولا سيما في فرعها التوليدي على استثمار نظريتهم اللغوية في مطاردة قضية التفكير وعلاقته بالكلام، وهو ما كرّس النظرة المعرفية الإبتيمية لقضايا اللسانيات منذ سمح التطور العلمي المعاصر ببسط الزكائر المعرفية في علوم اللغة.

هكذا غذا طبيعياً أن تعكف اللسانيات على قضايا اكتساب اللغة وحصول الكلام فعملت على ربط مراحل هذا الاكتساب لدى الطفل بمراحل نشوء اللغة أصلاً. وحللت بوادر عملية التواصل الكلامي من مستوى الإدراك الشمولي إلى مستوى التنطيع المزدوج، وفسرت مرور الطفل بالمرحلة العلامة، وهي المرحلة الإشارية السيميائية، قبل بروز العلامة اللسانية، ودققت تراكيم المخزون الصوتي والنحوي فالمعجمي.

إن الاكتساب أو التحصيل من المواضيع العبدية في الدراسات الإنسانية قاطبة، وهو من القضايا المعرفية ذات انطباع الشمولي سواء في توفيره نموذج نقاط الاختصاصات واشتراك المعارف، أو في انحصانه بقضايا التنظير التأسيسي والنواصف التطبيقية في آن معاً، فمن وجهة الشمول في قضية الاكتساب كإشكال قاعدي نوارد جملة من المشارب المعرفية عليها ممّا يجعلها نواة مركزية لتمازج الاختصاصات الدراسية.

وأول ما يعكف على قضية الاكتساب من حيث طرقه الاختبارية ووسائله العمينة علم التربية، وبما أن المعنى الاشتقاقي لعبارة البيداغوجيا في أصلها اليوناني هو مرافقة الأطفال فهو وثيق الصلة بسياسة النفوس وترويضها على اكتساب المعرفة وتحصيلها. ثم إن علم النفس من العلوم التي تعكف بالدرس والتحليل على ظاهرة الاكتساب بوصفها معطى من معطيات تفاعل النفس مع العالم الخارجي في نقيضها مؤثراته واستجاباتها لتحدياته، وعلى هذا الأسس يشتغل علماء النفس بتتبع حدوث الآليات لدى الإنسان سواء بالصدفة والاتفاق أو بالتأثير والاستفزاز،

كما يتطرقون بالنظر والاستكشاف إلى طرق استحداث المنعكسات الشرطية راسياً على تقبل المعرفة ونحصيل الإدراك بالرياضة والاكساب.

وطبيعي أن يهتم علم النفس التربوي - الذي هو مزيج من الاختصاصين السالفين - بقضية التحصيل باعتبارها إشكالاً نفسانياً وبيداغوجياً في نفس الوقت سواء في تربية الأطفال أو في تلقين الكهول.

ويأتي إلى جانب هذا وذاك النظر التجريدي انعاماً لينتظر إلى نفس القضية من زاوية نظرية المعرفة وفلسفة العلوم، فيحصل لموضوع الاكساب والتحصيل بُعد إستيممي بموجبه تتضح سبل الإدراك باعتباره معضلة مبدئية في كل تناول فلسفي، وهذا هو الذي فتح في العصر الحديث أمام ما يعرف بفلسفة المناهج باباً ونجت منه إلى جدلية التحصيل فأصبحت تشارك كل العلوم الأخرى مناقشة أصول الاكساب المعرفي لدى الإنسان.

ولعل بديهيات العقل تقود إلى الجزم بأن آحق أفنان المعرفة البشرية يتناول حصول الإدراك في طرائقه وتقلباته إنما هو علم اللغة لأن اللغة سبيل شامل وغير مقيد في كل تحصيل معرفي واكتساب إدراكي، ولأن اللغة - فضلاً عن كونها أداة الاتصال بين الإنسان والعالم الخارجي بما في ذلك الإنسان ذاته - فإنها تشرّل منزلة الرباط الجدلي الفعّال بين العقل من حيث هو أداة التفكير، ومكتسبات العقل من حيث هي موضوع التفكير، غير أن واقع الأمور كثيراً ما يعاكس بديهية العقل فيكون للأشياء - كما هي - منطق يخالف منطقها كما كان يجب أن تكون، ومن أغرب ما تراها الفكر البشري عليه أن مبحث «اكتساب الكلام» تجده في حوزة فنون معرفة كثيرة ما عدا المعارف اللغوية، حتى لكأن التصرف إليه يعدّ من المحظورات أمام الناظر في اللغة.

ولقد توطّد هذا العرف - على غرابته وشذوذه - في تاريخ العلوم الإنسانية قاطبة، فاستقرّ به أن اللغوي ينظر في اللغة وقد حصلت، معنى ذلك أنه يتناول اللغة كشيء قائم الذات، فهو يتعامل مع «الكلام» من حيث هو موضوع لبحثه على نفس درجة «الكلام» الذي هو لديه أداة للبحث؛ كلاهما جاهر؛ وهكذا لا تكون اللغة عند دارسها إلا موجوداً مكتملاً حاصل بالفعّل لدى الإنسان، فلا مجازفة إن قلن إن الفكر اللغوي قد كان دوماً حريصاً على أخذ اللغة في وجودها الآني دون

تفكيك زمني لها منذ نشأتها وتكونها على مراحل الاكتساب لدى الطفل أو لدى الكهل.

يشير كوردير إلى أننا عندما نتحدث عن تعليم اللغات فإن مصطلح «التعليم» يغدو مُلبساً إلى حد بعيد، إذ كثيراً ما يطلق على نشاط المعلم بين جدران الفصل في تفاعل طلبته معه. غير أن المحاضرين يعلمون أن ذلك نقطة النهاية لعمل دائب من الإعداد الطويل والتنظيم المبؤب والتعديل المتواصل، ولكل ذلك أهمية بالغة إذ هو مما لا يتجزأ عن العملية الكلية، إلا أن معلمي اللغات كثيراً ما يغفلون عن حقيقة صريحة وهي أنهم في عملهم إنما يتكثون على عمل أناس غيرهم يحددون لهم سلفاً ما يجرّونه في حجرات التعليم.

إن معلم اللغة يستعمل الكتب المقررة وأدوات الإيضاح والمستندات البصرية وغير ذلك، ثم يعمل وفق برمجة زمنية محددة، وكثيراً ما يرشح طلبته إلى مناظرات يشرف غيره على حفظها، والمعلم في معظم الأحيان لا يسهم في أي من تلك الأمور، وإذا استشير فبشكل صوري، بينما تحدد تلك الاختيارات ما يجرّ في فصل التدريس تحديداً كئياً أو يكاد.

لهذه الأسباب اعتبرنا أن كل تخطيط أو برمجة أو قرار إنما يندرج ضمن عملية التعليم ذاتها مهما كان مدى تأثيره فيها، وإذا سلمنا بأن نجاح عملية التلقين اللغوي مهمة ملقاة على كاهل المعلم فإن كل قرار يتصل بهذه الغاية المنشودة يعد جزءاً من العملية الكلية، وهذه القرارات إنما تتخذ في ضوء فهمنا لطبيعة الظاهرة اللغوية.

لقد اطرّد العرف قديماً بأن يتولى بعض المعلمين المحترفين إعداد برامج تعليم اللغات والكتب المقررة لذلك، وما تراءى هذه السمة منتشرة. بينما تؤكد اليوم أن يكون هذا العمل ثمرة تمازج اختصاصات بين المعلمين المهرة والباحثين المتخصصين وهم اللسانيون التطبيقيون، وكم يحسن أن يكونوا ممن اضطنعوا بمهمة التعليم. وهكذا يغدو اللساني التطبيقي مسهماً في عملية تعليم اللغات كئياً دون أن يتفرد بها لأنها حفل تعاوني يحكمه مبدأ تضافر الاختصاصات، ونجاحه رهز بتفهم كل الأطراف للمبادئ التي تتحرك العملية طبقها. على أن حل القضايا لا يكون عادة إلا توفيقياً، فقد يرثي اللساني النفسي سناً مثلى للمشروع في



تدريس اللغات الأجنبية فتتحف اقتضاءات سياسية واقتصادية تدخل في حساباتها مقاييس التكلفة والمردود، فتحول دون رصد ما يلزم من اعتمادات لتوفير معلمين خبراء إبان تلك المرحلة، وعندئذ يتصادم اقتضاء ان فتأتي الخطّة وسطاً.

هكذا يستخلص كوردير أن نجاح خطط تعليم اللغات يكون موقوفاً على كل الأطراف: أولها المجتمع ممثلاً بالسلطة التربوية، ثم عالم اللسانيات التطبيقية. فالمعلم المباشر في فصله، ولكن الصعوبة تكمن في تحديد مفهوم «التجاعة» شأن كل العمليات التربوية، فالمجتمع قد يقرنه بمبدأ التكامل الجساعي أو بالمردود التجاري، والمعلم قد يربطه بمبدأ اكتمال الذات عندما يتوصل النمرء إلى تحقيق شخصيته عبر ما نعلم، والإنساني قد يجعل التجاعة وفقاً على اكتساب مهارات الأداء اللغوي، وهي مهارات قابلة للتبهر والقياس، غير أن ذلك ممّا لا يبت فيه إلا بكشف الحوافز التي تدفع بالأفراد إلى تعلّم اللغات، فالبعض يتعنّمها بدافع البحث عن لذة معرفية والبعض الآخر بدافع الارتقاء الدراسي على سلم الجامعة، ولكن البعض يحفزهم البحث عن مسائل مهنية، ومن الناس من يدفعهم حب الاختلاط الثقافي عبر الألسنة المتعددة. ولكل صنف مقاييسه في تصوّر المهارة على الأداء اللغوي، وقد يكون لبعضهم فشلاً ما كان لسواه نجاحاً.

أما فيما يخص أهداف المتعلّم والمتعلّم واللساني التطبيقي متضافرة ضمن تعليم اللغات فمن المنيسر أن نضبط المهارات انطلاقاً ممّا يتسنى وصفه، وتسدن اللسانيات بمناهج وصفية نمبر بها تلك المعارف والمهارات بحيث إذا رسمنا مسبقاً الهدف الذي نقصد إليه من عملية التلقين اللغوي وأنمنا بنوعية الدارسين المقبلين على ذلك النمط من التحصيل استطعنا بتفضّل اللسانيات أن نحدّد الأسلوب التعليمي الذي يكفل أقصى حظوظ التجاعة. وهكذا لا تتظم عملية التلقين اللغوي إلا إذا أنمنا بطابع اللغات ولا نلّم تلك الطابع إلا إذا توسلنا إليها باللسانيات.

إن المتفحص في أمر اكتساب اللغة - إذا هو أعطى القضية أبعادها المختلفة باختلاف مشارب الاختصاصات أولاً ثم باختلاف موقعه من عملية الاكتساب ثانياً - استطاع أن يحدّد أهمية الموضوع من وجهة نظر لسانية معرفية في نفس الوقت فيتسنى إذن استكناه البعد الإيسيمي لتطرق عالم الإنسان إلى هذا الإشكال اللغوي ذي الطابع الاختياري.

وأول مراتب قضية الاكتساب من الوجهة الدراسية العامة أنه تعلم مباشر لمواضيع اللغة بحيث يصبح ممارسة لتلقي اللغة تكونه مواصفة لنواميس الكلام مستخرجة من ذاته، فتكون هذه المرتبة بمثابة تعليم اللغة بذات اللغة بما أنها تستوجب حديثاً موضوعه ومادته متطابقان، وما إن يدور الكلام على نفسه بالوصف والتلقي حتى تخرج اللغة من وظيفتها المرجعية إلى وظيفة ما وراء اللغة.

والمرتبة الثانية في جدلية الاكتساب اللغوي تعين بارتقاء الإنسان من ممارسة تلقي اللغة فعلياً إلى وصف عملية التعليم وطرقه، فتكون منزلة عالم اللسان في هذا المدرج بمثابة الفاحص لتحول اللغة من أداة خطاب أولاً إلى أداة تلقي مواصفة الخطاب ثانياً، فإذا به يصوغ ملاحظته الاختيارية في لغة تصبح كلاماً في الكلام الملقن به الكلام.

أما ثالثة المراتب وأطرفها في موضوع الاكتساب والتحصيل من حيث هو معضلة كلية في المعرفة، وقضية نوعية في مواضع اللغة فتتمثل في ما يسمح به الخوض فيها من تغرق معرفي يتصل مباشرة بجوهر الزكائر التي تقوم عليها اللغة، والذي يربط حبل الأسباب بين قضية الاكتساب ونواميس الكلام إنما هو تحسس أنماط المواضع ومن أنظمتها في اللغة المعنوية بالدرس، وهكذا تصبح إشكالية التحصيل جسراً نعبه المواصفة اللسانية لتصل إلى ضبط خصائص اللغة في أبنيتها الباطنة، بل إن فحص قضية الاكتساب اللغوي ينبغي عندئذ على صياغة موقف مبني من اللغة، ويتجسم حينئذ البعد الاستيعابي في تصور نظرية في اللغة انطلاقاً من نمط اكتسابها ومروراً به في نفس الوقت، وهكذا كان شأن جل النظريات اللسانية العاقبة ومن بينها النظرية التحويلية.

إن النحو التوليدي - كما سبق أن ألمحنا في الفصلين السابقين - تيار لساني ظهر بالولايات المتحدة في خضم مدرسة عرفت باللسانيات التحويلية وجاءت رد فعل على المدرسة التوزيعية، وصورة ذلك أن البنوية في الدراسات اللغوية قد تميزت في الولايات المتحدة بسمات نوعية تجلت خاصة مع مدرسة بلومفيلد منذ انعقد الرابع من القرن العشرين حتى أصبحت تعرف في نفس الوقت بالمدرسة البنوية والتوزيعية والوصفية.

ويعتبر هؤلاء البنويون أن اللغة عادة من العادات تكتسب بالمحاكاة

والقياس، وعامل القياس هو الذي يفسر به البيويون كيف أن الإنسان - استناداً إلى صيغ لغوية معزودة سمعها فعلاً - يستطيع أن يؤلف صيغاً لم يسمعها قط في حياته ولا تعرف في عذدها حداً تنتهي إليه.

ويعتبر بلومفيلد أن كل بنية نحوية هي قياس وأن دراسة لغة من اللغات تتمثل في الكشف عن مجموعة العناصر التي يتعاطاها أفراد المجموعة اللسانية ممّا يؤلف قياسات تلك اللغة التي يستعملونها، فالتحرر حسب هذه المدرسة هو علم تصنيفي غاية ضبط الصيغ الأساسية في اللغة حسب درجة التواتر لا غير، والذي دفع رؤادها إلى ذلك حرصهم على التزام الموضوعية بالوصف الاختباري فنبذوا لذلك كل عامل نفسي أو فلسفي في تقدير الظاهرة اللغوية، وقاوموا كل اعتبار صفوي حتى نفوا وجود الخطأ في اللغة معتبرين أن كل ما ينطق به الإنسان «صحيح نحويًا».

هذا الغلو في الاختبارية الوصفية جعل مجموعة من اللسانيين المشتبهين إلى المدرسة التوزيعية ذاتها ينتبهون إلى أن الاتجاه الشكلي قاصر عن التقاذ إلى محركات الظاهرة اللغوية في أبعد أغوارها، فنقدوا التيار التوزيعي وتولد معهم التيار التحويلي الذي أثمر النحر الثوليدي على يد زاليج س. هاريس وخاصة تشومسكي.

تتشابه منطلقات المدرسة التحويلية الثوليديّة في أنّ غاية عالم اللسان أن يحلّل المحركات التي بفضلها يتوصل الإنسان إلى استخدام الرموز اللغوية سواء أكانت تلك المحركات نفسانية أم ذهنية، فلا يمكن أن يقتصر عمل اللساني حسبهم على إقامة ثبت الصيغ التي تبني عليها لغة من اللغات وإنما يتعدى ذلك إلى تفسير نشأة تلك الصيغ وتأويل تركيبها حتى يهتدي إلى حقيقة الظاهرة اللغوية.

وقد ركز التيار الثوليدي عنايته على المستويات القصوى في الكلام، وتجنسها التراكيب والجمل، معرضاً نسبياً عن المستويات الدنيا وهي مستوى الصرف ومستوى وظائف الأصوات، إذ يعتبر التوليديون أن علم التركيب الذي يدرس صياغة الجملة وانتظامها بين الجمل هو الذي يستطيع التقاذ إلى محركات الكلام.

ثم إن المنهج التوليدي لا يتغنى الاحتكام إلى التنبؤ في التحليل إذ هو يرمي إلى الكشف عما يتوفر للمتكلم من معارف لغوية عن طريق الحدس، فاللساني

يسمى إلى تفسير المعرفة الضمنية الحديثة عند الإنسان وهي ظاهرة لا يعيها المتكلم وهو يستعمل اللغة، وبالتالي لا يستطيع صياغتها بالتعبير عنها.

فالسانيات التحويلية تفسر هذا الحدس اللغوي دون أن تعتمد هي نفسها منهج الحدس. معنى ذلك أنها تحرص على عقلنة نشأة ظاهرة الحدس. وهكذا يمكن للنحو أن يفسر كيف أن الإنسان يستطيع أن يفهم أي جملة في لغته ويستطيع أن يولد جملاً تفهم عنه تلقائياً ولم يسبق لهذه أو تلك أن قبلت أبداً من قبل. فالنحو التوليدي يعكف على الصفاة الكامنة أو «القدرة» أكثر مما يهتم بالصفاة الحادثة أو «الإنجاز».

ويعرف تشومسكي اللغة بأنها ملكة فطرية تكتسب بالحدس، وإذا كان الإنسان لا يستطيع أن يتكلم باللغة إلا إذا سمع صيغها الأولية في نشأته فإن سماع تلك الصيغ ليس هو الذي يخلق «القدرة اللغوية» في الإنسان وإنما هو يقدح شرارتها فحسب. وهذا ما يفسر الطابع الخلاق في الظاهرة اللغوية، وكذلك طابعها اللامحدود.

هذان المظهران قد أقام تشومسكي تحليلهما على أساس ما سماه بمفهوم «الوضع» ومفهوم «الاكتشاف» فالإنسان يخلق اللغة وهو يسمعها شيئاً فشيئاً، وخلقها لها مرده أنه يمثل بواسطة جوهره المفكر نقداً من القواعد المنسجمة المتكاملة، وذلك النظام هو النمط التوليدي لتلك اللغة، وهو الذي يسمح بإدراك محتوى الكلام دلاليًا مهما كانت جذة الصياغة التركيبية التي أفرغ فيها. فكان لكل متكلم معرفة خفية بالنحو التوليدي للغة.

نقد سبق لكوردبر أن بين أول التقديرات التي يمكن معالجة اللغة من خلالها، ويتمثل ذلك في أنها ظاهرة يختص بها الفرد الأدبي، فوصفها إنما هو مظهر من مظاهر وصف السلوك البشري. فالناس يتحدثون ويفهمون ومنهم من يكتبون ويقرؤون، وليس أحد منهم قد ولد قادراً على شيء من ذلك وإنما حصلوا على اكتساب تلك السهارات ولم يتساووا في تحصيلها إذ منهم من عاقه عائق على بلوغ الأداء اللغوي، فاللغة جزء من العالم النفساني لدى البشر وهي ضرب من السلوك تقوم وظيفته على مبدأ التواصل.

ومما يوضح كوردبر أن أوجه التباس تنأى من مصطلح «السلوك» لأن مفهومه



كثيراً ما يُحصر في الجانب الحسيّ أو الحركيّ ممّا يتسنى وصفه مادياً، غير أنّ مظاهر السلوك اللغوي ولا سيما ما اتصل بفهم الخطب، مكتوباً كان أو منظوقاً، لا تنطوي إلا على القليل من المؤثرات المحسوسة التي تتسنى ملاحظتها ووصفها. وقد يسعنا الحزم بحصول الفهم عن طريق تكيف سلوك الفرد المخاطب كأن يقلع عما وجه إليه بشأنه خطر، ولكن يبقى نسبياً جزمنا بأنه كفّ عما حزم عليه نتيجة حصول إدراك لما وجه إليه، إذ من الجائز أن يصادف خطاباً له بالمنع فقدان الرغبة لديه. وهذه الأسباب تعين علينا اعتبار السلوك اللغوي نشاطاً غير محسوس قد يُستدلّ عليه بما قد يعترى السلوك المحسوس من ظواهر.

هكذا يستخلص كوردير أنّ مهمة المدارس تتعقد بمجرد التسليم بأن السلوك اللغوي مقتضى لما لا يقبل الملاحظة، وعليها عندئذ أن تفترض وجود جملة من العمليات تتضافر مع حركة داخلية عند استخدام التواصل اللغوي بل علينا التسليم بوجود شيء ما يقال أنه «العقل»، وعند هذا الحد من التسليم الجدليّ يتحتم إدراج دراسة الظاهرة اللغوية ضمن دراسة طبيعة العقل وخصائصه من حيث ينشئ سلوكاً خارجياً يقبل الوصف الاختباري.

إنّنا لا نولد عارفين اللغة استعمالاً أو فهماً، فنحن مجبولون على اكتسابها واستعمال الجهاز اللغوي لا يقتصر على ما يجري لدينا عندما نتحدث أو نفهم ما يبتث إلينا وهو ما يعرف بالأداء اللغوي وإنّما يشمل كشف ما به نصبح قادرين على ذلك الأداء. والسلوك اللغوي مهارة هي من التقيد بحيث لا يستساغ أن يكتسبها الطفل في مرحلة وجيزة وهو ما يحصل فعلاً، وعلى أساسه ذهب الناس إلى القول بأن لدى الإنسان استعداداً طبيعياً لتلقي المهارة اللغوية مما يجعل البشر متفردين بهذه الفطرة، فيكون للجنس البشري ميل خلقي يدفعهم إلى اكتساب اللغة، ويعالي بعض اللسانيين وعلماء النفس فيفترضون أن الطفل يولد ولديه قدرة غريزية على تحصيل المهارة اللغوية بينما يجزم البعض الآخر بأن الميل الفطريّ إلى اكتساب اللغة هو من جملة وظائف القدرة الإدراكية التي تمكن الإنسان من التحصيل إطلاقاً.

وينتهي كوردير إلى أنّ دراسة اللغة من حيث هي ظاهرة فردية تنصب في تفسير كيفية اكتسابها وكشف علاقة ذلك بالأنماط الإدراكية لدى البشر وبالآليات النفسية التي تقوم بعملية أداء الكلام وإدراكه، أمّا العناية بوظيفة اللغة كأداة تواصلية

فإن ذلك مما يندرج في الظواهر الجماعية أكثر من اندراجه في الظاهرة الفردية. ولكن بناء اللغة ووظيفتها بظلال زهر إدراك خاصية التركيب الذي تقوم عليه، ولذلك تعذر التقاذ إليها من غير باب علم التركيب أساساً.

ويعتبر علم التركيب من أغزر فروع اللسانيات المعاصرة وأكثرها مضاربات بين اللسانيين، ناهيك أنه كثيراً ما يحتضن مولد النظريات اللغوية العامة كما هو الشأن بالنسبة إلى النظرية التوليدية التي تولدت عن مقتضيات نحوية وقد تبين.

ومن أمهات القضايا النحوية المعاصرة باب الجملة، وليس من نظرية تركيبية حديثة إلا ولها منطلقات مبدئية تخص دراسة الجملة تعريفاً وتحليلاً، وإذا ذكرنا أن النحو العربي يكاد يخلو من نظرية واضحة في شأن الجملة ارداد تأكد وصف اللغة العربية من حيث أبنيتها التركيبية حتى يتسنى توظيف اللسانيات في إعادة تصور النماذج التعليمية التي تعتمد في تدريس اللغة العربية سواء لأبنائها الذين اكتسبوا بالأمومة إحدى لهجاتها أو لغز أبنائها الناطقين باللغة أخرى ابتداءً.

لقد كان للمعالم اللساني عبد الرحمن الحاج صالح الفضل في لفت انتباه المؤسسة التربوية في الوطن العربي إلى أهمية اللسانيات وخطورها في بلورة رؤية تعليمية جديدة تطور بها آليات تدريس اللغة العربية، وذلك منذ تحدث عن «أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية». إن البحث اللساني اليوم - أيًا كان نوعه - لا يستمد شرعيته إلا من محاولة فهم الظاهرة اللغوية فهماً باطنياً غير إدراك خصائصها الذاتية مما يحقق لها غايتها الأولى ألا وهي الإبلاغ، لذلك يمكننا أن نعتبر بأن الدراسة اللسانية عامة تمر بمراحل ثلاث:

أ - الدراسة الصوتية وتقوم على محاولة الإلمام بهيكل اللغة الصوتي سواء من الناحية الفيزيائية أو من الناحية الدلالية.

ب - دراسة الكلمة: من حيث بناؤها واشتقاقها وخطوط مسالكها في الاستعمال، وهو جانب من الدراسة يزدوج فيه الصيغة المعجمية بالصيغة الصرفية.

ج - دراسة الكلمة مؤلفة مع غيرها في أصغر صورة من صور التعبير وهي الجملة، ونعني هذه الدراسة بكل ما يطرأ على الجملة من حالات تركيبية كما تعني بأحوال أجزائها الرئيسية وغير الرئيسية لتنتهي إلى تقديرات الجملة من حيث هي كل.

وإلى جانب هذه المراحل العنيفة في نهج الدراسة اللسانية نتجلى مجموعة من العناصر المكونة للحدث اللغوي أساساً، أبرزها الكلمة فالتعبارة فالجملية المؤدية لوظيفة كنية، ثم الجملة الناقصة، على أن النظريات النحوية القديمة تقتصر على مفهومين أساسيين في وصف الكلام وتحليل أجزائه وهما: الكلمة والجملية، ولكنها لا تتفق في منهج التحليل النحوي: أيجب الانطلاق فيه من الكلمة نحو الجملة فيكون الدارس ذاهباً من الجزء إلى الكل، أم إن الجملة - باعتبارها الحد الأدنى المفهوم من الكلام - هي التي تمثل نقطة الانطلاق في عملية تفكك تركيبها الكلّي إلى أجزائه المكونة له.

على أن اللسانيات المعاصرة قد أصبحت تعرض عن هذه الجدلية الثنائية اعتماداً على أن اللغة في حد ذاتها تسيّرنا نواميس خاصة لا يمكن أن تكون رهينة أحد هذين المفهومين اللذين هما من عمل العقل البشري مسلطاً على الظاهرة اللغوية، وإنما تعتبر النظريات اللسانية الحديثة أن المحلل النحوي ينطلق حتماً من «ملفوظ» يمثل مدونة العمل والبحث، وخاصية هذا «النص المملفوظ» أنه سابق للعمل النحوي وخارج عنه في نفس الوقت.

وسواء اتوخى عالم اللسان منهج الاستقرار أم منهج الاستنباط فإنه في كلتا الحالتين يعترض «الجملة» في سلم التصنيف وقد استقطبت كثيراً من خصائص التركيب اللساني للظاهرة اللغوية عامة.

على أن دراسة الجملة نحويّاً قد كانت إلى وقت قريب ترتبط بمفهوم التحليل المنطقي للكلام، ومفهوم «المنطق» في هذا السياق مرتبط أشد الارتباط بعلم المنطق الصوري وهو القائم على تتبع انتظام الأشكال اللسانية في بناء الكلام عامة بينما كان المناطق يتناولون قضية تركيب أجزاء الكلام استناداً أولاً وبالذات إلى الترابط والمضمنات المعنوية التي تجعل المملفوظ الواحد مشتقاً من جملة من الدلالات المترابطة بحيث إنك إذا قلت مثلاً: «إن في الناس أشراً» لزم عليك أن تستم بالقول: «إن من الكائنات الشريرة من هو من طينة البشرية». ولعل نزاج العمل الصوري المحض بالتحليل النحوي القائم على الخفقات الدلالية هو الذي ولد المفهوم الوظيفي للدراسة النحوية المعاصرة.

ومفهوم الوظيفة حسب اللسانيين المعاصرين متنوع الدلالة، مانع الحدود،

ويرجع ذلك إلى المنطلقات المبدئية في تفسير الظاهرة اللغوية مما يفضي إلى اختلافات منهجية في دراسة النحو وتفكيك الكلام، على أن المنظور البنيوي المعاصر في دراسة اللغة يكاد يحدد مصطلح الوظيفة بأنه الميزة التي يتبوّؤها أي جزء من أجزاء الكلام في البنية التركيبية للسياق الذي يرد فيه، ويرتبط مفهوم الوظيفة عند مارتينييه بمبدأ اختيار المتكلم لأدواته التعبيرية اختياراً واعياً فتمتدّد وظيفة جزء من أجزاء الكلام بالشحنة الإخبارية التي يحمله المتكلم إنها فتكون الوظيفة هي القيمة التمييزية من الناحية الدلالية العامة، وهذا ما مثل جوهر النظرية الوظيفية كما أرساها هذا اللساني الفرنسي ولا سيما في كتابه التأسيسي: أركان في اللسانيات العامة.

ويبدو عارتيه مفهوم الوظيفة بالاستناد إلى مبدأ تفكيك الكلام وتوزيع أجزائه فيعتبر أن أي جزء من أجزاء الكلام لا يمكن أن تكون له وظيفة ما إلا إذا كان ظهوره غير حتمي بموجب السياق، وهذا يرجع إلى أن القيمة الإخبارية لجزء ما تتناسب تناسباً عكسياً مع مدى توقع السامع له: فكلما كان توقع السامع له كبيراً كانت شحنته الإخبارية ضعيفة، ونمّا كانت الوظيفة تتحدّد بالشحنة الإخبارية ترتبط مفهوم الوظيفة بمدى التوقع، والحديث بالملاحظة أن مارتينييه يوسع مفهوم الوظيفة في هذا المجال فيصبح مثلاً لأعتبارات تنصل بوظيفة اللغة ذاتها كظاهرة من ظواهر الاتصال والتخاطب، ومعنوم أن الدراسات اللسانية العامة قد تأثرت في هذا المقصد بنظرية الإخبار التي ازدهرت مع نهاية العقد الخامس من القرن العشرين، فاقبست اللسانيات العامة مفهوم الشحنة الإخبارية واعتمدته في تعريف الظاهرة اللغوية فضلاً عن اقتباسها شكل جهاز التخاطب القائم على بآث ومنقبّل وقناة حسية حاملة لشحنة دلالية.

فلا شك إذن في أن مارتينييه يوسّع مفهوم الوظيفة بما يخرج عن مقتضيات النظر النحوي الصرف.

إن مفهوم الوظيفة قد أشع على دراسة الجملة حتى أصبح عنصراً قاراً من عناصر تعريفها، فمتد مطلع هذا القرن أشار فنديريس إلى أن كلّ جملة تحتوي عنصريين متميزين أولهما مجموعة النّصّور المعنوية المرتبطة بتصورات في الذهن، وثانيهما مجموعة العلاقات الرابطة لتلك النّصّور بعضها ببعض، وهذا ما سمح له



بأن يستنتج أن الإنسان يفكر بواسطة الجمل مدعماً بذلك تيار الدراسات الفلسفية اللغوية الذي كان سائداً، على أنه يشير مع ذلك إلى أن هذه العملية تحدث في الذهن بواسطة آليات مكتسبة بدون أن يصحبها وعي ما لأن المرحلتين من عملية الكلام لا تتميزان زمنياً إلا في التحليل التحوي.

ويحافظ سابير - رائد التيار التجريدي في الدراسات اللسانية كما رأينا - على المبدأ الوظيفي في تعريف الجملة إذ يقول: «إن الجملة هي مجموعة العلاقات النحوية الرابطة بين أجزاء من الكلام ربطاً وظيفياً» مستنتجاً من ذلك أن الجملة هي الفكرة وقد اكتملت أو هي التعبير عن قضية منطقية بواسطة اللغة.

ولم يشذ خصوم هذه المدرسة التجريدية الاستيعابية على مبدأ إدراج مفهوم الوظيفة في صلب تعريف الوحدة اللغوية الدنيا من الكلام وهي الجملة، فحتى رواد النظرية السلوكية من علماء النفس واللسانيين قد أقرّوا تلك الظاهرة، وبلومفيلد يعرف الجملة بأنها الصيغة اللسانية المستقلة بحيث تؤدي وظيفتها دون توقف على صيغة تركيبية تشعّلها.

فالجملة المستقلة إذن هي أكبر وحدة نحوية في الكلام وتتميز بشيئين أولهما أن أجزاءها مترابطة عضوياً بحيث إن آيا منها لا يؤدي وظيفته إلا بتوحيده علاقاته بالأجزاء الأخرى، وثانيهما أنها لا تندرج في بناء نحوي أوسع منها، وهكذا لا تكون الجملة مستقلة بذاتها - أي لا تكون الجملة وحدة نحوية متكاملة - إلا إذا استقلت بيونياً ووظيفياً عن غيرها، واستقل غيرها في بيئته ووظيفته عنها، وهذا الاستقلال المزدوج مقياسه أننا إذا عزلنا الجملة عن سياقها استقامت عضوياً ولم يختل في نفس الوقت بناء ما قبلها وما بعدها.

والجدير بالملاحظة أن الاستقلال التركيبي لا يعزل وجود ارتباط معنوي، فالنصر بأكمله مجال دلالي واحد وأجل من النص تقوم على تسلسل معنوي عام يحكم انتمائها إلى نفس المجال الدلالي، وتكرر هذا الارتباط المعنوي ليس من الحتمي أن يتشكل في ارتباط تركيبى نحوي.

وبإلى بعض هذا المعنى يشير مارتينييه بقوله: «إن الجملة هي المنقوطة الذي ترتبط كل أجزاءه بعنصر منه يكون محور الإبلاغ». ثم تسربت جل هذه المفاهيم اللسانية المعاصرة إلى الدراسات النحوية عند المحدثين ولا سيما مفهوم الوظيفة

كمتصور ذهني وكمصطلح لفظي، فاقترس في بعض التعريفات العادة، من ذلك تعريف الجملة بكونها الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع، ومن ذلك أيضاً تعريف النحو بأنه قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل حتى تنسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها، مع التذكير بأن هذه القوانين التي تمثل هذا النظام وتحدده تستقر في نفوس المتكلمين ومذكاتهم وعنها يصدر الكلام فإذا اكتشفت ووضعت ودونت فهي علم النحو.

كما نزع أن أي نظرية في تعليم اللغة العربية - للناطقين بها ابتداء والغير الناطقين - ستبقى ضعيفة المردود ما لم تنطلق من نظرية تركيبية تتخذ الجملة منطلقاً لها ومصنفاً لسحوها، وفي هذا الذي نقرره مكمين الإشكال المعرفي في علاقتنا بالظاهرة اللغوية وبالعلم الذي ينكب عليها، وهو مناط مقصدنا في هذا المقام.

## الخاتمة

في الوقت الذي يتزود فيه طائب الجامعات المتطورة بحظ وفير من الدراسات اللسانية سواء أخصص في آداب لغة من اللغات أم فرع آخر من فروع العلوم الإنسانية كالتاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع ماذا جعل التكوين اللساني عنصراً قاراً في برامج الجامعات المتقدمة: وفي حين أنست كثير من الكليات إجازة خاصة باللسانيات يفتحها الطالب باعتبارها تخصصاً متكاملًا طينة مدارج التعليم العالي فألحقت بصنيعها هذا علم اللسان بمرتبة العلم الكلي والمعرفة الشاملة فنخلص نهائياً من احتكار الأقوام الذين عرف بينهم أصل نشأته...

وبينما انقضت الثورة اللسانية من الجامعات أن تمد طينتها في العلوم الإنسانية بحد أدنى من العلوم الدقيقة: بينما يعاين المرء كل ذلك، يلاحظ باستغراب وحيرة تخلف ركب الفكر العربي في حلبة علوم اللسان، وقد كان يهون أن تبقى مقصدين في ميدان وضع النظريات اللسانية وابتكار المناهج الاختبارية فيها لو أننا على الأقل قد نشطنا إلى توفير الثقافة اللسانية في جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية، ونكرن جوهر القضية يكمن في أن درجة وعينا بخطر علوم اللسان هي نفسها ما زالت في خطاها الأولى، وليست هذه الظاهرة مقصورة على رجل الأدب أو رجل الثقافة العامة بما أننا نتكبد المشاق أحياناً لنقع رجال العلم وركنر الجامعات حتى يعطوا اللسانيات جواز سفرها إلى حقل الإجازة في الآداب العربية.

ولا نقصد بما قلناه انعدام البحث اللساني في العالم العربي، كيف وكثير من مراكز البحث ومؤسسات التدريس قد بعثت لهذا الغرض بالذات منذ سنوات، بل إن بعض الجامعات العربية قد بادرت بإدراج مادة اللسانيات ضمن برامجها خاصة في أقسام اللغة العربية، ولكن نقصد انعدام إشعاع الفكر اللساني في وطننا العربي، ومعلوم أن المعيار الاجتماعي في سر إشعاع الظاهرة العلمية هو أن تتحول إلى

معطى ثقافي وواقع معرفي يتقاسمه المتطالعون فكرياً مهماً تباينت شرائح الالتقاء لديهم اختصاصاً وثقافة، بل نقصد بما قلناه إلى جانب ذلك تعطّل التفكير العربي عن أن يقدم للإنسانية في حقول المعرفة الإنسانية عطاءه الخصيب الذي قد يحرك به مسار التفكير الحديث بمقوده العلمي الأصل.

فهل من كشف ولو تقريبي لأسباب هذه الظاهرة؟

ليس ما نقدمه بكشف علمي بالمعنى الضارم في البحث والاستقصاء وإنما هو تحسّس تقريبي قد يصدق في موطن ولا يصدق في آخر، وقد ينطبق بعضه على بعض ربوع الوطن العربي دون أخرى، فهو إذن ضرب من الخواطر نحاول أن نجلّو بها العقبات الموضوعية التي تعترض سبيل النهضة الإنسانية في الفكر العربي المعاصر حتى إذا وعيناها وعمنا على فكها في صميم واقعنا العلمي والجامعي والثقافي ابتعثنا منه واقعاً غيره.

وأول ما قد يلوح لنا عائقاً أمام نهضة الإشعاع الإنساني في الوطن العربي سبب غريب انشاد، يكاد ينطق بالناقض، ألا وهو اكتسار علوم اللغة عند العرب. وفعلاً فإننا - أبناء العربية - نستجمع إراثاً لغوياً هو من أغزر ما تخلّفه الأحقاب الحضارية لمن بعدهم، ويكاد يحزم الناظر بأن العرب بين قديمهم وحديثهم قد أتوا كلياً على لغتهم جمعاً وتمحيصاً ثم دراسة وتنظيماً حتى عدّت علومهم في اللغة مضروب الاكتمال، فعن هذا الواقع الحضاري المعرفي نشأت لدى العربي رؤية من القداسة تجاه لغته التنوعية وتجاه عملية درس اللغة ذاتها كما نشأ سياج من المحظورات ترمخت بموجبه عقد الاستغناء، فكأنما حال العربي اليوم نقول: أفان رضينا أن ننتجى إلى غربنا في علوم الطبيعة وصناعة الطب وأسرار الفضاء أفيليق أن نتلمذ أيضاً في علوم اللغة على من سوانا؟

فهذا السبب الأول ذو طابع نفسي حضاري تدعّمه جملة من المعطيات الموضوعية أبرزها عدم تيسر الاطلاع على حقائق علوم اللسان في العصر الحديث، فلم يسهل التمييز بموجب ذلك بين دراسة اللغة بوصفها نموذجاً معيناً، كأن تكون عربية أو صينية أو إنكليزية، ودراسة اللغة من حيث هي معطى بشري وظاهرة كونية وهو منطلق البحث الأساسي فيما يسنى باللسانيات النظرية أو العامة.



ويتمثل العائق الثاني في أن كثيراً من رجال البحث ورواد الفكر ودكاتر الجامعات قد ظلّ تصوّرهم للسانيات محصوراً كلياً أو جزئياً بحقل انصوتيات، وعلم الأصوات في مختلف فروعها: التشريعية منها والتعاملية والوظائفية، وإن كان له حظّ السبق في التبلور ومقاربة الصبغة العلمية الصارمة، فقد تبين أنه يقصر عن أن يكون المفتاح الرئيسي لإدراك نواويس الحدث اللغوي وبلوغ محرّكات الظاهرة الكلامية في نسيجها المتفاعل عضوياً مع مقولة الإنسان: متكّماً باللغة ومفكّراً فيها. ولقد صادف أن جانب الأصوات قد كان من أدق ما ضسّطه العرب في علومهم اللغوية. ولما كان الوجه التشريحي من علم الأصوات ثابتاً قاراً لا يتغير من لغة إلى أخرى إلا في ضبط خصوصيات السّلم الإنجازي حسب حلفاته المشحونة أو الشاغرة فإنّ الرأى الماقليّ قد تدعم لدى العربي إجمالاً وتحميماً بما يوحي به بالكفاف والغناء عن اللسانيات.

ومن أخطر ما عاق ازدهار الوعي اللساني في أوساطنا العلمية معركة الوصفية والمعيارية في المعرفة اللغوية، بل على وجه التحديد ما لابسها من خلط منهجي وتحريف مبدئي تولدت عنهما مجموعة من المشاكل الزائفة أربكت دعاة المعيارية وأرهقت أنصار الوصفية فاستنزفت طاقات من هؤلاء وأولئك وقد ساهم في خلق عقدة الإشكال كل من اللسانيين دعاة الوصفية، وفقهاء اللغة دعاة المعيارية فلا أنصف العربية من ظنوا أنّهم حراسها ولا خدم اللسانيات من اتبروا رؤادها.

واللسانيات تنبذ فعلاً كلّ موقف معياري من اللغة فهي تمسك عن إصدار الأحكام وعن التقييم سواء ما كان منه في ذلك مدحاً أو تهجيناً، لأنها لا تستند إلى تصنيفات الخطأ والضروب ولا إلى مقولة الحسن والقبح، لذلك قام المنهج اللساني على الوصف والمعاينة فهو بذلك اختياري يتشعّ الأجزاء استقراءً ويصعد منها إلى الخصوصية الجامعة استنتاجاً.

أما فقه اللغة ـ أي علوم اللغة في مفهومها المتواتر تاريخياً ـ فإنه فضلاً عن اختياريته وتقضيه سبل الوصف والحصص والشمول فهو تقنيّ تقنيّ وبالتالي فهو معياري يصدر الأحكام بشأن الاستعمالات اللغوية. ولكن أيّ معنى كلّ هذا أن الوصفية والمعيارية تقبضان بالمشهور المطلق للتقضى؟

ذلك ما اعتقده كثير من أعلام النظر اللغوي ـ ولا سيما فقهاء النحو ـ في

أوساطنا العلمية وباعتقادهم هذا قد أثموا، بل إن اللسانيين من بيننا وإن لم يأتوا بنفس الإثم فإنهم لم ينجوا من الارتباك الفعلي: ويكفي أن تصور حال اللساني وهو يتعاطى مهمة التدريس فيصلح الخطأ تلو الخطأ مشاقفة ويجزء بالقلم الأحمر الجزء تلو الجزء على أوراق الاختبارات والمناظرات، وتتصور حاله وهو يكتب فيقدم رجلاً أمام عين الماضي والمضارع ويؤخر تجاه اسم (إن) وقد تقدم عليه خبرها وطال. وكم أخذ الحرج من اللساني مأخذه والطائب يجادته في شأن الخطأ والضواب!

فالخطأ المبدئي الذي وقع فيه كثير منا متمثل في اعتبار الوصفية والمعية شحنتين متناقضتين حتى اعتبرنا أن اللساني من حيث يلتزم بالوصفية يتحتم عليه الطعن في المعيارية.

والحقيقة التي خفيت على فقهاء اللغة وعلى كثير من اللسانيين أنفسهم هي أن الوصفية والمعية مقولتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطلق المبدئي ولا إلى نفس الحيز التصوري فليستا من طبيعة واحدة حتى تتسلى مقارعة إحداهما بالأخرى. فليس لزماً أن تقوم بينهما علاقة ماء من نوار أو تصادم أو تطابق. فهما مصادرتان فكريتان مستفتة كلتاهما عن الأخرى.

فإن يلتزم اللساني في تحسسه نواويس الظاهرة اللغوية وصف مدلولتها واستقراء خصائصها دون تعنف منه على الاستعمال فذاك موقف منهجي وامثال اختياري، أما أن يصدق نفس اللساني في تقرير أحوال الاستعمال بأن هذا خروج عن النمط، وهذا اتفاق مع سنن الموضة في اللغة فذاك موقف مبدئي وامثال معياري، وليس من تناقض بين الأمرين لأنهما موقفان لا يقعان البتة في نفس اللحظة الزمنية، وبالتالي فإن الذي يصوغها ليس هو نفس الشخص من الناحية الاعتبارية وإن فاه بهما نفس اللسان، بل قل ليس الذي يصوغها هو نفس المنظر.

فالنحو واللسانيات ليسا هذين بالمعنى المبدئي المتضاد، كيف والنحو نفسه منذ القديم مفهوم مزدوج، إذ هو يعني في نفس الوقت جملة النواويس الخفية المحركة لظاهرة اللغوية، كما يعني عملية تفسير الإنسان لنظام اللغة بمعطيات المنطق من العلل والأسباب والفرائز، ويتجلى هذا الفرق المفهومي في الصياغة

المزدوجة تبعاً لقولك: نحو العربية أو نحو الفرنسية... فأنت تعني نظامهما، أو نقولك النحو العربي أو النحو الفرنسي، فالمقصود عندئذ عملية استخراج النظام الداخلي في تلك اللغة وأسلفنا شرحه.

ولو كان اللساني - على حد ما أساء الظن به ففهاء اللغة ونحاتها - داعياً فعلاً إلى كسر أنماط اللغة، ومحرّضاً على خرق قواعدها وإباحة حرمانها لكان على غاية من الانتقاص والإحالة لأنه في اللحظة التي يأذن فيها بانتهاك القاعدة النحوية يخرج من حيز الوصفية ويدخل حيز المعيارية وهذا بديهي لأنه عندما يُخطئ الضواب يكون من حيث المبدأ معاكساً لمن يصوب الخطأ.

والسبب الرابع مما ساهم في إعاقة النهضة اللسانية في أوساطنا العلمية والأدبية والثقافية وحتى الرسمية أطراد الظن بأن اللسانيات إنما تستمد طرافتها وربما سرعتها من عكوفها على دراسة اللهجات، ولئن كان علم اللهجات بمثابة الميثاق الفعلي الذي جسّمت به اللسانيات رفضها لتصنيف اللغات على سلم معياري فأثبتت به أن الكلام البشري أيّ كان، وحيثما كان، هو مدار اللسان لأنه منظومة اختبارية في حد ذاتها تستوجب التشرّح العلمي. ونقتضي المواصفة الموضوعية فإن ازدهاره في أوساطنا العربية في وقت من الأوقات قد وظّنه بعض المستشرقين وبعض اللسانيين العرب توظيفاً خرج به عن مقاصد العلمة الخالصة فولج به اعتبارات أخرى مغايرة.

وليس من شك في قيمة علم اللهجات من الناحية العلمية، وليس من شك كذلك في أمانة بعض أعلام الاستشراق عندما نهضوا بهذا العلم ونشطوا لترويجه، ولكن لا مهرب لنا من الإقرار موضوعياً بأن بعضهم قد عمل على ازدهار علم اللهجات العربية بباعث إما سياسي غايته استعمارية، وإما عقائدي يهدف إلى تقويض البعد الديني والوزن الروحي الذي للعربية عند أهلها، وإما مذهبي يرمي إلى نقض التركيب الهرمي في المجتمع انطلاقاً من ذلك بيته الفكرية.

ونشط لعلم اللهجات كثير من اللسانيين من أبناء الوطن العربي، فكان منهم ذو حبرة العالم النزيه، وكان بعضهم ممثلاً للوصايا المحركة، وفيهم من كان مؤمناً غزاً.

ويقطع النظر عن مدى شطط هذا الحكم أو اقتصاده. فالواقع الحاصل هو أن كثيراً من الرّيب الحاققة بعلم اللّاهجات قد انسحبت على اللّسانيات عامة فتحرز الناس عنها فعاقبها تحرّزهم عن الانبعاث، ولا يهمننا في هذا السياق إلا تقرير هذه الظاهرة بدون غوص على جذورها إذ هي جزء من واقع تعاليم فعلية.

أما السبب الخامس فيتمثل في لغة البحث اللّساني العربي، وهذه معضلة جوهرية، فكثير من البخانة العرب في حقول اللّسانيات يعدّون عن رعي واختيار إلى الكتابة بلغة أجنبية، وتكاد هذه الظاهرة أن تكون عامة، سواء من تلكأت خطي بلاده على مدارج التعريب، أو من كان بلده قد تخلص من الازدواج اللّساني منذ خلاصه من الاستعمار.

فإن يكتب اللّساني العربي مادة بحوثه بلغة أجنبية تفديراً منه أن العربية قاصرة عن النهوض بأعباء علمه فهذا ممّا لا ينتصر له فكر سليم، بل هو في إحدى منزلتين إمّا قاصر الفطن وإمّا غير خالص الشريعة.

وإن يكتب بلغة أجنبية متدرّجاً بافتقار المصطلحات العربية حيناً وعدم توخّدها أحياناً أخرى، فهذا هروب من مسؤوليته أمام العلم، وتقص من حقّ لغته وأبنائها عليه.

وإن يكتب ليُتّجه فقط إلى حلقات الاختصاص من رواد اللّسانيات ولا سيما غير العرب منهم فهذا مطعون فيه، لا من الوجهة العلمية، وإنما من الوجهة المسببة الأخرى.

أما أن يكتب بلغة أجنبية ليتسلّم وثيقة الرضى من سادة العلم فهذا تتلمذ ابتدئي وهو أشنع، ولكن لا يذهب بنا انجموح إلى سلب اللّسانيين العرب كل ميزر عندما يكتبون بلغة أجنبية، كيف ومنهم من لا يستطيع أن يكتب بغير اللغة الأجنبية، وجهل بعض بحاثنا وعلمائنا للغة العربية. وإن لم يبرز من منطلق مبدئي - فلا مناص من الإقرار بأنه حاصل فعلاً، ولكن ليس هذا هو الأهم، وإنما نكتسب القضية بعدها الحقيقي عندما يواجه العربي مجال اختصاصه في أحد آفاق المعرفة اللّسانية، فينمّنه ويجهده فيه حتى يصع فيه وضعاً جديداً يمكنه من أن يتقدم بذلك المقرّ خطوة إلى الأمام، وعندئذ يكون التمزيق: إن كتب بالّلغة الأجنبية أصاب هدفه



العلمي ولكنه يعرض نفسه لكل المطاعن الآتفة الذكر، فضلاً عن أنه يزكي بصيغته ذلك عائدات النهضة اللسانية في الواقع العربي، وإن كتب بالعربية اقتقد القارىء الأوفى لأن «المستهلك» العربي لا يخلو أمره في معظم الأحيان من إحدى حالتين: إما أنه لا يتيسر له إدراك مادة النص فينقم على النص وعلى صاحبه ثم على اللسانيات وفنونها، فيرمي الكل بالإلغاز والتعمية، وإما أنه يفهم ولكن يعجز عن تمييز ما هو حاصل مكتسب في العلم وما هو من وضع صاحب البحث المجتهد في مجال اختصاصه، فلا يبقى من قارىء نموذجي إلا نخبة فيخطيء اللساني العربي - الواعي بأبعاد الحضارية والملتزم بمهجته التاريخية - هدفه مرة أخرى، ذلك أن كتاباته تظل تفتقر إلى القارىء الأمثل: لا في حلقات البحث ونخب الاختصاص وإنما على مدى الجمهور المثقف، والحريص على ألا تقوم في وجهه حفول محظورات يقال عنها إنها من رصيد النخبة الأكاديمية.

وإلى ما سلف من علل هذه الحقائق المضنية ينضاف سبب ظرفي هو من أعراض حجب الشحول المعرفي في المجتمعات المتنامية، وصورته أن اللسانيين العرب يرغب بعضهم عن متابعة ما يكتبه البعض الآخر ولا سيما باللغة العربية، ويصدق هذا الأمر بتواتر غائب لا يشد عنه إلا من ندر منهم: قارئاً أو مفروءاً. وقد يكون من دوافع هذه الظاهرة كثرة الكتابات التي لا يقصد بها إلا التعريف بالعلوم اللغوية، وتقديمها بتيسير يضجر منه أهل الخاصة وما هم بمحققين في ضجرهم إذ لو امتثلوا لوصايا العلم الكلي لكان لهم أن من أشد ما يقترون بوظائفهم تعقب الطرق التي تقدم بها معارفهم إلى من يعرفها من الناس وإلى من لا يعرفها، وليس أبعد خطراً في حقل النظرية المعرفية من شأن اللغة التي يكتب بها البحث في اللغة.

وإذا طغت الكتابات التي من نمط التيسير افترد النظم لدى خاضة العلماء أن ما يتلقاه قارىء العربية لا يعدو أن يكون كلاماً ينشد به واضعه رفع الأمية أو يطلب الشهادة له بأنه فارقها. وفي هذا الظن إجحاف بالعربية وبأهلها، فمكتبتها اليوم على غير ما قد يُظن بها من خصاصة في مادة اللسانيات، وثو راجع الجزء منطلق التأليف في ما كان يكتب بعنوان «علم اللغة» ثم يستصحب المصنفات المتعاقبة طيلة العقود الأربعة الماضية فيضيف إليه المقالات الغزيرة في نوعها وعددها سواء

ما تحتضنه الذرريات المختصة أو ما تتسابق إليه التشرينات السيرة ذات الزواج الثقافي الغالب فإنه يدرك أن عزوف المختصين عما يكتبه أهل الضاد في هذه المعارف حيف فكري قد يحدث يوماً - لو تواصل - قطيعة معرفية يعسر بعده رتقها.

وآخر ما يحضرنا عن عائقات نهضتنا اللسانية - ونعنه أقوى الأسباب اقتراناً بموضوع كتابنا - ازدهار الدراسات القطاعية وضمور الأبحاث النظرية؛ فاللسانيات علم يتأسس على جذع كثي يتفرع أفناناً بحسب المشارب وحقول الاهتمام، وذلك الجذع في كل المعارف هو الجانب النظري من ذلك العلم. وبينما اشتغل اللغويون العرب بفروع المعرفة اللسانية في جوانبها الصوتية والتركيبية والذلاتية وغيرها فأنوا فيها بزيادة تحليلي وتألفي مناطه العربية منطلقاً والامتداد التحريدي مصباً، اقتصر اهتمامهم في المستوى النظري على جانب التعريفات مما يتصل بحذ العلم وضبط موضوعه ورسم خطط مناهجه، قضم الإبداع النظري وتقلص الإشعاع المعرفي فخفيت أبعاد البحث اللغوي المعاصر حتى كاد المتتبع من المريدين لا يتصور للسانيات أفاقاً كلبة تنحو بها منحى المعارف الكونية، وما لم يروض ذهن برهضة العقل الخالص في قواعد العلم ومعادلاته فيسلك مسيل المتاهات بحثاً عن منافذ الجهر فاتحاً أقالها بما يؤسس لها منطقاً هو المنطق النوعي لذلك العلم تنكشف به أسراؤه وتتركب عليه بنيتة فإن العلم المخصوص يضيق عن استيعاب نواحي العقل السدرك فيعجز عن شذه إليه.

## المراجع<sup>(\*)</sup>

### المراجع باللغة العربية:

- نعوم نشومسكي، اللغة والعقل، ترجمة إبراهيم مشروح ومصطفى خليل، تاليفت، مراكش، 1993.
- \_\_\_\_\_ اللغة ومشكلات المعرفة، ترجمة د. حمزة بن قبالان المريني، دار توبقال، الدار البيضاء، 1990.
- جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة، 2 ج، القاهرة، (د.ت.).
- مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، دمشق، ط1: 1955، ط2: 1965.
- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط2: دار الهدى، بيروت (عن طبعة دار الكتب المصرية - 1952)، 3 ج، (د.ت.).
- ابن حزم الأندلسي، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامة والأمثلة الفقهية، تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1959.
- أبو نصر الفارابي، إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3: 1968.
- محمد التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، نشره محمد علي ترفي، 2 مج، كنگنه: 1862، طهران: 1947.
- ابن النديم، الفهرست، طبعة فوجلي: 1872.
- أبو عبد الله الخوارزمي، مفاتيح العلوم، نشره فان فلوتر، لندن، 1895 - (إدارة الطباعة المصرية، 1342هـ).
- جمال الدين تشيال، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، القاهرة، 1951.
- صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الأدبي، مكتبة الأنجلو المصرية، 1978.
- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1980.
- ابن خلدون، المقفلة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أبو نصر الفارابي، إحصاء العلوم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1947.

(\*) المراجع المنصوص عليها في الكتاب مرتبة بحسب وزود ذكرها تباعاً في مقدماته وفصوله (تعريفة بالأجنبية).

- بن سيبا. الإشارات والتنبيهات. القاهرة. 1947.
- أبو حامد الغزالي. معيار العلم في فن المنطق. المطبعة العربية بمصر. ط2: 1927.
- إسحاق موسى الحسيني. اللغة فصاحة. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج45، ماي 1980، ص23 - 27.
- نوري جعفر. اللغة والفكر. 1971.
- إدوارد صدير. اللغة: مقدمة في دراسة الكلام. ترجمة مصطفى عديوي. الدار العربية للكتاب، تونس، 1995.
- كوردنر. مدخل إلى اللغويات التطبيقية. ترجمة جمال صبري. الدار العربية للكتاب، مع 14، ج1، 1976، ص64 - 76، مع 16، ج1، 1978، ص197 - 207.
- عبد ترحمن الحاج صالح. مدخل إلى علم اللسان الحديث. القسم الرابع: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والنصوية، الجزائر، ج4، ص1973 - 1974، ص17 - 79.

#### المراجع باللغة الأجنبية:

- Adam Schaff. *Introduction à la Semantique*, traduit du polonais par Georges Lisowski. Paris. Anthropos, 1969.
- *Langage et Connaissance*, traduit du polonais par Claire Brendel. Paris. Anthropos, 1969.
- Alvin Rey. *Théories du Signe et du Sens, lectures*. Paris. Klincksieck, 1973.
- André Jacob. *Temps et Langage*. Paris. Armand Colin, 1967.
- *Introduction à la Philosophie du langage*. Paris. Gallimard, 1976.
- André Martinet. *Éléments de Linguistique générale*. Paris. Armand Colin, 1968.
- Arnauld et Lancelot. *Grammaire générale et raisonnée*. Introduction de Michel Foucault. Republiques Payot. Paris, 1969.
- Brice Parain. *Recherches sur la Nature et les Fonctions du Langage*. Paris. NRF. Gallimard, 1942.
- Claude Lévi-Strauss. *Anthropologie Structurale*. Paris. Plon, 1958.
- Edward Sapir. *Language: an Introduction to the Study of Speech*. New York. Harcourt, 1921; tr. fr.: S.M. Guillemin. *Le Langage: Introduction à l'Etude de la Parole*. Paris. Payot, 1953.
- Ferdinand de Saussure. *De l'Emploi du génitif absolu en Sanskrit*.
- *Cours de Linguistique générale*, (cf Supra N° 15).
- *Cours de Linguistique générale*, édition critique préparée par Tullio de Mauro. Paris. Payot, 1972.
- *Mémoire sur le Système des Voyelles dans les Langues indo-européennes*.
- Georges Mounin. *La Linguistique du XXe siècle*. Paris. PUF, 1975.
- H. Sinclair de Zuñart. 1. Explication en Linguistique, in: *L'Explication dans les Sciences*. Paris. Flammarion, 1973. p.132-145.
- I.P. Pavlov. *Vingt ans d'Expérience dans le domaine de l'Activité nerveuse supérieure des Animaux*.
- *Le Réflexe conditionné*.
- Issac Losilvitch Revzin. *Les Modèles linguistiques*, Moscou, 1962; tr.fr. Dunod. Paris. 1968.